مركز دراسات الوحدة العربية

ثورة ٢٣ يوليو

حصيلة ودروس

أحمد بيضون
جميل مطر
خير الدين حسيب
عبد الإله بلقزيز
عبد الرحيم مراد
عصام نعمان
كمال الطويل
محسن العيني
محمد البصري
محمد جمال باروت
محمد فائق
معن بشّور
منذر سليمان
هلال خشّان
هيثم الكيلاني

ثورة ٢٣ يوليو

حصيلة ودروس

مركز دراسات الوحدة العربية

ثورة ٢٣ يوليو

حصيلة ودروس

أحمد بيضون
جميل مطر
خير الدين حسيب
عبد الإله بلقزيز
عبد الرحيم مراد
عصام نعمان
كمال الطويل
محسن العيني
محمد البحري
محمد جمال باروت
محمد فائق
معن بشور
منذر سليمان
هلال خشان
هيثم الكيلاني

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية
ثورة ٢٣ يوليو: حصيلة ودروس/أحمد بيضون... [وآخ.].
١٥٠ ص.
ISBN 9953-431-22-1
١. ثورة يوليو (١٩٥٢). أ. بيضون، أحمد. ب. ندوة ثورة يوليو: حصيلة ودروس (٢٠٠٢: بيروت).
962.052

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣
الحمراء - بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ - لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ - ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» - بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز
الطبعة الأولى
بيروت، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢

المحتويات

المشاركون ٧

تقديم ٩

كلمة الافتتاح: .... خير الدين حسيب ١١

ورقة الأسئلة ١٣

المحور الأول : سياق ثورة يوليو وبرنامجها ١٩

المحور الثاني : من أجل مراجعة تجربة ثورة يوليو ٩١

المحور الثالث : مستقبل أهداف ثورة يوليو ١١٥

خلاصة الندوة ١٣٥

المشاركون

أحمد بيضون	أستاذ في معهد العلوم الاجتماعية، الجامعة اللبنانية.
جميل مطر	مدير المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل ـ القاهرة.
خير الدين حسيب	مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية.
عبد الإله بلقزيز	أستاذ الفلسفة، جامعة الحسن الثاني ـ المغرب.
عبد الرحيم مراد	وزير التربية والتعليم العالي ـ لبنان.
عصام نعمان	محام وكاتب، نائب ووزير سابق ـ لبنان.
كمال خلف الطويل	رئيس رابطة الخريجين العرب الأمريكيين ـ الولايات المتحدة الأمريكية، وعضو المؤتمر القومي العربي.
محسن العيني	رئيس وزراء سابق ـ اليمن.
محمد البصري	مفكر وسياسي عربي ـ المغرب.
محمد جمال باروت	كاتب عربي من سوريا.
محمد فائق	مدير عام دار المستقبل العربي، والأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان ـ مصر.
معن بشور	نائب الأمين العام للمؤتمر القومي العربي ـ لبنان.
منذر سليمان	محلل في الشؤون السياسية والعسكرية ومستشار إعلامي ـ أمريكا.
هلال خشّان	أستاذ العلوم السياسية في الجامعة الأميركية ـ بيروت.
هيثم الكيلاني	رئيس تحرير مجلة قضايا استراتيجية ـ سوريا.

تقديم

تضم مادة هذا الكتاب وقائع الندوة التي عقدها مركز دراسات الوحدة العربية، في مقره في بيروت في التاسع من تموز/ يوليو ٢٠٠٢، في موضوع: ثورة ٢٣ يوليو بعد خمسين عاماً على قيامها. وكان مدارها جملة موضوعات سياسية ذات صلة بسياق قيام الثورة وتطورها، ومجمل الإنجازات والمكتسبات السياسية التي أحرزتها في مضمار التنمية الاقتصادية، والتوزيع العادل للثروة، والاستقلال الوطني والقومي، والنضال ضد الاستعمار والصهيونية، والنضال من أجل الوحدة العربية... الخ؛ وذات صلة أيضاً بمختلف العوامل التي أنتجت أسباب الإخفاق في الكثير من أهدافها، ناهيك عن السؤال الإشكالي المتعلق بمستقبل أهداف هذه الثورة في المرحلة الراهنة والقادمة. وقد دارت المناقشات على قاعدة أسئلة خلفية تضمنتها ورقة أسئلة أعِدَّت لهذا الغرض.

لقد سبق لمركز دراسات الوحدة العربية أن عقد ندوة فكرية كبرى حول ثورة يوليو في العام ١٩٨٥، وحلقات نقاش أخرى نشرت وقائعها في مجلة **المستقبل العربي**، فضلاً عن عشرات الدراسات والمقالات التي تمَّ نشرها في كتب أو في المجلة. لكن حلقة النقاش هذه - التي نقدّم مادتها في هذا الكتاب - تتميز بكونها أتت في سياق احتفال قوميّ عام بذكرى مرور نصف قرن على قيام الثورة، وفي سياق ورشة عمل فكرية كبرى يقوم بها مركز دراسات الوحدة العربية لإعلان **المشروع النهضوي العربي**. وهي - لذلك السبب - حاولت أن تقدم مساهمتين متلازمتين: مساهمة في تحية الحدث الكبير في ذكراه الخمسين من خلال إعادة قراءته والتأمل في حصيلته، متسلحة بتراكمات تحليلية ونقدية سابقة؛ ثم مساهمة في الربط بين المشروع النهضوي وبين التراث القومي الثريّ الذي أنجزته ثورة يوليو بحسبانه المحطة الأكثر تقدماً في التعبير عن مطالب النهضة العربية.

وكعادته، وفَّر المركز للمشاركين في الندوة هذه حرية التعبير عن الرأي من دون قيود، كما سيلاحظ القارئ، وذلك ما يفسّر لماذا كانت لهجة النقد للتجربة الناصرية حادة في الكثير من المداخلات، ولماذا اختار المركز أن ينشر بأمانة آراء جميع المشاركين من دون تحفظ إلاّ ما أبدوه هُمْ من تحفظ في نشر ما لم يودُّوا نشره. وإذ ينشر المركز في هذا الكتاب الوقائع الكاملة لمناقشات الحلقة هذه، ينشر معها نصّاً تلخيصياً(*) يوجز أهم ما دار فيها من أفكار لمساعدة القارئ على تكوين فكرة إجمالية عمَّا كان مدار حوار في حلقة النقاش.

مركز دراسات الوحدة العربية

(*) انظر: خلاصة الندوة، ص ١٣٥ من هذا الكتاب.

كلمة الافتتاح

خير الدين حسيب(*)

أرحب بكم، باسمي الشخصي وباسم مركز دراسات الوحدة العربية، في هذه الندوة التي ارتأى المركز عقدها بمناسبة مرور نصف قرن على ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢. ولستُ في حاجة إلى كَبير شَرْح لِبَيَان أهمية حدث الثورة في تاريخنا العربي المعاصر، ولا التحولات الضخمة التي أطْلَقَهَا في نسيج مجتمعاتنا وفي علاقة الوطن العربي بالمحيط الدولي. كما لستُ في حاجة إلى التأكيد على أن فتح ملف هذه الثورة ومكتسباتها وعَثَراتها ليس مَحْضَ قراءةٍ في صَفَحَاتِ ماضٍ، بل محاولة متجددة لوعي الحاضر واستبصار المستقبل على خلفية دروس ذلك الماضي المستمَرّ امتداداً حتى اليوم: بأسئلته وخبرته وتراكماته في الفكر والممارسة.

إن حدث الثورة وتجربة هذه الثورة يستحقان من المركز - بكل تأكيد - أكثر من مجرَّد حلقة نقاش لولا الضائقة المالية الخانقة التي تُلِمُّ به وتضغط على برنامجه العلمي الطموح. ولعله يشفع للمركز في هذا «التقصير» - الخارج عن إرادته - أنه اعتنى بالموضوع في أكثر من مناسبة في العشرين عاماً الماضية، سواء في ما عقده من ندوات وحلقات نقاش، أو في ما نشره من كتب أو من دراسات في مجلته: **المستقبل العربي**.

لقد وَضَع المركز بين أيديكم ورقةَ أسئلةٍ خلفيَّة تُقَدِّمُ مداخِلَ إشكالية لتناول الموضوع في المناقشات. وهي - كما لا شك تعرفون - ليست أسئلة مُلْزِمة، وإنما المُراد منها إثارة الانتباه إلى جوانب في تجربة الثورة قد تحتاج إلى

(*) مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية.

مناقشة. والأسئلة تلك تقع تحت عناوين **ثلاثة** هي:

١ ـ **سياقُ ثورة يوليو وبرنامجُها**، وفيها نبحث السؤال الإشكالي حول هوية حدث ٢٣ يوليو: هل هو انقلاب أم ثورة؟

٢ ـ **من أجل مراجعة تجربة ثورة يوليو.**

٣ ـ **مستقبل أهداف ثورة يوليو؟**

والعناوين الثلاثة تلك هي محاور حلقة النقاش هذه.

ولعلني في غير حاجةٍ إلى التشديد على حرية المناقشات المكفولة في ندوات المركز، على ما عَهِدْتُموه فيها، وعلى احترام المركز لكل الآراء المعبَّر عنها، والتي سيحرص على نَشْرِ ما تَرْتَؤُونَ نشره منها بغير تصرُّف. أجدّد لكم الشكر على استجابتكم الدعوة.

ورقة الأسئلة

أولاً: سياقُ ثورة يوليو وبرنامجها

١ ـ **ما الذي جعل انقلاب «الضباط الأحرار» في ٢٣ يوليو/تموز ١٩٥٢ يُنْعَتُ ـ من دون سائر الانقلابات العسكرية في الوطن العربي ـ باسم «الثورة»**: هل بسبب نجاح الآلة الإعلامية المصرية في تكريس هذا التعريف وتعميمه، أم بسبب النجاح في قلب نظام الحكم الملكي وتأسيس أول جمهورية في تاريخ مصر، أم بسبب المحتوى السياسي لحركة ٢٣ يوليو الذي فرض النظر إليها بوصفها ثورةً وليس مجرّد انقلاب عسكري، أم لأسباب أخرى؟

٢ ـ هل **كان لتنظيم «الضباط الأحرار» وزعيمه ـ جمال عبد الناصر ـ برنامج سياسي مكتمل** وجاهز برّر الإقدام على الثورة، أم أن هذا البرنامج تكوّن تدريجيّاً في سياق تجربة السلطة الجديدة؟

٣ ـ لم يكن **تنظيم «الضباط الأحرار»** ـ شأنه شأن سلطة ٢٣ يوليو غِبَّ قيامها ـ بعيداً عن فكر **«الإخوان المسلمين»** وأطروحاتهم السياسية؛ لكن القطيعة بينهما حصلت سريعاً، لكي تؤول إلى صدام. هل يكفي حادث المنصّة كي يفسِّر ما جرى، أم أن الصدام كان ضرورياً حتى تتحرر الثورة من تحدّي «الإخوان»؟

٤ ـ من المفهوم أن تكتسب ثورة يوليو محتوىً وطنياً بحسبانها محطة في تاريخ مشروع وطني مصري حديث بدأ منذ محمد علي باشا. لكن سرعة إعلانها عن **توجُّهها القومي العربي** تحتاج إلى تفسير بالنظر إلى غياب تراث فكري وحزبي قومي عربي في مصر قياساً ببلاد الشام مثلاً. هل يكفي تفسير هذه الانعطافة القومية العربية في برنامج الثورة بالوعي العروبي لزعيمها الذي صَقَلَه حصار الفالوجا؛ أم أن تراث الحركة القومية العربية في المشرق كان ذا

تأثير كبير في صُنع تلك الانعطافة، أم أن المشروع الوطني المصري الناصري وَجَدَ نفسه - موضوعياً - مُمْتَنِعَ التَّحَقُّقِ بمعزل عن محيطه العربي؛ أم أن التحدي الصهيوني للمشروع الوطني المصري إياه فَرَضَ على ذلك المشروع إعادة قراءة نفسه في إطارٍ أشمل هو الصراع بين الأمة العربية وبين الكيان الصهيوني؟

٥ - ما الذي قاد ثورة يوليو إلى **الخيار الاشتراكي التنموي** (التأميمات، التصنيع الثقيل، أولوية القطاع المنتج على القطاع الطفيلي، الإصلاح الزراعي وإعادة هيكلة نظام ملكية الأرض، العدالة الاجتماعية أو التوزيع العادل للثروة، سياسات الرعاية الاجتماعية، التخطيط المركزي الدولتي، تصفية مصالح الإقطاع والرأسمال الكومبرادوري الداخلي المرتبط بالمتروبول الرأسمالي. . .): هل أتى ذلك تعبيراً عن خيارٍ ايديولوجي نَهَلَ من المفهوم الماركسي للتنمية، أم نتيجة انْتِهَالٍ من التجربتين السوفياتية واليوغسلافية، أم أتى يعبّر عن حاجات موضوعية فَرَضَها تحدّي التنمية؟

٦ - ما هي الاعتبارات التي أسست لأولوية **القضية الفلسطينية** والصراع العربي - الصهيوني في برنامج السلطة الثورية الناصرية: هل هي حاجات مصر إلى حماية أمنها الوطني وإلى صون مكتسباتها من الخطر الصهيوني المتربّص، أم هي حاجات الوطن العربي إلى صون أمنه القومي. وكيف نقرأ - في هذا السياق - حرص عبد الناصر الدائم على تحريك الجيش المصري أو رفع لهجة التحذير لـ «إسرائيل» كلما تعرضت سوريا للتهديد منها؟

٧ - ما نصيب المعلومات عن **اتصالات مزعومة** بين سلطة الثورة وبين موشي شاريت من الصحة. وإذا كانت صحيحة، فضمن أي إطار جَرَتْ ولأي هدف. وهل كان عبد الناصر مستعداً فعلاً لتسوية سياسية مع «إسرائيل» للتفرغ للبناء الداخلي قبل أن تدفعه حرب السويس إلى خيارات أخرى كما تذهب إلى ذلك روايات سياسية عديدة لتلك الحقبة؟

٨ - كيف نقرأ اليوم إقدام عبد الناصر على **تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية في العام ١٩٦٤** أداةً سياسية للوطنية الفلسطينية: هل في ذلك ما يوحي بأنه استشعر استحالةً ما في تحقيق حلّ قومي كامل للقضية الفلسطينية والصراع العربي - الصهيوني. ثم بماذا نفسّر اعترافه بـ «فتح» والفصائل الفدائية الراديكالية - المنشقة عن «حركة القوميين العرب» وعن الناصرية - وقبوله بسيطرتها على منظمة التحرير بعد حرب ٦٧: أليس فيه ما يفيد بأنه اقتنع -

تحت وطأة وقائع الهزيمة ـ بأن حلّ المسألة الوطنية الفلسطينية ما عاد ممكناً إلا في نطاق الأراضي المحتلة عام ٦٧. ثم ألا يمثل قبوله الاضطراري بمشروع روجرز اعترافاً ضمنياً بأن سقف الحل هو تسوية سياسية في نطاق مناطق العام ٦٧ (فضلاً عن محاولته كسب الوقت لإعادة بناء القوات المسلحة)؟

٩ ـ مع أن عبد الناصر كان وحدوياً بغير جدال، إلا أنه **تريث كثيراً** في استجابته لدعوة القوتلي و«البعث» إلى **الوحدة**، وسعى في تأجيلها قبل أن يحسم تردُّده: كيف نفسّر ذلك التردد؛ وهل في وسعنا أن نقرأ فشل تلك الوحدة ـ بعد ثلاث سنوات عليها ـ حُجَّةً تُنْصِف تردُّدَ عبد الناصر وتعيد تفسيره من حيث هو حساب دقيق لاحتمالات الفشل لا من حيث هو نكوص عن خيار الوحدة. ثم ألم يكن ذينك التردد والفشل ما حَكَمَ موقف عبد الناصر في محادثات الوحدة الثلاثية، فأفضى إلى توقفها؟

١٠ ـ **لماذا لم يتدخل عبد الناصر لحماية الوحدة** وإخماد حركة الانفصال: هل لأنه اقتنع بأن الوحدة ممتنعةٌ في ظروفها تلك أو عسيرةُ البقاء والاستمرار، أم لأنه رفض أسلوب القسر والإكراه لفرضها على قسم يرفضها في الاقليم الشمالي، أم لأنه سمع تهديداً أجنبياً أو تبلَّغ «نصيحة» سوفياتية. . .؟

١١ ـ عن **أية حاجة سياسية أجاب التدخل المصري في اليمن**: عن الحاجة إلى حماية السلطة الجديدة القائمة على أنقاض العهد الإماميّ، أم عن الحاجة إلى تعويض سياسي عن خسارة الوحدة المصرية ـ السورية، أم عن الحاجة إلى نقل المعركة مع السعودية إلى خاصرتها الجنوبية، أم عن هذه مجتمعة؟

١٢ ـ **كيف نقرأ انتقال عبد الناصر من استراتيجية الثورة داخل النظام العربي** (دعم الثورة في اليمن، مناهضة النظام السعودي، مساندة الجزائر في حرب الرمال مع المغرب عام ٦٣، مساندة المعارضة لنظام كميل شمعون في لبنان، مساندة عارف ضد عبد الكريم قاسم في العراق، مناهضة الأنظمة الرجعية العربية. . .) **إلى استراتيجية التضامن داخل النظام العربي نفسه** (إطلاق تجربة القمم العربية، المصالحة مع الملك فيصل، خفض سقف القرار الرسمي العربي إلى مستوى الحدّ المشترك، تسوية النزاع العسكري بين النظام الأردني والمقاومة. . .): هل يعبّر عن منحىً تراجعي في برنامج ثورة يوليو أم عن جنوح متزايد لديها نحو الواقعية السياسية؟

١٣ ـ هل كان **تحالف عبد الناصر مع الاتحاد السوفياتي اختيارياً أم اضطرارياً**؛ -وفي الحالين: هل كان استراتيجياً أم تكتيكياً؟

١٤ ـ ما الذي كان يراهن عليه عبد الناصر من تجربة **منظومة «عدم الانحياز»**: الاستقلال عن المعسكرين أم لعب دور دولي من خلال «العالم الثالث»؟

١٥ ـ لماذا كان **رصيد ثورة يوليو الايديولوجي متواضعاً** بحيث لم يتجاوز **«فلسفة الثورة»، و«الميثاق» و«بيان ٣٠ مارس»**؟

١٦ ـ ما هي **مجمل الآثار السياسية التي أنتجتها ثورة يوليو في المحيط العربي**، وكيف يمكن تقديرها في ميزان المكاسب والخسائر؟

١٧ ـ لماذا **تأخر ظهور الأحزاب الناصرية العربية** إلى ما بعد رحيل عبد الناصر؟

١٨ ـ **ما الدور الذي قامت به ثورة يوليو في إدخال الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة إلى قلب المشرق العربي** بعد الانكفاء البريطاني ـ الفرنسي؟

١٩ ـ هل **الاستقرار السياسي الذي شهدته مصر في عهدها الناصري** كان بسبب مكتسبات التنمية أم بسبب الفعالية الأمنية؟

٢٠ ـ هل **انتهت ثورة يوليو برحيل عبد الناصر**، أو بانقلاب أيار/مايو ١٩٧١، أم ما زالت مستمرة على خلفية استناد السلطة القائمة في مصر على شرعية ٢٣ يوليو؟

ثانياً: من أجل مراجعة تجربة ثورة يوليو

٢١ ـ **هل كان إلغاء الحياة الحزبية ضرورياً** حتى تنجز الثورة برنامجها. وماذا كانت نتائج ذلك على صعيد علاقة المجتمع بالثورة؟

٢٢ ـ **هل كانت الديمقراطية ممكنة في مصر** أم أن التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي حققتها الثورة هي البنية التحتية الأساسية الضرورية لتحقيق الديمقراطية؟

٢٣ ـ **أما كان من الممكن تفادي الصدام مع «الإخوان المسلمين» ومع الشيوعيين**. وهل كانت محنة هؤلاء في السجون بقرار رسميّ أم نتيجة شطط في سلوك الأجهزة الأمنية؟

٢٤ ـ **لماذا أُطلِقتْ يد الأجهزة في المجتمع والدولة**، وما نتائج ذلك على صعيد صورة الثورة في وعي الشعب والمعارضة؟

٢٥ ـ هل كانت **كاريزما عبد الناصر** عاملاً من العوامل التي غذَّت رصيدَ الثورة وصِدْقيَّتَهَا أم أنها أتت عليهما بنتائج عكسية بعد رحيله، وربما حتى أثناء حياته؟

٢٦ ـ إذا كان **ضرب مصالح الرأسمال الاحتكاري الأجنبي في مصر** ضرورياً حتى تؤمِّن الثورة موارد التنمية وتوفِّر لها شروط الاستقلال الاقتصادي الوطني، فهل كان ضرب الرأسمال المحلي وتحوُّل الدولة إلى مالك وحيد ضرورياً. ألم تفقد به الثورة فئاتٍ من المجتمع المصري، وفُرِض على الدولة ـ بنتيجته ـ أعباء اقتصادية إضافية أرهقتها؟

٢٧ ـ **لماذا خسرت مصر «الثورة» حرب ٦٧**: هل بسبب سوء الإدارة العسكرية، أم بسبب سوء التقدير السياسي. هل عبد الحكيم عامر وحده المسؤول ـ باستهتاره وضعف كفاءته ـ عن الهزيمة، أم أن عبد الناصر ساهم في ذلك بقراراته بسحب قوات الطوارئ، وإغلاق مضائق تيران، وإعلان التعبئة، وعدم تغيير القيادة العسكرية في الوقت المناسب وقبل الحرب. ثم من ترك عبد الحكيم عامر في موقعه: بعد تخاذله في حرب السويس، وفضائح إدارته في دولة الوحدة، واستغفاله في الانفصال، وخسارته حرب اليمن. . . ؟!

٢٨ ـ **لماذا اختار عبد الناصر أنور السادات نائباً للرئيس** (مع علمه بتاريخه): هل في ذلك ما يفيد أنه اختار الرجل الذي يمكن أن يكون قناة للعلاقة مع أمريكا والسعودية (بعد المصالحة مع الأخيرة وبعد قبول مبادرة روجرز)، أم أن الإجراء كان مؤقتاً ومرتبطاً بحدث القمة في المغرب. وإذا كان الأمر كذلك، فلماذا لم يُعْفِهِ من هذه المسؤولية بعد القمة؟

ثالثاً: مستقبل أهداف ثورة يوليو

٢٩ ـ **ما الذي يمكن توفيره اليوم من الرصيد الضخم لثورة يوليو في** المجالات التالية:

أ ـ التنمية المستقلة.

ب ـ العدالة الاجتماعية.

ج - الوحدة العربية.

د - الاستقلال الوطني والقومي (وضمنه النضال ضد المشروع الصهيوني).

هـ - الثورة الثقافية.

وما الذي يمكن إضافته إلى هذا الرصيد اليوم لاستئناف مشروع نهضويّ عربي انطلق منذ القرن التاسع عشر وكانت ثورة يوليو محطة متقدمة في تاريخه؟

المحــور الأول

سياق ثورة يوليو وبرنامجها

لنبدأ بالسؤال الأول في الورقة.

لماذا أُطلق نَعْتُ الثورة على حركة ٢٣ يوليو/ تموز ١٩٥٢ ولم يُطلَق عليها اسم انقلاب؟

محسن العيني

في البداية كانت «حركة مباركة»، ثم انقلاباً.. رحبت به الجماهير في مصر، واستقبل ببرود وتردد في الدول العربية وخاصة سوريا ولبنان والعراق... تصوروا أنه شبيه بانقلابات سوريا المتكررة. لكن اسقاط الملكية، وإعلان الجمهورية، وتحقيق جلاء القوات البريطانية بعد احتلال طويل، وإصدار قانون الاصلاح الزراعي، وتمصير البنوك والشركات الأجنبية، ومقاومة الأحلاف، وتأميم قناة السويس، وبناء السد العالي، وكسر احتكار بيع السلاح في الشرق الأوسط، ومساعدة ثورة الجزائر وعمان.. حوله إلى ثورة.. وأي ثورة..!

محمد جمال باروت

يمكن القول إن مفهوم الانقلاب كان يترادف مع مفهوم الثورة لدى مجمل الحركات العقائدية والراديكالية في الثلاثينيات والأربعينيات بشكل خاص. وبالتالي، كان المقصود بمفهوم «الانقلاب» مفهوم التغيير الجذري لمختلف العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. حركات الشباب العقائدية التي نما وعيها وتكوّن في إطار ما يمكن تسميته بحركات أو أحزاب خارجية المنشأ، والتي نشأت خارج البرلمان، كانت في الواقع ـ بتأثير هشاشة النسق الليبرالي وعجزه عن حل المشكلات المتعينة الملموسة في كل التجارب الليبرالية العربية وفي مقدمتها التجربة المصرية ـ لا تنتهج البرلمان طريقاً

للتغيير؛ وكانت طريقة الانقلاب العسكري والمجموعات الميليشياتية والمجموعات المنظمة هي الطريقة المثلى لديها للوصول إلى السلطة. وفي هذا السياق، كان مفهوما «الانقلاب» و«الثورة» مترادفين؛ أما التمييز بينهما، فتم فيما بعد. ربما وجدنا أن لدى البعثيين صيغاً منظومية أكثر. ولكن، حتى عام ١٩٤٩ مثلاً نجد أنه عندما يتم الحديث عن انقلاب حسني الزعيم في سوريا، يتم الحديث بلغة تحبيذية تبجيلية. بهذا المعنى، لا جدوى من السؤال هل هو «انقلاب» أم «ثورة»؟ لأن هذا السؤال يتعلق بمضامين لاحقة. لكن في تلك الفترة، كان يفهم الأمر كذلك. أي كان مفهوماً أنه قلب لمجمل البنية السياسية والاجتماعية ـ ثم لاحقاً الاقتصادية ـ القائمة في مصر. ولم تكن كلمة **الديمقراطية** على سبيل المثال كلمة جذابة في الوقت الذي قامت فيه ثورة تموز/يوليو، فعبد الناصر عندما أدار الصراع ضد الفرقاء الآخرين حتى العام ١٩٥٤ كان يقول لهم: هؤلاء يريدون عودة الأحزاب وعودة الديمقراطية. ليس لأنه ضد الديمقراطية بشكل مبدئي، وإنما لأن الديمقراطية أو التجربة الليبرالية المصرية ـ واستطراداً التجربة الليبرالية العربية عموماً ـ كانت هشة، وبشكل أدق، لم تستطع أن تكون إطاراً لتغيير وحل المشكلات التي يعانيها المجتمع. ما يهمنا أن تنظيم الضباط الأحرار، ومجمل المجموعات الميليشياتية والعسكرية في الأحزاب المصرية، تكونت في سياق نموّ وتصاعد حركات الشباب الراديكالية في مصر. وأعني بذلك حركة «مصر الفتاة»، وجماعة «الاخوان المسلمين»، و«الحزب الوطني الجديد». وتنظيم «الضباط الأحرار» كانت له ـ بهذا الشكل أو ذاك ـ علاقات تنظيمية بشكل فرديّ أو بشكل مؤسسي مع مجمل هذه الحركات. إذن، فالوعي الذي تكوّن لدى الضباط الاحرار عن مسألة الثورة او الانقلاب، كان وعي هذه الحركات. وهذه طرحت جميعُها فكرة أن التغيير لم يعد ممكناً بواسطة البرلمان، وهذا صحيح. ويمكن أن نضيف إلى ذلك أن المسألة الفلاحية ومسألة الجلاء كانتا مطروحتين بإلحاح، ولكن، لم يستطع البرلمان المصري أن يجد حلاً لهما. بمعنى أن النسق الليبرالي المصري وصل إلى حدوده النهائية بشكل فرض عملية التغيير بهذه الصورة.

المسألة **الثانية** الجديرة بالاهتمام هي أن تاريخ العنف في مصر، أو تاريخ التغيير بالقوة، ليس من صنع الضباط الأحرار وثورة تموز، إذ هو موجود في التاريخ المصري. وكل العقل الميليشياتي والكشّافي المصري، والذي تكون في حركات الشباب، كان في الأصل عقلاً قابلاً لممارسة العنف وتبريره بشكل

مستقل. وهذا يرتبط أيضاً بمرحلة كانت لا تزال حتى نهاية الحرب العالمية الثانية هي مرحلة الجزر العام للديمقراطية في العالم، والصعود الحثيث للطبعات الجديدة للدولة القوية والتي يسميها البعض الآن توتاليتارية أو شعبوية. ولا شك في أن الفاشية كان لها جمهور في مصر بخلاف سوريا مثلاً، وهذا الخليط هو الذي كان في تنظيم الضباط الأحرار.

كمال الطويل

بديهي أن توصيف حركة الضباط الأحرار يوم ٢٣ يوليو ٥٢ بثورة منطقي تماماً، لأن حركة ٢٣ يوليو أوجدت تغييراً واسع النطاق شمل المناحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. وبالتالي، فهي لم تكن مجرد إحلال شريحة حاكمة محل أخرى كما في الانقلاب، وإنما هدم النظام القديم بكل حمولاته وإقامة وضع ثوري فوق أنقاضه.

جميل مطر

من الضروري أن نعرف ونفهم ظروف الأربعينيات في مصر والمنطقة العربية، بل في العالم أيضاً. ففي هذا العقد، كان النظام الحزبي قد دخل مرحلة إعلان الإفلاس، ولم يعد قادراً على تجديد قياداته. وازدادت هيمنة كبار الملاك الزراعيين على المناصب المهمة في الأحزاب والدولة. ولم يكن خافياً أن الدولة دخلت مرحلة عدم استقرار سياسي، واضطر الجيش الإنكليزي إلى التحرك علانية أكثر من مرة لدعم قوات الأمن التي أصبحت أشد عجزاً في مواجهة تظاهرات الطلبة والعمال. وتعددت الاغتيالات في عقد الأربعينيات. وبدا واضحاً أن المجتمع السياسي المصري دخل مرحلة اختناق ويأس.

من ناحية أخرى بدأت تنشط في الحياة السياسية، قوى معادية أو مناقضة لـ «الدولة» في مصر، بمعنى العمل السياسي العنيف أو الدؤوب ضد عقيدة النظام ومؤسساته ودستوره. وتَصَدَّرَ «الاخوان المسلمون» والشيوعيون بتياراتهم المتعددة هذه القوى الجديدة. واضطرت قوات الأمن إلى التعامل مع التيارات الدينية بمنطق الإبادة والاغتيالات المضادة، ونشطت في المقابل التنظيمات السرية «الإرهابية».

وفي الجانب الاقتصادي، خرج الاقتصاد المصري من الحرب العالمية الثانية يعاني الأمراض المصاحبة لظاهرة التضخم المالي والبطالة. فبسبب التضخم،

تَدَنِّي مستوى معيشة الطبقة الوسطى رغم الزيادة المطردة في حجمها. واتجه الناس إلى تشجيع أبنائهم على الانضمام إلى سلك الضباط في القوات المسلحة سعياً وراء دخل ثابت ومرتفع نسبياً. ودخل الاقتصاد مرحلة صعوبات شديدة بسبب التحولات التي طرأت على سوق القطن العالمية مثل التقشف في أوروبا والتوسع الأمريكي في زراعته وبدء ظهور منتجات بديلة.

ولم تصل الأربعينيات إلى نهايتها قبل أن تصل مصر إلى أول هزيمتها العسكرية كدولة مستقلة. وعلى الفور التهبت المشاعر الوطنية والقومية ضد الاستعمار البريطاني وضد اليهود وضد القصر الملكي وضد الأحزاب، كله في آن واحد.

وفي داخل المؤسسة العسكرية تفاعلت الهزيمة مع تدهور معنويات الضباط المتوسطي الدرجة بسبب الفروق الهائلة في المعاملة بين كبار الضباط وصغارهم من حيث الامتيازات. وانحسرت إلى حدودها الدنيا شعبية الملك داخل صفوف الضباط بسبب ما انتشر عن فضائح الأسلحة الفاسدة التي زود بها الجيش المصري في فلسطين، ودور حاشية الملك في عقد هذه الصفقات، وكذلك بعد أن ذاعت أخبار فساده الأخلاقي والمادي ورحلاته الطويلة إلى أوروبا. حدث كل هذا في سياق ظاهرة «خجل العسكر» بسبب هزيمتهم العسكرية في فلسطين ومحاولاتهم مداراة هذا الخجل بالتخطيط أو التآمر السياسي، وإعادة تنظيم مؤسساتهم الاجتماعية والترفيهية، والتظاهر أمام الشعب بالانشغال بقضايا أخرى داخلية.

حدث هذا بينما كانت دمشق تجرب ولأول مرة بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد الهزيمة، ما عرف بعد ذلك بظاهرة الانقلابات العسكرية. وكان واضحاً للغاية مدى بساطة الترتيبات لإجراء انقلاب، وإلى أي درجة أن احتمالات الفشل تكاد تكون معدومة والمخاطر غير موجودة. وفي الوقت نفسه، وربما لأول مرة، كانت القوى والأحزاب السياسية قد نجحت باختراق القوات المسلحة، على الأقل على مستوى الأفراد.

محمد البصري

سأتعرض للموضوع انطلاقاً من أن ثورة يوليو وقعت فيما المغرب محتل. إذا كانت الثورة قد حصلت ضدّ الملكية في مصر، والملك في عنفوان شعبيته في المغرب، فطبيعي أن يكون رد الفعل سلبياً في المغرب. ولم يتطور الوضع

إلا بعد أن دخل المغرب والجزائر في معركة ضد الاستعمار واتَّضَحَ دور مصر في دعم هذه الثورة المسلحة بكل إمكانياتها المعنوية والمادية والسياسية والدبلوماسية. هكذا حُسِمَ الأمر على أساس أن ما حصل في مصر كان ثورة.

وإذا أخذنا في الاعتبار أن قيادة «حزب الاستقلال» كانت معتقلة حين انطلقت المقاومة المسلحة في المغرب، وأنها استنكرت المقاومة للأسف، فإن المقاومة لم تكن تجد لها من سند سوى مصر وعبد الناصر ومرجعية ثورة يوليو. بل إن المقاومة تشربت بعض أفكار الثورة من قبيل معاداة الأحزاب، والقول إنه لا حزبية بعد اليوم. وتكرَّس ذلك كله مع قيام الثورة الجزائرية على خلْفيَّة إدانة الحزب «حزب الشعب» وخروجها من رحم هذا الحزب. وهكذا التقى الاعتماد على شرعية الشعب لدى المقاومة في المغرب ـ إبان الخمسينيات ـ مع الاعتماد على شرعية الشعب لدى الثورة في مصر، فكان ـ إلى جانب تشكيكهما معاً في النخبة ـ سمةً مشتركة بينهما.

وأعتقد أن عبد الناصر حاول تَدَارُكَ موضوع النخبة بعد ١٩٦٧، أو أن النخبة حاولت تدارك هذا الموضوع. ولو أتيح لعبد الناصر أن يعيش، لَرَاجَعَ خللين: **الخلل الأول** هو ترك أداة الجيش، وأعتقد أن الاعتماد على الجماهير ألهاه عن بناء هذا الجيش. أما **الخلل الثاني**، فهو التفريط في النخبة. وأعتقد أن عبد الناصر حاول تدارُك هذا الوضع ببناء أداة سياسية باشتراك النخبة واعتماد الحوار وفتح باب المراجعة النقدية. هذا كله كنا نعيشه في المغرب من حيث هو أمْرٌ ايجابي ومراجعة نقدية للتجربة.

محمد فائق

في اعتقادي، إن ما أَخَّرَ إعلانها ثورةً، أو تحويلها من حركة مباركة إلى ثورة، أولاً أن ثورة يوليو لم تأت تجسيماً أو تحقيقاً لمشروع أو ايديولوجية تم التبشير بها قبل الثورة. بالتالي، لم تفصح الثورة عن هويتها منذ البداية. ولكن الإطار التاريخي للثورة تَشَكَّلَ بعد قيامها وأثناء الثورة نفسها. النقطة التي حولتها إلى ثورة بالفعل هي: التغييرات التي حصلت منذ بداية تأميم قناة السويس ودخولها في معارك حامية مع الاستعمار بشكل عام. لكن الأهم من هذا وقبل ذلك كان هناك شعور ـ في داخل مصر نفسها وبغض النظر عن المفاهيم ـ بأن هذه الثورة حقيقية، وذلك لأن الناس كانت مهيأة لهذه الثورة ومهيأة لقيام الجيش بها. ولم يكن أحد مهيأ لهذا غير الجيش، لدرجة أننا

عندما كنا نرتدي ثيابنا العسكرية ونمشي في الشوارع، أو نركب المترو، كان الناس يسألوننا: لماذا لا تفعلون شيئاً؟ كان هناك «استفزاز» وصل إلى حدّ القول: متى ستتحركون؟ كان الشعب مهيئاً لقيام الجيش بدور ما. ولذلك، كان الاستقبال إيجابياً. . وكانت للثورة شعبيةٌ عارمة لما قامت به، وأعتقد أن هذا كان سببه أولاً فساد الحكم وحالة الاضطراب العام التي عاشتها البلاد ابتداءً من ضعف الوزارات وتغييرها وحوادث الاغتيالات، وإضراب البوليس، وحرب فلسطين والأسلحة الفاسدة وتضخم النفوذ المالي. . الخ. أما المسألة المهمة جداً، فهي التحول الذي طرأ على حزب الأغلبية بتولي فؤاد سراج الدين سكرتارية «حزب الوفد» والذي أصبح يمثل مصالح الاقطاعيين أكثر من تمثيله للأغلبية المقهورة التي كان دائماً يمثلها «حزب الوفد»، وتحالفه مع رأس المال على نحو ما ظهر في علاقته الحميمة بعبود باشا. وأصبح الوفد لا يصل إلى الحكم إلا بتحالفه إما مع الانكليز، أو مع الملك، وكلا الأمرين أَبْعَدَ الوفد عن الشارع. لذلك كان التأييد كبيراً. إذ هي ثورة بالتأييد العارم الذي استقبلها به الشارع المصري، وخاصة بعد التغيير الحقيقي الذي بدأ فعلاً بعد تأميم قناة السويس.

أحمد بيضون

من الواضح أن حركة ٢٣ تموز/يوليو هي التي أطلقت على نفسها تسمية «الثورة»، وسميت الهيئة التي تولت قيادتها «مجلس قيادة الثورة» منذ قيامها. السؤال اذاً هو إلى أية درجة قُبِلت هذه التسمية؟ وإلى أي درجة لم تكن مقبولة ومن قبل من؟ الواقع أن كلمة انقلاب كانت في أدبيات بدايات القرن حين كان المعنيُّ بها الانقلاب على السيطرة التركية مرادفاً لكلمة ثورة؛ وهي الكلمة التي استعملت تحت أقلام كتاب تلك الأيام وما زالت هذه الكلمة تعني ثورة. مثلاً «الثورة الإيرانية» هي الانقلاب الايراني باللغة الفارسية، وكذلك الأمر بالتركية. فهذه كلمة مشتركة بين اللغات الثلاث الكبرى في المنطقة وكان لها معنى «الثورة» في العقود الأولى من القرن العشرين. وحين كان يُتحدث لاحقاً عن الثورة كان هناك نموذجان: هما النموذج الروسي، والنموذج الفرنسي. وفي الحالتين كانت تفترض قيادة منبثقة من شعب وليس من جهاز معين لأن قيادة الثورة الفرنسية كانت هي ممثلي البرجوازية في البرلمانات التي كانت قائمة قبل الثورة، وقيادة الثورة الروسية كانت الحزب الاشتراكي الديمقراطي ثم جناحه البلشفي لاحقاً، فكان يفترض أن هذا الأمر

الذي يتيح إمكانيةً لإشراك الجمهور أو لتحريك طبقات معينة من الشعب هو الذي يعطي الشرعية لهذه التسمية. إن حركة يوليو المصرية كانت بأسلوب تنظيمها وباخراجها انقلاباً عسكرياً، وهذه التسمية بقي مأخوذاً بها في صفوف اليسار العربي بعد قيام الحركة بمدة طويلة، وكانت تُرفَض صفة الثورة لحركة ٢٣ يوليو من قبل هذا اليسار. وكان الأمر أشد حدة في صفوف اليسار الجديد ابتداءً من الستينيات، حيث كان يرفض إطلاق اسم ثورة على حركة يوليو ويصر على تسميتها انقلاباً عسكرياً. الذي اجتاح هذه الاعتراضات في الواقع، أمران: **الأول** الشرعية الشعبية التي اكتسبتها حركة يوليو بسرعة، وهي ما عَوَّضَ غياب الحزب القائد وغياب الحركة الطبقية الواسعة والشراكة في الحركة من جانب الجماهير؛ فهذه الجماهير؛ عبرت عن تأييدها للحركة على نحو أخذ يزداد توسعاً سنة بعد سنة وخصوصاً كما ذكر أ. محمد فائق بعد أزمة السويس. والأمر **الثاني** الذي تحقق لهذه الحركة فَفَرَضَ تسميتها ثورة هو عمق التغييرات السياسية والاجتماعية التي أحدثتها والتي خرجت بها عن كونها مجرد حركة قامت بها جماعة من العسكر. وقد سبق تعداد هذه التغييرات من جانب الزملاء المداخلين.

عصام نعمان

لعل الإجابة عن الاسئلة التي طرحها «سياق حركة يوليو وبرنامجها»، ولا سيما ما يتعلق منها بتعريف الحركة كثورة منذ بدايتها، تتطلب إحاطة عامة بحال الأمة العربية عشية ذلك الحدث الخطير. فقد ارتسمت آنذاك في ذهن جمال عبد الناصر ورفاقه من الضباط الأحرار صورةٌ حالكة عن الأمة بعد خمس سنوات على قيام إسرائيل والمرارة التي خلفتها الهزيمة.

أبرز أبعاد هذه الصورة **ثلاثة**:

أولاً، بقاء المسألة الوطنية من دون حل. ففي مصر كان الاستعمار البريطاني مستمراً بقواعده العسكرية، وسيطرته الكاملة على قناة السويس، ونفوذه الفاعل في توجيه السياسة الداخلية. وفي الأردن كان ما زال جنرال بريطاني (غلوب باشا) يقود «الفيلق العربي» الذي تمكن، في مطلع الاربعينيات، من إخماد حركة رشيد عالي الكيلاني التحررية في العراق، ويرعى ارتباط الأردن بمعاهدة مع بريطانيا متحكمة وجائرة. وفي سوريا كانت مرارة الهزيمة في فلسطين تجد متنفسها الأول بانقلاب تزعّمه قائد الجيش حسني

الزعيم مدشناً به سلسلة من الانقلابات قادها ضباط آخرون مدفوعون بطموحات شخصية وغير بعيدة عن مخططات اقليمية لدول كبرى متصارعة في المنطقة. وفي لبنان كانت الفئة الحاكمة قد نجحت، بمساعدة حسني الزعيم، بإخماد حركة تمرد وطنية على النظام الطوائفي الفاسد وعلى الهزيمة في فلسطين قادها أنطون سعاده زعيم الحزب السوري القومي الاجتماعي. وفي العراق اندلعت اضطرابات واسعة في أعقاب انسحاب القوات العراقية من فلسطين تسبقها رواية «ماكو أوامر» حول سبب عدم مشاركتها الفاعلة في الحرب، فكان أن بطشت العائلة الهاشمية الحاكمة بالقوى الوطنية والقومية الساخطة ووطدت سلطتها بمعاونة طبقة السياسيين الموالية لبريطانيا بزعامة نوري السعيد.

هكذا كانت صورة الواقع في دول الطوق العربية. أما في بقية أنحاء الوطن، فقد كانت جيوش بريطانيا مسيطرة بقواعدها العسكرية في عدن على مقربة من مضيق باب المندب، وفي الساحل الشرقي للجزيرة العربية على امتداد الخليج من الكويت غرباً إلى عمان شرقاً، حيث مضيق هرمز (رأس مسندم). وفي المغرب الكبير كانت جيوش فرنسا تحتل البلدان العربية من فاس ومراكش غرباً إلى تونس شرقاً مروراً بالجزائر التي كانت قد ضمتها إلى «الوطن الأم». أما بريطانيا فقد كانت تحكم قبضتها على البحر الأبيض المتوسط بقواعدها العسكرية من جبل طارق غرباً إلى ليبيا والسودان شرقاً مروراً بمالطة في الوسط.

ثانياً، تجذّر الكيان الصهيوني ومباشرة توسعه في مواجهة دول الجوار العربية. فبعد أن أحكمت الميليشيات الصهيونية سيطرتها على أكثر من ثلاثة أخماس أراضي فلسطين التاريخية، متجاوزة «حصة» اليهود المحددة بقرار تقسيم فلسطين الصادر عن الأمم المتحدة في العام ١٩٤٧، جرى تسريع بناء الكيان الجديد بدعم مكشوف من الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا، كما جرى الحؤول دون قيام دولة مجاورة لعرب فلسطين تضم مناطق الضفة الغربية، بل جرى ضم هذه المناطق إلى المملكة الهاشمية القائمة في الضفة الشرقية لنهر الأردن، فيما بقي قطاع غزة تحت السيطرة المصرية. وفي خلال أقل من خمس سنوات، كان جيش إسرائيل الذي ذابت فيه الميليشيات الصهيونية قد تمكّن من السيطرة على المناطق المنزوعة السلاح المقررة بموجب اتفاقيات الهدنة في الشمال بين الكيان الصهيوني وسوريا، وفي الجنوب بينه وبين مصر.

ثالثاً، تردي الأوضاع الداخلية في دول الطوق العربية نتيجة الفساد واستبداد الفئات الحاكمة. فقد أمكن لعبد الناصر ورفاقه من الضباط الأحرار أن يعانوا فساد الطبقة السياسية الحاكمة في مصر من خلال الآثار الميدانية لصفقة الأسلحة الفاسدة. ومثلهم كانت معاناة الضباط السوريين الذين شكوا أيضاً من سوء إدارة حكومتهم (وبقية الحكومات العربية) للحرب التي انتهت بعد أقل من سنتين إلى مجموعة من اتفاقيات الهدنة التي كرست سيطرة إسرائيل، خلال فترات وقف إطلاق النار، على مناطق واسعة كانت أساساً في يد العرب في الجليل والضفة الغربية والنقب. كل ذلك وسط استبداد مارسه القصر الملكي في مصر ضد القوى السياسية المناهضة للاحتلال البريطاني، ووسط اضطرابات سياسية عصفت بلبنان وسوريا والعراق نشأت عن ذيول الهزيمة في فلسطين وغذاها فساد الحكومات وإخفاقها في إدارة شؤون البلاد.

في معمعة هذه الظروف القاسية تكوّن وعي عبد الناصر المقاتل في فلسطين (معركة الفالوجة)، والمدرّس في المدرسة الحربية، والمواطن الثائر المتتبع لما يحدث في مصر وفي المنطقة، والقائد الذي كانت تختمر في قلبه وعقله أسباب الثورة وأهدافها. كان من الطبيعي أن يلجأ عبد الناصر إلى القوات المسلحة للثورة على الواقع الفاسد. فالأحزاب السياسية المتصارعة آنذاك لم تكن مؤهلة كما لم تكن قادرة على إحداث التغيير المنشود كونها جزءاً من الوضع المطلوب تغييره. وعبد الناصر لم يكن، إلى ذلك، عضواً في أي من هذه الأحزاب، بل كان ضابطاً وبالتالي محكوماً بشروط وسطه المهني والاجتماعي. مع ذلك، حرص عبد الناصر على عدم القيام بانقلاب عسكري تقليدي بل بحركة ثورية تتوسل بالقوات المسلحة، في مرحلة أولى، لإقصاء رموز النظام القائم والسيطرة على مفاتيح السلطة. وبعد أن فرغ من توطيد سلطة النظام الجديد، بادر إلى تخيير الضباط الأحرار، خاصة أعضاء مجلس قيادة الثورة، بين العمل السياسي والجيش، مشترطاً على كل من يختار العمل السياسي أن يترك الجيش نهائياً. وهذا ما تم الالتزام به، ولا سيما بين أعضاء «مجلس قيادة الثورة» الذين لم يبق منهم في الجيش إلاّ عبد الحكيم عامر بحكم تعيينه قائداً عاماً للقوات المسلحة.

وتجلت ثورية حركة عبد الناصر بمزايا أخرى لافتة أبرزها **ثلاث**:

الميزة الأولى، البعد القومي لحركته الذي تبدى بوضوح في تفكيره

وممارسته. ففي كتابه **فلسفة الثورة** تحدث عن **دوائر ثلاث** لحركته هي الدائرة المصرية والدائرة العربية والدائرة الإسلامية. كما تجلت في تفكيره وممارسته ضرورة مواجهة الاستعمار على المستوى العربي كما على المستوى العالمي نظراً لرابطة المصلحة القائمة بين الشعوب المتضررة من القوى الاستعمارية الاستغلالية. وفي هذا الاطار، أسهم عبد الناصر في الدعوة إلى مؤتمر «باندونغ» وإرساء سياسة عدم الانحياز التي استقطبت دول العالم الثالث.

غير أن نزعة عبد الناصر القومية تجلت أفضل ما يكون بانفتاحه على الحركات القومية الوحدوية واقتناعه بضرورة قيام وحدة اتحادية بين مصر وسوريا لمواجهة الأعداء المشتركين وفي طليعتهم الاستعمار والصهيونية والرجعية العربية المتواطئة معهما. كما تجلت نزعته القومية التحررية بانتصاره لثورة اليمن ودعمها بوحدات من قواته المسلحة لتركيز نظامها الجديد.

الميزة الثانية لحركة عبد الناصر الثورية تجلت في أهداف حركته تحديداً. فقد جاهرت، منذ البداية، بإلغاء النظام الملكي الذي طالما تعاون مع بريطانيا لقهر الشعب المصري، وبإلغاء الاقطاع الذي طالما أساء إلى جماهير الفلاحين وحبس الاقتصاد الزراعي المصري في حدود مصالح الإقطاعيين الكبار، وباعتماد الاشتراكية طريقاً لإقامة مجتمع الكفاية والعدل، وبإزالة القواعد العسكرية للاستعمار البريطاني المعادي لحرية مصر وتحررها وسيادتها، وبمواجهة إسرائيل التي كانت قد باشرت توسعها وعدوانها على دول الجوار.

الميزة الثالثة لحركة عبد الناصر هي محاولتها الاستناد إلى تنظيم شعبي يحميها ويعبّر عن مصالح الطبقات الشعبية في آن. فكانت تجربة «الاتحاد القومي» التي انهارت مع انهيار وحدة مصر وسوريا، ثم جرى تطويرها بتجربة «الاتحاد الاشتراكي» التي لم تُصب نجاحاً ملموساً.

ولعل سبب الاخفاق يكمن في صعوبة تأسيس حركة شعبية من موقع السلطة، لذا حاول عبد الناصر معالجة هذ الثغرة بانشاء تنظيم طليعي على مستوى قومي عربي بعيداً عن أروقة السلطة، يحتضن القيادات والكوادر والعناصر الثورية الملتزمة والفاعلة. ومع ذلك، لم يكن حظ هذه التجربة بأفضل كثيراً من سابقتها، ولا سيما أن القائد الكبير بكّر في الرحيل فلم تحظ محاولته بالعناية اللازمة على مدى زمني طويل.

منذر سليمان

اتفق اتفاقاً شبه كامل مع ما تفضل به د. أحمد بيضون، وأعتقد أنه إذا سمح لي، فسأطوِّر بعض النقاط السريعة حول هذا الموضوع. مشكلتنا الأساسية في خطابنا السياسي موضوعة التأصيل اللغوي، وأعتقد أن هذه المشكلة متعلقة بكيفية وصفنا لأي حركة ولأي حالة سياسية بإسقاطات تجارب الآخرين العالمية علينا، وما زلنا حتى الآن بحكم الزخم الكبير والضخم جداً في اللغة العربية أمام هذا الإشكال. لنأخذ مثالاً: هناك من يتحدث عن المقاومة الفلسطينية، وهناك من يتحدث عن الثورة الفلسطينية. وإذا جئنا لنؤصل لغوياً ما هي مقاومة أو ثورة، سندخل في متاهات. والأمر الأكثر غرابة في موضوعنا ربما يكون في أنه لو حاولنا التأصيل اللغوي أكثر، لوجدنا أن كلمة انقلاب تعني أكثر مما نعتقد أن الثورة تعنيه. والدلائل التي تفضل بها د. أحمد بيضون واضحة تماماً. وإذا عدنا إلى **لسان العرب** وغيره قد نجد هذا.

أحمد بيضون:

إنها الترجمة الدقيقة لـ Revolution.

منذر سليمان

أجل ولاحظ كيف نستخدم عبارة انقلاب جذري. الفرق في موضوع ثورة يوليو أنها لم تكن انقلاباً عسكرياً على انقلاب عسكري سابق. كانت انقطاعاً ما بين الملكية ونظام آخر جديد؛ إنها استطاعت أن تزيح حقبة تاريخية لها طبيعتها وتكوينها الخاص اسمها الملكية وأوجدت نظاماً جمهوريّاً كان مشروعاً ثورياً للمستقبل. إن الحكم النهائي أصدرته الورقة نفسها على حركة ٢٣ تموز بأنها ثورة ونتفق مع هذا بالمقياس التاريخي ورغم أننا حملنا المفهوم النظري أكثر مما يحتمل في الخطاب.

هيثم الكيلاني

أبدأ كلمتي بالشكر والامتنان لكم شخصياً ولمركز دراسات الوحدة العربية لهذه الندوة التي تعقد اليوم بمناسبة مرور خمسين عاماً على ثورة يوليو ١٩٥٢، وهي ثورة تأخذ أبعادها الاقليمية في سياق تاريخها. أود أن أتحدث

في ثلاث نقاط محددة فيما يتعلق بالسؤال الأول من المحاور. **أولاً**: النقطة التي أثارها د. منذر سليمان فيما يتعلق بالتأصيل اللغوي، هذا مهم جداً باعتبار أن المصطلحين الموجودين في اللغة العربية هما: انقلاب وثورة، وهما في الأصل ترجمة لمصطلحين موجودين باللغتين الفرنسية والانكليزية: Coup d'Etat و Revolution. وارتبط مفهوم الـ Revolution بواقعتين تاريخيتين أشار إليهما د. أحمد بيضون وهما ثورة ١٨٨٩ في فرنسا، والثورة الروسية في العام ١٩١٧. وقد غيرتا من النظام القائم: فإحداهما جعلت النظام جمهورياً بعد أن كان ملكياً، والثورة الثانية جعلت النظام اشتراكياً بعد أن كان امبراطورياً أو قيصرياً. إذاً نحن أمام مفهوم محدد لـ Revolution والـ Coup d'Etat، واصطلح عندنا في اللغة العربية على مفهوم :Coup d'Etat بالانقلاب، وهكذا جرى مصطلح Coup d'Etat على كل الانقلابات التي جرت في سورية مثلاً، بينما أطلق نعت ثورة على حركة الضباط الأحرار في مصر، أي استعمل مفهوم الثورة Revolution لوصف ما جرى. إذا أخذنا المنجزات التي اشار إليها أ. محسن العيني وبعض الاخوان الذين سبقوني في الحديث، إذا أخذنا هذه المنجزات ضمن الإطار التاريخي العام لمصر، نستطيع أن نقول إنها منجزات ثورية. أضف إلى هذا أن حرب ١٩٤٨ والهزيمة التي حصلت فيها كونت تلك الثورة الرئيسية سواء في مصر أو في سوريا التي استطاعت أن تحرك الوضع وتدفع نحو الثورات والانقلابات.

عبد الإله بلقزيز

أذهب في هذا الباب مذهب د. أحمد بيضون، ود. منذر سليمان في وجوب الانتباه إلى الفجوة بين الدلالة اللغوية والدلالة الاصطلاحية للمفاهيم. لم يأخذ مفهوم الانقلاب معناه القومي، كما أشار إلى ذلك د. بيضون، إلا حين تلازم مع فعل عسكري تَغَيَّا تغيير النظام السياسي بإعمال القوة المسلحة. هنا فقط غادر مفهوم الانقلاب حقله الدلالي الذي استقر معناه فيه في بدايات القرن العشرين في الدائرة العربية والإسلامية. والحال إن فِعْلَ قَلَبَ في اللغة أشد دلالة على عملية التغيير من ثَارَ، فقد يثور ثائر من دون أن يقلب نظام الحكم، بينما حينما تقول قَلَبَ فإن فعل القلب أو فعل التغيير متأكد. لكن المعنى الاصطلاحي عادة ما يصبح هو المعنى المرجعي وليس المعنى اللغوي، وحين تَرَاكَبَ مفهوم الثورة مع المعطيين التاريخيين المرجعيين: الثورة الفرنسية بمعناها اليعقوبي، والثورة الروسية بمعناها البلشفي، أخذ مفهوم الثورة هذه

الدلالة، ففاض عن معناه اللغوي وأصبح هو المعنى الاصطلاحي المرجعي في تعيين عملية التغيير، والحال أن الثورة أقرب ما تكون إلى الصفة أو النعت الذي نصف به فعلاً، لأنه حتى في أدبيات اليسار العربي كان الحديث أساساً عن التغيير وتضاف إليه صفة الثوري كناية عن أنه يحصل بالثورة. والتغيير هنا من فِعْل غَيَّرَ، وهو مثل قَلَبَ في معناه؛ أي نَقَلَ من حال إلى حال. على كل، هذا الموضوع يستحق فعلاً وقفة نُعْمِلُ فيها تقنيات التحليل اللساني والسّيميائي لكي نفهم لماذا استقر في وعي جيل من المناضلين العرب هذا المعنى بالذات من دون ذاك. على أن المسألة الرئيسَة في هذا الباب هي لماذا نُعتت حركة ٢٣ يوليو بانقلاب من قبل فريق في المجتمع المصري والمجتمع العربي، فيما نعتت بثورة من قبل فريق آخر؟ تسمية حركة ٢٣ يوليو بانقلاب عسكري هي بالتعريف تعيين وفدي وشيوعي. تعيين وفدي على خلفية أن حركة ٢٣ يوليو تمثل انقلاباً في مسار عاشته مصر، مسار الحياة المدنية النيابية، وليست ثورة، لأن الثورة بهذا المدلول الذي كان آنئذٍ معناها التقدم محطة إلى الأمام، بينما الانقلاب له معنى ارتكاسي، أي أنه عودة بالأمور إلى ما قبل ما كانت عليه. هذا التعيين الأول الوفدي للثورة بوصفها انقلاباً مفهوم جداً لأن حركة ٢٣ يوليو أطاحت بالحياة السياسية المدنية أو فيما كان يسمى الحياة الليبرالية في مصر. التعيين الشيوعي ناجم عن الاعتقاد بأن هذه العملية العسكرية هي عملية بلانكية تقوم بها نخبة معزولة عن الشعب تنوب منابه، فيما الثورة في المعنى الشيوعي هي عملية اجتماعية سياسية منظمة تقوم بها الطبقات الرئيسة التي يرشحها موقعها في علاقات الإنتاج الاقتصادية بأن تقوم بهذه العملية من خلال أداتها التنظيمية وهي التنظيم الثوري (الحزب الشيوعي). لذلك جرى القدح في معنى حركة ٢٣ يوليو وعُيِّنَتْ في الخطاب الشيوعي بأنها انقلابٌ. لكن، وكما أشار د. بيضون، نجحت حركة ٢٣ يوليو بأن تبدد الالتباس حول هويتها، حينما أطلقت مسلسلاً من التحولات طالت مجمل المعمار السياسي والاجتماعي والاقتصادي في مصر وفاضت عن حدود مصر فكانت لها تداعيات وذيول ونتائج بالغة الأهمية على صعيد كل المنطقة العربية وعلى صعيد علاقة هذه المنطقة بالمحيط الاقليمي والدولي. إذاً، فهي ثورة بقوة أحكام هذا البرنامج الذي أطلقته الناصرية والذي غيّر الكثير في صورة الاقتصاد المصري، وفي صورة الدور الاقليمي والدور الدولي لمصر في محيطها العربي وفي المحيط الأفريقي والعالمي أو العالم ثالثي على الأقل.

ثم هي ثورة بقوة أحكام النتائج التي أطلقتها حركة ٢٣ يوليو على صعيد

مجمل حركات التحرر في المنطقة العربية، وحتى على صعيد النخب.. (نخب الطبقة الوسطى) التي بنت على السابقة المصرية فتقدمت نحو تحقيق تحولات في مجتمعات معلومة في الوطن العربي. بهذا المعنى يمكننا أن نقارب مفهوم الثورة محاولين أن نفكر في الدلالة بعيداً عن الحسابات الايديولوجية التي ارتبطت بهذا الموضوع من قبل الأطراف التي وجدت نفسها في صدام مع الناصرية مباشر أو غيرِ مباشر.

خير الدين حسيب

شكراً للأخ عبد الإله، وبغض النظر عن الأساس اللغوي، وبغض النظر عن المصطلح، فقد استقر في الأذهان خلال هذه الفترة أن الثورة تغيير سياسي اجتماعي اقتصادي في البلد المعني أو الدولة المعنية وأن الانقلاب هو تغيير في السلطة من دون أن تصاحبه تغييرات اجتماعية وسياسية عميقة. هذا ما استقر في الذهن وفي الخطاب العربي فترة الخمسينيات والستينيات. وبهذا المعيار، فهي ثورة: إذا أخذنا بنظر الاعتبار تغيير نظام الحكم والتغييرات الاجتماعية والاقتصادية من إصلاح زراعي إلى مجانية التعليم إلى الصحة إلى تمصير المؤسسات الأجنبية إلى التصنيع وإلى ما هنالك...

ننتقل إلى السؤال الثاني:

هل كان لتنظيم الضباط الأحرار برنامج سياسي مكتمل وجاهز برّر الإقدام على الثورة، أم أن هذا البرنامج تكوَّن تدريجياً في سياق تجربة السلطة الجديدة؟

كمال الطويل

لم يكن لعبد الناصر وصحبه برنامج جاهز للتغيير؛ بل لم تكن ضرورة الحكم مستقرة في أذهان الضباط الأحرار عشية الحركة. هم فكروا في إعادة البرلمان الوفدي المنحل إذا وافق الوفد على مشروعهم للإصلاح الزراعي. كل ما كان لديهم هو برنامج عريض ائتلافي من نقاط ست هي عناوين لا أكثر. بل إنهم استفادوا من خطب العرش السابقة ثم مضوا بالتجربة والخطأ حتى استتب النضج الفكري لهم مع الميثاق في أيار/مايو ١٩٦٢.

هلال خشان

مما لا شك فيه أن الضباط الأحرار لم يكن لديهم برنامج سياسي عام عندما قاموا بالثورة في العام ١٩٥٢. نستطيع أن نقول إن الحركة كانت حركة قومية مصرية ناقمة على الملكية، وناقمة على الارستقراطية، وناقمة على طبقة النخبة من الأجانب التي كانت تتحكم في الاقتصاد والمجتمع. كانت حركة ناقمة على الوجود البريطاني في مصر، والدليل على ذلك أنه وبعد الثورة مباشرة تم الغاء الملكية، وتم القضاء على الأرستقراطية من خلال إعادة توزيع الأراضي واستصلاحها، وتم القضاء على الوجود البريطاني من خلال معاهدة الجلاء، ثم القضاء على وجود النخبة الأجنبية في مصر من خلال قوانين التأميم. كان مفهوم الضباط الأحرار للتنمية مفهوماً ساذجاً. وكان اعتقادهم أن كل ما يجب القيام به هو حركة عسكرية وبعدها ستقوم الجماهير بالتفاعل مع القيادة الجديدة، وسيقوم المجتمع المصري بأخذ زمام المبادرة لتطوير البلاد. لكن بعد حوالى سنتين من الثورة، تبين أن هذا لم يحصل. وكان أمام القيادة مواجهة المستقبل وظروف التنمية. وهنا أتى دور **الميثاق**، ودور **فلسفة الثورة**. وكانت هناك محاولة للتعامل مع موضوع التنمية في مصر على نحو جديد؛ وساد هناك إدراك بأن التنمية لن تتم إلا من خلال جهد تقوم به الدولة على مستوى القطاع العام. ولقد أدرك عبد الناصر منذ البداية أن تطوير مصر في حاجة إلى التعاطي مع محيطها، ومن هنا يأتي **مبدأ الدوائر الثلاث**: الدائرة الأفريقية.. الدائرة الإسلامية.. الدائرة العربية. الدائرة الأفريقية كانت مغلقة، فالمجال الحيوي لمصر في أفريقيا هو السودان. لكن بريطانيا كانت مصرة على منع مصر من التعاطي مع السودان. يقول عبد الناصر في **فلسفة الثورة** إن الدائرة الإسلامية مهمة لكن الدائرة العربية أقرب إلينا وأهم لنا. ثم بدأ بالكلام عن البترول وعن رخص البترول وعن أهمية البترول كسلاح استراتيجي.

وأيقن عبد الناصر في **فلسفة الثورة** منذ البداية أن هناك فراغاً سياسياً وفراغاً قيادياً في المشرق العربي، يقول بصراحة: المشرق العربي يبحث عن بطل وهو يدق على أبواب مصر. مما لا شك فيه أن ناصراً أدرك الأهمية الاستراتيجية للمشرق العربي. وهذا الوضع تبلور كثيراً في أثناء حصار الفالوجة، لكن برنامجاً اقتصادياً سياسياً متكاملاً للتنمية في مصر لم يبدأ إلا عام ١٩٦٢ من خلال **الميثاق**، والملاحظ أن الميثاق تبلور في مصر بعد الانفصال في العام ١٩٦١. إذا أخذنا **الميثاق**، وجدنا أنه اعتمد مبدأ

الاشتراكية، وليس الاشتراكية العلمية بالمعنى الشيوعي. وبالإضافة إلى **الميثاق** والنزعة الاشتراكية، نلاحظ أن هناك عودة إلى القومية المصرية من خلال **الميثاق**. **الميثاق** يتكلم بسرعة واقتضاب عن الوحدة العربية ويقول إن الإطار السليم للوحدة العربية يجب أن يأخذ مجراه من خلال الجامعة العربية. كذلك يشير إلى استحالة تطبيق النموذج الايطالي والألماني في تحقيق الوحدة العربية مُصِرّاً على مبدأ الإجماع العربي. إن الوحدة العربية من خلال **الميثاق** لم تعد أولوية في التفكير التنموي المصري في ذلك الوقت. لكن الأحداث التي تلت الميثاق، عطلت مفهوم الميثاق وفحواه، إذ بعد ٥ أشهر على **الميثاق**، حصل الانقلاب العسكري في اليمن وتفاعلت مصر مع معطياتها حتى حصول حرب ١٩٦٧.

محمد فائق

فعلاً لم يكن هنالك برنامج مكتمل لتنظيم الضباط الأحرار، ولكن كانت هناك أهداف عريضة. ولم يكن من الممكن وضع برنامج كامل لوجود تيارات مختلفة في داخل الجيش، وأيضاً لأن عبد الناصر كان متصلاً بالتيارات السياسية الأخرى. وبالتالي كان من الصعب جداً أن يعلن عن برنامج مكتمل وخاصة أن هناك قضايا أساسية لم تحل بعد كوجود القوات البريطانية. ومع ذلك، وضعت أهداف عريضة كانت في مجملها أهدافاً متفقاً عليها تقريباً من معظم الشعب وليس فقط داخل الجيش، لأن تنظيم الضباط الأحرار لم يكن عل هيئة حزب على الإطلاق. وعندما جاءت الثورة، بدأ عبد الناصر يتناول كل الوعود التي كانت تقدمها الحكومات المتعاقبة في خطبة العرش في كل سنة، والتي لم تنفذ لينفذها.

بعد ذلك، اتبع منهج التجربة والخطأ، ولكن، كانت هناك ثقافة عامة لدى عبد الناصر أو قل كان له تصور لأهداف التغيير. وأعتقد أن الهدف الأساس عنده كان قضية العدالة الاجتماعية، لأنه جاء من الريف، ويعرف أوضاع الريف، وكيف يعيش الفلاحون في مصر وكانوا حوالى ٩ ملايين فلاح أجير آنئذ. هؤلاء كانوا تحت خط الفقر. وأعتقد أن هذه القضية كانت تشغل عبد الناصر بشكل ملح جداً. أضف إلى ذلك أن ثقافته العامة تعززت بتكوينه السياسي الذي تلقاه؛ إذ كان هناك «علم» يدرَّس في كلية أركان الحرب اسمه «الشرق الأوسط». وكان علينا ـ لكي ندخل إلى كلية أركان الحرب ـ أن ندرس هذا الموضوع ونجتاز امتحاناً للقبول. كان للعلم هذا

فضل كبير جداً في تشكيل ثقافة الضباط بصفة عامة، رغم أنه لم يكن هنالك برنامج عامَ يجمعهم أكثر من تلك الثقافة العامة. **ولكن كانت هناك قضايا معينة في ذهن جمال عبد الناصر منذ البداية وكنا نشعر بهذا، وكان هو يشير علينا ببعض الكتب لقراءتها. . وكانت كلها تدور حول البعد الاجتماعي.**

خير الدين حسيب

بالنسبة إلى العلاقة بين ثورة يوليو و«الإخوان المسلمين» التي بدأت مع الثورة وانتهت سريعاً، **هل تكفي حادثة المنصة لتفسر القطيعة والصدام، أم أن الصدام كان حتمياً حتى تتجاوز الثورة عائق «الإخوان»؟**

كمال الطويل

علاقة الضباط الأحرار بالاخوان المسلمين علاقة مركبة وشديدة التعقيد. كان الكثير منهم في صفوف الاخوان عبر النصف الثاني من الأربعينيات؛ لكنهم غداة حرب فلسطين ١٩٤٨ ـ وخصوصاً مع محنة الاخوان الأولى وإلى أيام النقراشي وعبد الهادي ـ انفكوا عن الاخوان ليقيموا تنظيمهم المستقل والذي حوى في رحابه العديد من الماركسيين وجل من انضم لتنظيمات عسكرية سابقة سبق تفكيكها وكشفها. ضم التنظيم الجديد العديد من الاخوان الباقين في تنظيم الإخوان، لكنه حد من نفوذهم داخله عبر إخراج عبد المنعم عبد الرؤوف من عضوية اللجنة التأسيسية قبل الثورة. تعاون الضباط الأحرار مع الإخوان في عمليات الفدائيين بالقنال خريف ٥١ بعد إلغاء المعاهدة من قبل النحاس، ثم نسقوا معهم التحرك ليلة الثورة وصباحها بتكليفهم، أي الإخوان، حماية طريق السويس ـ القاهرة والممتلكات الأجنبية. كانت الحاجة متبادلة لكنها شهدت منذ عشية الثورة تشنجات متصاعدة تجلت في إبطاء المرشد الهضيبي موافقته على الاشتراك في الثورة، ثم في رفضه ترشيح الضباط لوزيرين من جماعته في أيلول/سبتمبر ١٩٥٢، ثم فصل الباقوري من الجماعة لقبوله التعيين، ثم منع جماعته من الاشتراك في عضوية هيئة التحرير، ثم الإصرار على إبقاء الجهاز السري في الجيش والشرطة. ولم يكن الصدام إلا محتوماً وخصوصاً أن ما كان يسعى إليه الهضيبي هو توكيل جماعة الإخوان سلطة رقابية غير مرئية على قرارات الثورة تحت يافطة إعمال الشريعة. حادث المنصة كان صاعق التفجير، أما أسبابه فكانت ملء السمع والبصر، لكن الجذر الحقيقي للأسباب هو صِرَاعُ سلطةٍ أدارهُ الهضيبي بحمق لافت وكان من الممكن تلافيه أو الحد من مداه.

محمد جمال باروت

أظن أننا نطرح في هذا السؤال مشكلة حساسة. وأعتقد أن علينا أن نكون حذرين في التعامل مع الرواية الإخوانية، أو رواية أعضاء مجلس قيادة الثورة. ولكن ما يمكن قوله بدقة، وأقوله في ضوء دراسات معمقة حول هذه المسألة، ان عبد الناصر مرّ من تجربة في تنظيم «الإخوان»، لكن مرور الضباط العسكريين الذين يحاولون أن يعملوا في مجموعات منظمة طموحة للوصول إلى السلطة وفرض برنامج أو رؤية معينة. وعليه، لا يمكن أن نعامل مروره كما نعامل مرور المدنيين، وهذه مشكلة العسكريين ومشكلة المدنيين في مجمل التنظيمات الشبابية الراديكالية. بمعنى، أنه لا يمكن معاملته كما نعامل مرور الباقوري من «الإخوان». . أو مرور جمال البنا، لأن المجموعات العسكرية لها دائماً طابع مميز وخاص.

تنظيم الضباط الأحرار ـ بالمعنى الذي نطلقه على المجموعة التي قامت بتنفيذ ثورة ٢٣ تموز/يوليو ـ كان تنظيماً مستقلاً عن المجموعات السياسية الشبابية القائمة بقدر ما له علاقة وامتدادات وطيدة معها. لكن لدينا هنا أمراً مؤكداً هو أن هذا التنظيم نَسَّقَ ـ من الناحية السياسية المؤسسية ـ مع «الاخوان المسلمين» حين قامت الثورة. «الإخوان المسلمون» اعتبروا أن هذه الثورة ثورتهم. وفي سوريا تعامل الإخوان المسلمون بالطريقة نفسها. ولم يكن الموضوع صراعاً بين «الثورة» و«الإخوان». صحيح أن محاكمات ١٩٥٤ والصراع اللاحق صوَّر الأمر على أنه صراع بين «الثورة» و«الإخوان». وقد ساهم مجلس قيادة الثورة في تأجيج ذلك، لكن الحقيقة أن الصراع كان قبل ١٩٥٤ صراعاً ما بين مجلس قيادة الثورة وما بين التيار الراديكالي داخل الإخوان منحازاً لعبد الناصر. ولا يمكن أن نسميه ناصرياً لأن صفة الناصري ألصقت به فيما بعد. وكان منهم عدد كبير من القادة الأساسيين في الجماعة: المشتغلين في العمل الانقلابي. لكن عبد الناصر كان عملياً يشكل نقطة الإجماع بين مجمل تيارات الفكر السياسي الراديكالي المصري في ذلك الوقت. لا شك في أن عبد الناصر كان على علاقة بالجهاز الراديكالي في الجماعة وهو الجهاز الخاص، وحاول أن ينظم عدة انقلابات داخلية ضد سلطة المرشد العام الثاني حسن الهضيبي. بمعنى أنه لم يكن ضد الاخوان كمؤسسة، إنما كان يحاول أن يستخدم الاخوان كدرع شعبي. . أو كإطار شعبي للثورة. هذا هو العائق الذي مثله حسن الهضيبي.

المسألة الثانية هي السلطة. لكن النقطة الجوهرية السياسية هي: الخلاف حول الاتفاقية وهو مفتاح الصراع. والهضيبي حاول استخدامها كورقة مزايدة، ثم كان هناك خلاف حول موضوع العودة إلى البرلمان. وفي أزمة آذار/مارس ضمن إدارة عملية الصراع مع الضباط واستغلال أزمة محمد نجيب. لكن عبد الناصر، وبعد تأميم القناة، مَزّقَ هذه الاتفاقية نتفاً. وكل الصراع الذي دخل فيه الاخوان ـ من خلال محنتهم الكبرى بعد حادثة المنصة ـ لم يعد له سبب إذا أخذنا في الاعتبار السبب الاستراتيجي الأساسي. حادث المنصة هنا كان نتيجة ولم يكن سبباً. وليس مهماً على الإطلاق من قام بها، ويمكن قراءته على أنه من تصميم جهاز عبد الناصر. . ويمكن قراءته على أنه من تصميم عبد الناصر نفسه. ويمكن قراءته على أنه من تصميم الإخوان. لكن وظيفته كانت بالضبط هي في إيصال هذه اللعبة الصراعية إلى نهايتها. وبالمناسبة، إشارة قد لا تكون معروفة إلى الآن: عبد الناصر حاول أن ينقل الصراع مع الهضيبي داخل الجماعة الإخوانية المصرية إلى سوريا، وأن يستولي على قيادة الجماعة السورية، وتبين بعد ذلك أن الكادر الذي اعتمد عليه كان في الأصل عضواً في المخابرات المصرية. الحقيقة أنه كان ضمن التيار الراديكالي المؤمن بعبد الناصر وعمل مع عبد الناصر ومع مجلس قيادة الثورة، واعتبر أنه يقوم بأداء رسالة في هذا الإطار. وقام بتشكيل التيار الراديكالي في الجماعة الإخوانية في سوريا بشكل خاص وفي الأردن جزئياً. وبالجملة، لم يكن صدام عبد الناصر حتى سنة ١٩٥٤ مع الاخوان كجماعة أو كمؤسسة، إنما كان بصورة خاصة ضد الهضيبي، وضد المجموعة التي كان لها علاقة بالديوان الملكي والمهادنة والتي تريد اصلاحاً زراعياً مخففاً عما يريده رجال الثورة؛ لكن الهضيبي كان السد العائق في ذلك. وكان هذا من العوامل الأساسية للصدام في سياق أولوية موضوع توقيع اتفاقية الجلاء.

محمد البصري

أريد أولاً أن أعلق على القول إن الفراغ كان موجوداً في الساحة السياسية المصرية، وأن الجميع كان يهيئ نفسه لكي يملأ ذلك الفراغ ويفكر كيف يمكن ملء الفراغ. نعم كان «الإخوان المسلمون» يعتقدون أن «حزب الوفد» أفلس؛ وكان رأي الشيوعيين أن الحياة السياسية أفلست. وكانوا ـ بالتالي ـ يرتبون للبديل. لكن عبد الناصر لم يكن يملك بديلاً سياسياً سوى طموح الشعب، هذا الذي اعتنق تجربة عبد الناصر كما اعتنق عبد الناصر

طموحه. وثبت أن خيار بناء تجربة الثورة على إرادة الشعب في مقاومة الاستعمار والتخلف كان سديداً؛ وهو خيار تطور مع الزمن ونضج في التجربة ولم يكن برنامجاً جاهزاً منذ البداية.

إذا كان هناك من استفاد من تجربة عبد الناصر والثورة أكثر من العرب، فهو قطعاً كل من تطلّع إلى تحرير وطنه من قيود الهيمنة الاستعمارية: من الثائر الآتي من بوليفيا إلى مُصَدَّق في إيران. هؤلاء استثمروا التجربة الناصرية، وأخذوا منها العبرة، وبنوا على مكتسباتها. وهذا ما نحن في حاجة إليه، لا إلى تنظيم محاكمة للثورة باسم مراجعة السلبيات والايجابيات، لأن السلبيات أمر طبيعي في كل التجارب، أما ايجابياتها - وهي كثيرة - فهي التي ألّبت عليها قوى التآمر الامبريالية والرجعية وحاولت إسقاطها. وفي تقديري، علينا أن نبحث كيف استطاعت قيادة تاريخية من وزن جمال عبد الناصر والجنرال ديغول تحدي الظروف الصعبة والمحافظة على مكتسبات الثورة، لا أن نترك المجال فسيحاً أمام أولئك الذين ركبوا موجة الثورة المضادة مستغلين - اليوم - اسم عبد الناصر وثورة يوليو لأغراض معاكسة، وخاصة أمام هذا التحدي الذي يواجهنا في قضية فلسطين. هذا ما نحتاج إليه اليوم، وأرجو أن لا يعتبر حديثي في هذه المسألة خروجاً عن الموضوع.

خير الدين حسيب

«السّي محمد»، لكل شيخ طريقته. وطريقتي أن نلتزم بمحاور الأسئلة، حيث سنأتي إلى محور التقويم، ثم بعده إلى محور الاستشراف.

محمد فائق

لا أريد تكرار ما قيل، ولكن هناك إضافات في الموضوع لا بدّ منها. النقطة **الأولى** كان هدف «الإخوان» البقاء داخل مجلس قيادة الثورة، وبدأ الخلاف الحقيقي. وكان القرار من عبد الناصر منذ البداية أن يترك كل أعضاء مجلس قيادة الثورة أي ارتباطات لهم في الخارج بمن فيهم عبد المنعم عبد الرؤوف. وكان حريصاً جداً على ألا يكون هناك امتداد من داخل مجلس الثورة إلى أي تنظيم آخر. أما «الإخوان المسلمون»، فكانوا يتصورون أن هؤلاء ضباط صغار، وأنهم - أي «الإخوان» - يستطيعون من خلال مجلس القيادة أن يستولوا على كل شيء. النقطة **الثانية** أنهم ضغطوا على الثورة كثيراً في ظل فراغ تنظيمي سياسيّ. ومثال ذلك أنه كلما ذهب عبد الناصر لإلقاء

أي خطاب، كان «الإخوان» يهتفون «لله الحمد والله أكبر» وهتافاتهم معروفة ولم يكن يستطيع استكمال الخطاب. كان ذلك مشكلة حقيقية عند إلقاء كل خطاب، لدرجة أن «الاتحاد القومي» عندما نشأ في البداية، إنما نشأ لتغطية هذا الفراغ. وثمة سبب آخر في هذا الخلاف، وهو إقدام عبد الناصر على تعيين الشيخ الباقوري في مجلس الوزراء، حيث عبروا عن اعتراضهم رغم أن الباقوري كان من «الإخوان». النقطة **الأخيرة** أنهم كانوا يريدون باستمرار أن يصلوا إلى السلطة.

أما الموضوع الذي أحب الإشارة إليه أخيراً، فهو حادث المنشية: حادثة ضرب الرصاص باتجاه عبد الناصر. يدهشني أن هناك اليوم من يعتقد أن الحادث مختلق من طرف الأجهزة، مع أن الذين كان لهم دخل مباشر في محاولة الاغتيال اعترفوا بهذا. نعم أنا مندهش من أنه ـ وبعد هذه الفترة الطويلة ـ ما زلنا نتكلم عمّن يكون الفاعل، و«الاخوان» لحد هذا اليوم يحاولون إلقاء غمامة على هذا الموضوع. أنا أتكلم من الداخل، ومن واقع أن هذا الموضوع ليس محل شك إطلاقاً: وهو أن الاعتداء على عبد الناصر كان واضحاً جداً من الجهاز التنظيمي لحركة «الإخوان المسلمين». ولم تكن تلك هي المرة الوحيدة، بل حاولوا ذلك مرة أخرى في ما بعد!

محسن العيني

كان الصدام مع «الإخوان» متوقعاً وضرورياً حتى تتحرر الثورة من الوصاية والتحديات، ولكن ما كان ينبغي أن يذهب بعيداً إلى حد التعذيب في السجون والإعدام. فذلك ما ذهب بسيد قطب وغيره إلى حدّ تبني التطرف والدعوة إلى تكفير النظام والمجتمع، وخلق هذه الجماعات الحاقدة المندفعة التي بعدت عن روح الدين وسماحة الإسلام.

محمد فائق

إن الربط بين موقف عبد الناصر من «الإخوان»، وعمليات العنف التي تلت، تحميل للأمر أكثر مما يجب. بن لادن لم ير عبد الناصر مثلاً. إن الفكر العنيف الذي خرج من عباءة «الإخوان المسلمين» ليس له علاقة بما قام به عبد الناصر بغض النظر عن أي خلاف. الخلاف لم يكن خلافاً دينياً في أي لحظة من اللحظات، ولكنه كان خلافاً سياسياً مع هذه المجموعة. وهذا لا يعني أنني أوافق على التجاوزات التي حصلت مع بعض الأفراد، لكن ربطها

بالنتائج أعتقد أنه يمكن أن يكون فيه تحميلٌ للأمر أكثر مما ينبغي.

خير الدين حسيب

لننتقل إلى موضوع آخر: بِمَ نُفسّر التوجه القومي العربي لثورة يوليو؟

جميل مطر

عندما نتحدث عن التوجه القومي العربي لثورة يوليو، أحاول دائماً - وأتمنى من بقية المشاركين - تفادي توحيد استخدام مفهوم القومية العربية كما لو كان يعني في كل موقع عربي ما يعنيه في موقع آخر. صحيح أن مصر تفاعلت قبل ١٩٥٢ مع أحداث العالم العربي وبخاصة الغزو الصهيوني لفلسطين بإيجابية. وصحيح أيضاً أن بعض أعضاء النخبة السياسية والمثقفة انتمى «تنظيمياً» إلى أحزاب وقوى قومية مشرقية. ولكن تبقى القضية قائمة وهي أن هذه الأحزاب المشرقية فشلت في إقامة قواعد أو فروع قوية لها في مصر، وأن حزباً مصرياً قومياً لم ينشأ في مصر قبل أو بعد نشوب ثورة يوليو.

أرى وجوب التمييز بين القومية كما فُهمت ودُرست في مصر والقومية في بلاد المشرق والقومية في أقاليم عربية أخرى. فالقومية في مصر كانت، وما زالت، سياسة ثم سياسة، ثم عقيدة إن وجد الحاكم المصري مصلحة في «أدلجتها» لحين؛ بينما القومية في معظم مناطق المشرق عقيدة ثم عقيدة ثم عقيدة وأخيراً جداً سياسة، إن وجد النظام الحاكم في مصلحته وضع وتنفيذ سياسات فعلية ذات توجه قومي، أو إذا وجد نفسه مضطراً لذلك. وحين أقول إن القومية في مصر سياسة، أعني ما تعنيه كلمة سياسة، أي أنها سياسة بين الحين والآخر، فليست كل سياسات مصر «قومية». وعلى كل حال لا «سياسة» في أي مكان في العالم «دائمة».

عصام نعمان

لعل معركة الفالوجة هي جذر التفكير القومي عند جمال عبد الناصر. لكن عوامل أخرى أسهمت في تطوير فكره القومي، وانعكس ذلك تالياً على تفكير أركان حركة ٢٣ يوليو.

العامل الأول، شروع إسرائيل في تنفيذ سياساتها التوسعية. تجلى ذلك

في سيطرتها على المناطق المنزوعة السلاح في العوجا، ثم في الضربة العسكرية القوية التي وجهتها إلى الجيش المصري في قطاع غزة في العام ١٩٥٥، الأمر الذي نبّه القيادة المصرية إلى الخطر الداهم وحملها على التفكير باستيراد السلاح من خارج دول الغرب. على هذا الأساس، تمت صفقة الأسلحة التشيكية التي تبيّن فيما بعد أنها كانت صفقة مع الاتحاد السوفياتي مباشرة.

العامل الثاني، كان عاملاً استراتيجياً. يجب ألاّ ننسى أن عبد الناصر كان مدرساً في الكلية العسكرية، وكان متعمقاً في الفكر الاستراتيجي ومحيطاً بضرورات التكامل الاستراتيجي مع الدول العربية المجاورة وفوائده على جميع المستويات.

العامل الثالث، كان المكاسب المتأتية عن معركة قناة السويس. فقد حظيت مصر بتأييد وتضامن واسعين من الشعب العربي في كل أقطاره، الأمر الذي عزز منحى التكامل العربي الاستراتيجي عند عبد الناصر ورفاقه.

العامل الرابع، تفاعل قيادة ثورة يوليو مع الأحزاب والحركات القومية نتيجة العامل الأول (صفقة الاسلحة التشيكية) والعامل الثالث (مواجهة الغرب الأوروبي في معركة السويس). ولا شك في أن هذا التفاعل مع الحركة القومية العربية في بلاد الشام والعراق كان له أثر إيجابي في قيادة ثورة يوليو وأقنعها بأن لا سبيل إلى تأمين حماية كاملة للمشروع الوطني المصري إلاّ في إطار عربي استراتيجي، وأن العلاقة والمكاسب تبادلية في هذا الإطار. فالمشروعات القومية في سوريا والعراق ما كان لها أن تتحقق وأن تحظى بحماية جيدة إلاّ بمشاركة وازنة من القوى الوطنية في مصر.

العامل الخامس، تبلور الصراع بين الأمة العربية والكيان الصهيوني، الأمر الذي سرّع في ذهن القيادات المصرية والسورية والعراقية ضرورة البحث في إقامة صيغة اتحادية بين البلدان الثلاثة لمواجهة إسرائيل.

كمال الطويل

لم يكن عبد الناصر رائد الدعوة للعروبة في مصر، إذ سبقته حفنة من الرواد، لكنه يقيناً جسد الدعوة فعلاً وتطبيقاً ثم أطلقها مشروعاً قومياً للنهضة والتوحيد. كيف حدث ذلك؟ هو يقيناً لم يكن بسبب حصار الفالوجة ولا تأثراً بالبعث السوري، بل أساساً بسبب توثقه بالتجربة القاطعة أن أمن مصر القطري مرتبط عضوياً بأمن المنطقة القومي، تجلى ذلك بالبرهان عند غارة غزة

في شباط/ فبراير ١٩٥٥ والتي شكلت الانتفاضة الأساسية نحو العروبة مع عدم إغفال ارهاصات سبقتها مثل دعم انطلاقة ثورة الجزائر وإطلاق إذاعة صوت العرب عام ١٩٥٤. توافقت غارة غزة بكل تداعياتها مع محاربة مصر لحلف بغداد مطلع ١٩٥٥. إذن العقاب الإسرائيلي بالغارة والحصار الغربي بالأحلاف كانا مدماكي عروبة يوليو السياسية.

محمد جمال باروت

بإيجاز شديد: **أولاً** هناك في التاريخ المصري الحديث استقطاب حاد ما بين التيار القومي المصري الليبرالي، وما يمكن أن نسميه الآن التيار القومي المصري العربي الذي كانت بذرته دوماً في المشرق العربي. نعم، هناك مركزية مصر في خلفية تفكيره، لكنه يرى أن هذه المركزية يجب أن تكون في إطار العلاقة الوطيدة بالشرق العربي والإسلامي: حركات الشباب العقائدية الراديكالية، حزب مصر الفتاة، جماعة «الإخوان المسلمين»، حسن البنا. هؤلاء كانوا يتصورون أن الامبراطورية المصرية تمتد حتى إثيوبيا. إن هذه الحركات كانت تنتمي إلى المدرسة التي دعمها فاروق بعد أن أصبح ملكاً ودورها كان واضحاً في فترة «إلى الأمام يا رومل» وغيرها. **النقطة الثانية** أن رؤية حزب الوفد العربية كانت رؤية محدودة، ولكن تشكيل النظام الاقليمي العربي (الجامعة العربية) أعطى مصر دوراً أساسياً. في ذلك، ومنذ تشكيل الجامعة العربية، نجد بشكل مختصر أن الاستقطاب الأساسي فيه كان حول النفوذ في العالم العربي ما بين المحور المصري ـ السعودي وما بين المحور الهاشمي. وكانت سوريا هي الساحة التي تَصَارَع عليها هذان المحوران. في عهد النظام الملكي المصري كما في عهد النظام الثوري. النحاس باشا لم يستطع أن يعطي هذا الدور المصري العربي في الجامعة العربية معناه السياسي المتناغم. عبد الناصر استطاع أن يعطيه له، وأسماه بالقومية العربية؛ لكن وبغير شك، ليس على الطريقة المشرقية، ولكن على الطريقة المصرية.

هلال خشان

أنا لا أرى أن حصار الفالوجة أو الصراع العربي ـ الإسرائيلي يفسران الاتجاه العروبي لجمال عبد الناصر. في أثناء حصار الفالوجة، قال ناصر بوضوح إن المعركة الأساسية هي في أرض مصر ومع الملكية الفاسدة. مفهوم عبد الناصر للصراع مع إسرائيل ـ حتى بعد الغارة على غزة سنة ١٩٥٥ ـ كان

احتواءً لإسرائيل. أنا أميل إلى القول إن فكر عبد الناصر القومي العربي له علاقة بالصراع التاريخي بين وادي النيل وبلاد ما بين النهرين. عند طرح الانكليز لمشروع «حلف بغداد»، أدرك ناصر أن طموحاته بالتأثير في المشرق العربي أصبحت ضئيلة ولا مجال في المنطقة لقوتين اقليميتين بارزتين.

من هنا كان إحساسه أن الهاشميين لهم اتجاه عربي قوي. ثورتهم العربية سنة ١٩١٦ كانت دليلاً على ذلك. كان هناك مطالبة قوية في المشرق العربي - في سوريا وفي العراق تحديداً - لدور أساسي لمصر في القومية العربية. سنة ١٩٥٣ قامت تظاهرة في بغداد نحو السفارة المصرية، تطالب مصر بأخذ دور أكبر في مشروع القومية العربية. بتقديري أن مشروع ناصر القومي العربي كان رد فعل مباشراً لمشروع حلف بغداد الذي كان سيعطي العراق الأولوية في الزعامة في المنطقة.

هيثم الكيلاني

أود أن أشير إلى **ثلاث** نقاط. النقطة **الأولى** هي أن جمال عبد الناصر لم يخلق عروبة مصر. كل ما فعله عبد الناصر أنه اكتشف أهمية هذه العروبة في كيان مصر، فاستثمر الأمر بصيغة ما من الصيغ العملية. النقطة **الثانية**، أظن أن عبد الناصر كان يعتقد في مرحلته الأخيرة أنه لا تنمية ولا حرب ولا سلام إلاّ مع الوطن العربي. النقطة **الثالثة** والأخيرة هي أن حرب ١٩٤٨ وحرب ١٩٥٦ قد فعلتا فعلهما الرئيسي في تكوين هذه الصيغة العملية في فكر جمال عبد الناصر.

أحمد بيضون

إشارة سريعة إلى أن جمال عبد الناصر ليس أول حاكم مصري يأتي إلى الشام ويمد بصره نحو الشام. هذا وضع قائم منذ أيام الفراعنة. وفي العصور الحديثة يعتبر جمال عبد الناصر الحاكم **الثالث** لمصر. **الأول** كان علي بك الكبير ومعاونه محمد أبو الذهب في أوائل الثلث الأخير من القرن الثامن عشر. **الثاني** كان محمد علي باشا والذي احتل سوريا لمدة عشر سنوات. ووصل من هناك إلى أبواب أسطنبول. فالمسألة قبل أن تكون مسألة مشاعر ومسألة موقف قومي، هي في الواقع مسألة تقدير لدور مصر، تقدير لحجمها ولحقها في الدفاع عن نفسها أولاً وفي قيادة المنطقة المحيطة بها ثانياً. وهذا

كان يوجه أبصار القيادة المصرية باستمرار نحو الشام. وإبراهيم باشا، ابن محمد علي باشا، الذي جاء على رأس الجيش المصري إلى الشام، لم يكن عربياً إنما كان من أصول ألبانية كما هي حال الاسرة الحاكمة المصرية: أسرة محمد علي من أولها إلى آخرها. لكن تأسيس فكرة القومية العربية في بلاد الشام أمر ينسب إلى إبراهيم باشا تحديداً. فهو على ما يبدو أول من حاول أن ينقر على هذا الوتر في مواجهة السيطرة التركية؛ أول من حاول أن يحسس السوريين أو سكان بلاد الشام بانتمائهم العربي وعمق دورهم ووجودهم في العروبة وفي الإسلام، في مقابل التركي الذي كان يمكن اعتباره طارئاً على هذا كله. على هذا الأساس، يجب أن يُنظر فيما أعتقد إلى التوجه الناصري نحو بلاد الشام. وهذا التوجه كان هذه المرة أسهل الاختبارات التي عرفها المصريون سابقاً في بلاد الشام، لأن الطلب على هذا التوجه من الجهة الشامية كان شديداً للغاية خصوصاً ابتداء من أزمة السويس.

محمد البصري

أعتقد أن القومية العربية ولدت في عدة منازعات، وكان من جملة أسبابها مسائل الأقليات والخلاف الإسلامي ضد العلمانية. وربما كان المثير هو أن المبادرة الفكرية القومية كانت دائماً في سوريا. لكن ترجمتها السياسية وقيادتها التاريخية كانت في مصر.

خير الدين حسيب

أود أن ألفت انتباهكم إلى أنه سبق لدار المستقبل العربي في القاهرة، وبمساعدة في التخطيط والتنفيذ من المركز، عقد ندوة كبرى في القاهرة في العام ١٩٨٥ عن ثورة ٢٣ تموز، وصدرت في كتاب. وكانت ندوة غنية بأوراقها ومناقشاتها، ولم تَخلُ من روح نقدية في تقييم تجربة الثورة.

محسن العيني

مصر كانت دائماً قلب العروبة النابض، والثورة بلا شك هي التي جعلت من العروبة هماً مصرياً، ولا شك أن حرب فلسطين، وحصار الفالوجة، قد عمّقا شعور الضباط الأحرار، وخاصة قائدهم جمال عبد الناصر بالعروبة ، وأصبح الأمن المصري مرتبطاً بالأمن القومي العربي.

خير الدين حسيب

هل تستطيع القول إن (عدوان السويس) ١٩٥٦ كان منعطفاً مهماً عربياً ومصرياً؟ بعد عام ١٩٥٦ بدأ العرب ينظرون إلى ثورة يوليو في بعدها العربي، وعبد الناصر تحول بنظر العرب من زعيم مصري إلى زعيم عربي.

محسن العيني

لا أنسى خطاب عبد الناصر في الأزهر في أيام العدوان الثلاثي ١٩٥٦. كنا نشعر في القاهرة أن هناك تغافلاً عربياً في الوقوف مع مصر، وكنا نشعر بالخجل من هذا الموقف. وإذا بعبد الناصر يقف في الأزهر ويعلن للشعب المصري: إخوانكم في الدول العربية وقفوا، قطعوا البترول و. . و. . . وكأنه كان يشعر بحاجة الشعب المصري إلى أن تنتعش عروبته رغم أن هذا لم يكن صحيحاً. أعتقد أن اهتمام ناصر بهذا الموضوع كان نوعاً من الرغبة في تعميق الشعور العربي في هذه اللحظة بالذات.

محمد فائق

قضية التحرير هي أكثر شيء أدخل مصر في البعد العربي. وبدأت العملية بموضوع السودان، لأنه بعد اتفاقية السودان كان يفترض وجود ثلاث سنوات كفترة انتقال. في هذه الفترة، كنا بدأنا العمل في افريقيا، لأنه إذا استقل السودان، ستصبح حدودنا مع سبع دول أفريقية.

خير الدين حسيب

لا أعتقد أن هذا مكانه هنا.

محمد فائق

أريد القول إنه لم يكن ممكناً التحرير لأننا دخلنا في معركة مباشرة مع الاستعمار التقليدي الموجود في البلاد العربية.

خير الدين حسيب

نصل إلى السؤال المتعلق بثورة يوليو والخيار الاشتراكي.

محسن العيني

الخيار الاشتراكي تعبير عن حاجات موضوعية، فالإقطاع وحرمان الغالبية

العظمى من الفلاحين من الأرض، والفقر، وثروة بعض الأسر والبطالة، وانخفاض مستوى المعيشة، كل هذا دفع الثورة إلى اتخاذ الاجراءات الضرورية الواحد بعد الآخر، وليس تشبهاً بالاتحاد السوفياتي أو يوغسلافيا أو غيرهما.

هلال خشان

لا أعتقد أن الخيار الاشتراكي كان خياراً ايديولوجياً، عبد الناصر في تلك الفترة لم تكن لديه خيارات نهائية. **أولاً** كانت هناك حرب عربية باردة، واحتمال المال البترولي من الجزيرة لم يعد قائماً؛ **وثانياً**، علاقات مصر بأمريكا لم تكن جيدة، بل سَاءت بعد ذلك بسنتين مع وصول جونسون إلى الرئاسة. العامل الحاسم كان الضغط السوفياتي على عبد الناصر، لأن مصر كانت تعتمد بصورة أساسية على المساعدات العسكرية والاقتصادية من الاتحاد السوفياتي. اشترط الاتحاد السوفياتي على مصر أن تأخذ بالخيار الاشتراكي مقابل استمرارية الدعم الاقتصادي والعسكري، وحاول عبد الناصر أن يعطي مفهوم الاشتراكية بعداً عربياً، فجاء بفكرة «الاشتراكية العربية»، وحاول أن يعطيها مشروعية إسلامية دينية. فخياراته، إذن، كانت محدودة.

محمد جمال باروت

أظن أن موضوع الدولة التدخلية يضرب بجذوره في البنية الفكرية والسياسية والتصورية لمختلف الأحزاب العربية العقائدية على مختلف ألوانها: الماركسية، والإسلامية، والقومية. لكن علينا أن نضع الإشكالية في زاوية أوسع، وهي أن الزمن الذي اعتمد فيه عبد الناصر نمط الدولة التدخلية، يتجاوز مسألة الجذور الفكرية، التي تملي هذا النمط من الدولة، إلى فهم سياسة الدولة الاقتصادية في العالم منذ عام ١٩٤٥، وعملياً حتى ١٩٧٩ حيث هيمن نمط الدولة التدخلية الكنزية حتى في اقتصاد السوق الغربي. ولكن، أُخذ به في العالم الثالث، وضمن الصراع مع الغرب، وفي سياق بروز الاتحاد السوفياتي كنصير لحركات التحرر الوطني، وانتشار لاهوت الثورة. ولا بد هنا من الإشارة إلى أن العملية الاشتراكية كانت الاسم الآخر لعملية التنمية انطلاقاً من اتهام سياسة الاقتصاد الحرّ الرأسمالي بعدم القدرة على تحقيق التقدم الصناعي وتحقيق اللحاق بركب المجتمع الصناعي الأوروبي. إضافة إلى ذلك، فإن هذا التوجه الدولتي ساعد على تمكين الدولة التدخلية في إمكانيات الإنفاق والصرف سواء في المجال الداخلي أو في المجال الاقليمي.

منذر سليمان

لا أتفق مع اعتبار الخيارات الاقتصادية والتنموية التي أخذت بها تجربة عبد الناصر في المراحل الأولى أتت بدافع اتباع نماذج قائمة تحت ضغوط خارجية من قبيل ضغوط الاتحاد السوفياتي أو ضغوط المعسكر الاشتراكي، وإنما هي كانت ناتجة من خريطة القوى السياسية والضغط السياسي التي تتعرض له مصر نتيجة لمحاولاتها الانفتاح على كل المعسكرات. فمع ضغوط الغرب والولايات المتحدة، وجدت نفسها مضطرة إلى البحث عن بدائل وعن خيارات أخرى.

محمد البصري

اعتبر عبد الناصر أن قضية الاشتراكية هي تحرير المواطن من الاقطاع وتحرير عقلية المواطن من الاختراق الخارجي باسم الليبرالية. فمن هنا طرحت أيضاً قضية الدستور، هل الدستور يجب أن يضع المواطنين في الحسبان، أو أن الديمقراطية ستقدَّم للمستغلين كسلاح باسم الليبرالية؟ من هنا نستطيع القول إنه بالنظر إلى ضغوط الخارج، فقد قطعت الاشتراكية الطريق على الاقطاع وحررت المواطن حتى يستطيع أن يعبّر عن رأيه بشكل حرّ.

محمد فائق

لم يكن هناك ضَغْطٌ من الاتحاد السوفياتي بكل تأكيد، بل بالعكس حصل تراشقٌ في وقت قيام خروتشوف وقيل إن هذا ليس المسار الاشتراكي، ولكن في النهاية اتُفِقَ على أن هذا مسار غير رأسمالي. والحقيقة أنه كانت هناك حساسية شديدة من هذا الوضع، وبدأت مصر في اتخاذ عدة إجراءات وقوانين لاستجلاب الاستثمار الرأسمالي الأجنبي، لكن لم يأتِ شيء إطلاقاً.

أصبحت هناك قناعة أنه لا يمكن أن يتم ذلك إلا بتخطيط مركزي. والقضية الأساسية عند عبد الناصر أن العدل لا يأتي إلا بالكفاية. «كفاية وعدل» كان شعاراً للثورة مرفوعاً. طبعاً عبد الناصر كان أيضاً منفتحاً على تجارب الآخرين. كان يحاول أن يرى أين التطورات وكيف؟ من هنا بدأنا ندخل في تجربة التخطيط المركزي، وهناك أيضاً تجارب الدول الاشتراكية التي استفدنا منها كثيراً.

كمال الطويل

كان الإصلاح الزراعي بالتحديد ضرورة عدل **أولاً**، وضرورة تأمين سياسي للثورة **ثانياً**، لكن الخيار الاشتراكي بما عناه من سيطرة على وسائل الانتاج نضج إلى درجة التبني في الفترة ما بين شباط/فبراير ١٩٦٠ إلى تموز/يوليو ١٩٦١ على قاعدة الضرورة التنموية أساساً، إذ مضت أكثر من ثماني سنوات على إفساح المجال للقطاع الخاص لأن ينطلق ويقود عملية التنمية بلا مجيب، وبالتالي فمع مطلع عقد الستينيات، شعر عبد الناصر أنه لا مناص من قيادة القطاع العام لعملية التنمية. ومن هنا خطواته الاشتراكية التي بدأت بكثافة في تموز/يوليو ١٩٦١ وامتدت حتى آذار/مارس ١٩٦٤. الرافدان لضرورة التنمية كانا: هدف العدل الاجتماعي بتذويب الفوارق بين الطبقات، وهدف تأمين الثورة السياسي بمنع سيطرة رأس المال على الحكم.

معن بشور

أعتقد أن النزعة الاجتماعية والاشتراكية لدى قيادة ثورة يوليو بدأت منذ اللحظات الأولى. ففي المطالب الستة التي أطلقتها الثورة، كان واضحاً أن بعض المطالب له طابعٌ اجتماعيّ ومنها الأصلاح الزراعي وغيره. وأعتقد أن اهتمام الثورة في البداية كان بالقطاع الزراعي وبالفلاحين أكثر مما كان بالمجال الصناعي أو بالمجال المصرفي. ولعل المعارك التي شهدتها مصر كانت تعجل بهذا الخيار. ويجب ألا ننسى أن هذا النوع من القيادات الثورية ـ وخصوصاً القيادات العاقلة ـ حين تواجَه من خصوم محليين، تتقدم ببرامج من أجل إسقاط ذرائع أو اتهامات من قبل هؤلاء الخصوم. فحين كان يتهم عبد الناصر أو الثورة بأنها غير اشتراكية أو دولة تدخلية، كان يحاول أن يثبت أن اشتراكيته أكثر صدقاً وملاءمة للواقع العربي. ثم إنه يجب أن لا نغفل أن كمية من الأدبيات الاشتراكية كتبت في تلك الفترة من قبل أقلام غير شيوعية. أذكر مثلاً كتاب د. يوسف صايغ **الخبز مع الكرامة** وأظن أنه صدر في أوائل الستينيات. كان هناك توجُّهٌ لإعطاء الحركة القومية العربية مضموناً اجتماعياً، ويدأ هذا مع بعض الأحزاب كـ «حزب البعث» وغيره؛ ولكنه تبلور بشكل خاص في أواخر الخمسينيات والستينيات. ولكن علينا أن نتذكر أن عبد الناصر كان طرفاً قيادياً وطليعياً فيما يسمى معسكر «عدم الانحياز» الذي كان يضم أيضاً زعماء يخوضون تجارب اشتراكية. وأعتقد أن التجربة التيتوية، بهذا المعنى، كان لها تأثيرٌ لأنها كانت مغرية باشتراكيتها، وفي الوقت نفسه

مستقلة عن الاتحاد السوفياتي. إن هذه العوامل ساهمت في تشكيل الخيار الاشتراكي لمصر مع التأكيد على أن الهم الاجتماعي والحس الاجتماعي كان موجوداً منذ اللحظة الأولى لثورة ٢٣ يوليو.

خير الدين حسيب

أتيحت لي الفرصة خلال العام ١٩٦١ لزيارة مصر وسوريا ودراسة التجربة الاشتراكية في البلدين. وأعتقد أن مصر والعراق، وربما أقطار عربية أخرى، ما كانت الاشتراكية عندها خياراً ايديولوجياً، وانما ضرورة تنموية. يجب أن ننظر إلى ظروف مصر والعراق في الخمسينيات والسيتينيات: الأغلبية من ذوي الدخل المحدود وليس لها الإمكانية للادخار ناهيك عن توفير مقومات المعيشة. والدولة عليها القيام بمهمات كثيرة. في ذلك الوضع السياسي حصلت تغييرات سياسية سواء أكان ذلك في مصر أم في العراق، ولم يعد هنالك فصل بين السلطات. السلطة التنفيذية والتشريعية التقت مع بعضها البعض، وهذا يجعل من الصعب جداً على القطاع الخاص حتى لو توفرت لديه المدخرات، أن يدخل في استثمارات والتزامات قد تتعرض للخطر في الغد مع أي قرارات أو إجراءات جديدة.

إن عبد الناصر - في تقديري - وفيما عدا موضوع الاصلاح الزراعي الذي كان متبلوراً في وعيه قبل الثورة، لم يكن لديه عن الثورة أكثر من عنوانين عامين هما: العدالة الاجتماعية.. ومنع الاستغلال. أنا أتكلم طبعاً عن فترة ما قبل ميثاق ١٩٦٢. حاول التمصير وذلك قبل أن يدخل في عملية التنمية، وحاول دعوة القطاع الخاص وتشجيعه وإنشاء المؤسسة الاقتصادية. لكن استمرار القطاع الخاص في عدم التجاوب مع موضوع التنمية للأسباب التي ذكرتها، أدى إلى أن تصبح قضية الاشتراكية عام ١٩٦٢ قضية أساسية.

في موضوع التجربة والخطأ. لا أعتقد أنها تؤخذ على ثورة يوليو، أنا أعتقد أنها إحدى مصادر قوتها. في الفترة التي ذهبت فيها إلى مصر عام ١٩٦١، أتيح لي أن أزور مركزاً للأبحاث في رئاسة الجمهورية وأن أطلع على عدد من الدراسات في مختلف النواحي (التجارة الخارجية وغيرها). وفي وزارة التخطيط كان هناك كمٌ هائلٌ من الدراسات. وبالتالي، لم يكن بعض الخيارات في المرحلة الأولى في الخمسينيات عبثياً وعفوياً. القضية تختلف في ١٩٦٢، ففي «الميثاق»، كان موضوع الخيار الاشتراكي متبلوراً. وأذكر، وبعد

صدور «**الميثاق**»، وعلى مدى أكثر من ساعة، كنت أناقش مع عبد الناصر موضوع «**الاشتراكية العلمية**» وهل هي إشارة مأخوذة من الماركسية؟ فشرح وأكد أنها ليست كذلك. بعد ذلك مباشرة، وفي مناسبة يوم العلم في مصر، التقى الأخ أديب الجادر بالرئيس عبد الناصر وقال له عبد الناصر: أَخْبِر الأخ خير الدين أنني سأوضح الموضوع في يوم العلم. وبالفعل شرح ما يقصد بالاشتراكية العلمية وأنها غير الاشتراكية الماركسية.

هناك شيء ورد في «**الميثاق**» ولكنه لغاية الآن لم يعط أهميته. عبد الناصر يعتبر التأميم وسيلة وليس غاية. وفي هذا خلاف أساسي بينه وبين الماركسية. و**الميثاق** استعمل تعبير «**سيطرة**» ولم يستعمل تعبير تملُّك، وهذا من الابداعات الموجودة في «**الميثاق**». السيطرة يمكن أن تكون بأشكال مختلفة: قوانين، ضرائب. والهدف منع الاستغلال وإقرار عدالة التوزيع. أعتقد أن هذه الأمور يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند الحديث في هذا الموضوع. ويجب أن نعلم أن الإصلاح الزراعي لم يحصل في البلاد العربية إلا بعد أن تم في مصر. وبعد قيام الوحدة تم في سوريا. قبل أن يكمل الاصلاح الزراعي في سوريا في زمن الوحدة، كانت هناك محاولات لأكرم الحوراني وغيره في مجلس النواب لمنع تهجير الفلاحين أو تحديد الملكية، ولم يستطع إلا أن يحصل على قانون من مادة واحدة فقط وهي عدم تهجير الفلاحين.

صحيح أن «البعث» كان أول من طرح محتوى اجتماعياً للقومية العربية، لكن «البعث» لم تكن لديه أدبيات في موضوع الاشتراكية لا في سوريا ولا في العراق. هذه بعض المعلومات التي أحببت أن تكون تحت تصرفكم.

ولنتناول الأسئلة ٦ و٧ و٨، المتعلقة بثورة يوليو والقضية الفلسطينية.

جميل مطر

ينقل الدكتور عبد العظيم أنيس في مقالة[١] نشرت له مؤخراً بعنوان «عبد الناصر/الصلح» عن الأستاذ محمد حسنين هيكل أن اجتماعاً عقد في المخابرات الأمريكية في أوائل عام ١٩٥٦، وفي هذا الاجتماع اقترح إيغلتون إطلاق إسرائيل ضد مصر. ولكن كيرميت روزفلت قال في الاجتماع ان أسلوب الانقلاب على عبد الناصر لا يصلح في مصر، وأنه ليست هناك

---

[١] انظر: عبد العظيم أنيس في: **الهلال** (تموز/يوليو ٢٠٠٢)، ص ٢١٨ ـ ٢٢٣.

وسيلة للخلاص منه إلا إذا تقرر اغتياله. أنيس يتابع الروايات الأخرى ومنها أول زيارة لكيرميت روزفلت بعد الثورة في أكتوبر ١٩٥٢، وخلال عشاء حضره عبد الناصر وعدد آخر من قادة الثورة أثير في وجود الوزير المفوض الأمريكي موضوع الصلح مع إسرائيل، وذكر أنيس أن صلاح سالم ألقى خطاباً «غريباً» في المحلة الكبرى عام ١٩٥٣ تحدث فيه عن الصلح مع إسرائيل. ثم جاءت زيارة رتشارد كروسمان النائب البريطاني وسأل عبد الناصر: ماذا تنوي أن تفعل مع إسرائيل؟ وبعدها توجه كروسمان إلى تل أبيب وعاد يطلب لقاء مع عبد الناصر وعرض عليه اقتراحاً إسرائيلياً بلقاء ثنائي سراً أو علناً مع إسرائيل.

يقول أنيس إن في كل عمليات جس النبض كان خط دفاع عبد الناصر هو أن موضوع إسرائيل لا يقع في سلم أولوياته، إن هذه القضية تخص الدول العربية مجتمعة لا مصر وحدها.

ويقول هيكل إن موشي شاريت أرسل مبادرات مستقلة باقتراح مفاوضات مباشرة وكان رد عبد الناصر أن موضوع إسرائيل مؤجل بالنسبة إليه، وأن مشكلة فلسطين مشكلة جماعية عربية. وكرر عبد الناصر الكلام نفسه أمام جون فوستر دالاس والسفير الأمريكي كافري، وأضاف أن الخطر العميق هو الشيوعية وأن إسرائيل ليست شاغله اليوم. ويقول أنيس إن روزفلت حاول مرة أخرى إقناع عبد الناصر بأن يتضمن إعلانه عن صفقة الأسلحة التشيكية فقرة تستهدف تطمين إسرائيل على أمنها. ووافق عبد الناصر. لكنه رفع الفقرة بعد ذلك من خطابه. ويستمر أنيس في النقل عن هيكل أو آخرين فيقول إن أندرسون وزير الخزانة الأمريكي سأل عبد الناصر في كانون أول/ ديسمبر ١٩٥٥ عن مرحلة السلام مع إسرائيل فجاءت إجابته لأول مرة مختلفة عن الرد التقليدي، قال إن العرب على استعداد لقبول مشروع الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين، فإذا قبلت إسرائيل فإن الطريق يكون ممهداً لتشترك إسرائيل في مؤتمر باندونغ مع العرب.

وعاد أندرسون من أمريكا بعد أسابيع ومعه مشروعات أمريكية جديدة عرفت باسم «مقايضة السد العالي بالصلح مع إسرائيل» ورفض عبد الناصر الصفقة وشروطها وسافر أندرسون غاضباً واستعد دلاس لإعلان رفض أمريكا تمويل مشروع السد العالي على نحو ما هو معروف.

هلال خشان

سياسة عبد الناصر تجاه الصراع العربي ـ الإسرائيلي كانت قائمة على أساس احتواء الخطر الإسرائيلي. أدرك منذ البداية، وخصوصاً بعد الغارة على غزة، أن إسرائيل دولة توسعية شريرة في المنطقة وأن السياسة السديدة هي احتواؤها. وكان دائماً يقول في خطاباته وبصراحة: لا توجد لدي خطة لشن حرب على إسرائيل. أما فيما يتعلق بتحريك عبد الناصر الدائم للجيش المصري كلما تعرضت سوريا للتهديد، فإن هذا حصل مرتين: الأولى سنة ١٩٦٠، والثانية سنة ١٩٦٧ كما نعلم، حيث أعاد عبد الناصر الأمر مرة أخرى بناء على معلومات سوفياتية خاطئة عن وجود تحركات إسرائيلية في الشمال. لسبب أو لآخر، أرسل ناصر قواته إلى سيناء علماً أن محمد فوزي أخبره أنه لا توجد تحركات إسرائيلية ضد سوريا. لكن عندما أرسل ناصر قواته إلى سيناء عام ١٩٦٧، لم يكن هدفه سوريا بل كان هدفه أمريكا. كان لديه شعور بأن الأمريكان يحاصرونه ويريدون بالتالي القضاء عليه. فأصر عند إرسال القوات إلى سيناء، أن تمر كل القطعات العسكرية أمام السفارة الأمريكية في القاهرة. بلا شك، لدى مصر دائماً اهتمام بالشأن السوري، لكن هذا الاهتمام لم يكن دافعاً أو حافزاً لشن حرب على إسرائيل. لكن عبد الناصر تعاطى مع المسألة من وجهة نظر سياسية أكثر منها عسكرية أو أمنية.

محمد فائق

أولاً، وبالنسبة إلى موضوع فلسطين وقضية فلسطين، وبالنسبة إلى جمال عبد الناصر كضابط أركان حرب، وإلى وجوده في الفالوجة، كانت لديه قناعة، ولدى جميع ضباط مجلس قيادة الثورة، أن قضية فلسطين هي قضية أمن مصري. من يدرس التاريخ العسكري خصوصاً سيجد أن كل الأخطار على مصر جاءت من الشرق باستمرار، وبالتالي، فإن قضية فلسطين ليست فقط قضية العرب المحورية، لكنها قضية أمن مصر أيضاً. وما زال هذا الفهم موجوداً عند الكثير من العسكريين في مصر لغاية الآن. بالنسبة إلى سوريا، وكأي قارئ للتاريخ، كان عبد الناصر يعتقد أنه عندما تلتقي الإرادة المصرية والإرادة السورية يتغير تاريخ هذه المنطقة تماماً. كانت سوريا بالنسبة إلى عبد الناصر ـ استراتيجياً وعسكرياً، وفي نطاق التهديد الإسرائيلي ـ موقعاً أساسياً.

أما بالنسبة إلى الاتصالات الإسرائيلية، وبالنسبة إلى موشي شاريت، أؤكد أن هذا لم يحدث، وإن كانت هناك محاولات من جانب رومانيا ويوغسلافيا

لترتيب هذا الاتصال. وكان ناصر يضيق ذرعاً بهذا وبشكل كبير. هناك بعض الاتصالات تمت مع ناحوم غولدمان، وكان يقوم بها الأخ أحمد حمروش. لكن ذلك كان يتم في نطاق أجهزة المخابرات، وكان المسؤول عنها الأخ أمين هويدي. ولم تتم أي عملية اتصال بين عبد الناصر وبين هؤلاء إطلاقاً، وكان عبد الناصر يؤمن أنه لا يجوز أن تكون هناك اتصالات سرية بين النظام في مصر وبين إسرائيل، ولكن هذا لا يمنع أن تحاول بعض أجهزة المخابرات القيام بذلك.

أما بالنسبة إلى منظمة التحرير، فلم تكن لدى عبد الناصر فصائل خاصة به في فلسطين. وكانت هناك قناعة أن أي حركة تحرر حقيقية يجب أن تكون من الداخل أولاً، وبالتالي كان هناك تصور مهم جداً هو أن منظمة التحرير قد تكون أداة التحرير. حاول عبد الناصر أن يوحّد هذه الفصائل تحت هذه المنظمة ولم يتمكن. وفكرة وجود منظمة كان أساساً للتأكيد على وحدة الحركة الوطنية الفلسطينية. بعد عام ١٩٦٧ أصبح الموضوع ذا أهمية أخرى. فالمطروح حينها كان القرار ٢٤٢ وكان فقط لتصفية آثار العدوان. ولم يكن لحل القضية الفلسطينية. وكان من المهم جداً أن يجري التأكيد على الكيان الفلسطيني وعلى استمرارية العمل من أجل القضية الفلسطينية نفسها. ولقد حضرت اجتماعاً بعد أزمة أيلول الأسود، وجاء بعض الإخوة الفلسطينيين، ولا اذكر إن كان معهم ياسر عرفات أو لم يكن. لكن معظم القادة الفلسطينيين كانوا موجودين. وعبد الناصر قال بالحرف الواحد: «ستكون مصيبة لو وافقتم على القرار ٢٤٢. هذا القرار هو فقط لتصفية آثار العدوان، ولا يعالج القضية الفلسطينية». بعد عام ١٩٦٧ كان المطلوب إطلاق المقاومة من الداخل. فأُقيمت بعض المؤسسات وبعض المنظمات وبعضها قام في أو ضمن المخابرات المصرية مثل «منظمة سيناء». وحتى لو نفذ القرار ٢٤٢ الذي كان عبد الناصر يعلم أنه لن ينفذ إلا بالقوة ـ وكما قال «ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة» ـ فإنه كان على قناعة كاملة بوجوب تطوير عملية المقاومة.

أما فيما يخص مشروع روجرز، فلم يكن هناك أي تراجع في القبول به. كان القرار مرحلياً وكان عبد الناصر يعلم أن المشروع لن يوصل إلى تسوية، بل هو فرصة مرحلية لمصر حتى تستكمل بناء حائط الصواريخ.

عصام نعمان

تميّزت رؤية عبد الناصر للصراع العربي ـ الصهيوني بالابعاد التالية:

أولاً، ضرورة التمسك بالمبادئ والحقوق الاساسية وعدم التفريط بها في اي اتصالات تجري مع دول الغرب الحامية لإسرائيل. في هذا الإطار يمكن تفسير قولته الشهيرة: «ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة». وفي هذا الإطار أيضاً يمكن تفسير لاءاته الثلاث: «لا صلح، لا تفاوض، لا اعتراف بإسرائيل».

ثانياً، عدم قدرة الدول العربية، في ظل ميزان القوى الذي كان سائداً في تلك المرحلة، على حسم الصراع لصالحها. لذلك اعتمد عبد الناصر استراتيجية الصمود والتضامن لاحتواء الخطر الصهيوني وازالة آثار العدوان الناجم عن حرب ١٩٦٧. وفي إطار هذه الاستراتيجية ركز عبد الناصر على سياسة التضامن العربي لبناء القوة الذاتية العربية من جهة، ومن جهة أخرى دعم عبد الناصر سياسة تنشيط الجسم الفلسطيني نفسه لإبقاء القضية الفلسطينية حية.

ثالثاً، الحدّ من تنامي الدعم الأمريكي المالي والعسكري لإسرائيل ومحاولة كسب الوقت لاعادة بناء القوات المسلحة المصرية. وفي هذا الإطار جرت الموافقة على مبادرة روجرز.

محسن العيني

تنامى وعي الضباط الأحرار بالحاجة إلى ثورة في مصر أثناء وجودهم في فلسطين، وإحساسهم بالضعف وقلة السلاح وفساده. وعندما نجحوا في إسقاط الملكية واستلام الحكم، كان همهم الأول تقوية الجيش، والاستعداد لمواجهة إسرائيل، ليس دفاعاً عن فلسطين فقط، بل حماية لأمن مصر وسوريا الحليف الطبيعي في الجانب الآخر، وأي تهديد لها هو تهديد لمصر..

أما في ما يتعلق باتصالات بين عبد الناصر ومسؤولين في دولة إسرائيل، فليس هناك معلومات مؤكدة عن لقاء بين عبد الناصر وموشي شاريت.

إن العرب بصورة عامة أساءوا التصرف، ولم يحسنوا إدارة الصراع مع إسرائيل، قبل ٤٨ وبعد ٤٨ وحتى اليوم لم يعرفوا كيف يحاربون، ولم يعرفوا كيف يديرون عملية السلام. لم يتركوا القضية للفلسطينيين لمعالجتها، ومن دونهم، ولا تولّوا هم بجدارة معالجة هذه القضية، وليس الثوريون بأفضل من الرجعيين، وقصة حكومة عموم فلسطين، والشيخ أمين الحسيني، وأحمد الشقيري، وياسر عرفات، وغزة والقطاع والقدس في أيدي العرب منذ ٤٨

وحتى ٦٧ من دون أن نعرف ماذا نفعل بها. هل نضمها للأردن، أم ننشئ عليها دولة للفلسطينيين، إلخ..؟ والحديث طويل، عن خلافات العرب وضياعهم!

معن بشور

أعتقد أن الرئيس عبد الناصر وقيادة ثورة يوليو كانوا يتصرفون ـ سواء في قضية فلسطين أو في موضوع أمن سوريا ـ تصرفاً يعبر عن الوطنية المصرية الصادقة والصافية، ورجال الثورة بهذا المعنى كانوا استمراراً لهذه العلاقة التاريخية بين مصر وبين المشرق العربي وبوابته فلسطين، وكان الجميع يشعر دائماً بأن أمن مصر مرتبط بأمن فلسطين وأمن بلاد الشام إلى حد كبير. وأعتقد أن المستشار طارق البشري ـ في حوارٍ معه قبل أسابيع في قناة «الجزيرة» ـ شرح بطريقة ممتازة هذه العلاقة بين مصر وفلسطين، وأوضح كيف أن شباب مصر كانوا أول من كان يلبي النداء للتطوع في الثورات الفلسطينية المتعاقبة حتى قبل عام ١٩٤٨. وبالتالي، فإن وطنية عبد الناصر وعروبته التي تبلورت كانت تظهر له أهمية القضية الفلسطينية وتظهر له أيضاً المخاطر التي ينطوي عليها المشروع الصهيوني الذي لم ينفك منذ البداية عن محاولات التأثير والإرباك لثورة مصر نفسها. وأعتقد أن فضيحة كفضيحة لافون تعطي فكرة عن الاستهداف الصهيوني لثورة مصر.

بالنسبة إلى الكيان الوطني الفلسطيني، أود هنا أن أذكر أنه بعد عام ١٩٦١، نشأ في الشعب الفلسطيني ـ وحتى في الأحزاب القومية ـ شعور بأنه لم يعد كافياً الاستسلام للشعار الذي يقول «الوحدة طريق فلسطين». فالوحدة ضربت. إذاً، يجب أن نعيد التوازن إلى هذا الشعار. وبدأت فكرة الكيان الوطني الفلسطيني تظهر حتى في الأحزاب القومية. وأذكر مثلاً أنه حتى في «حزب البعث» وفي «حركة القوميين العرب» نشأ تنظيم خاص فلسطيني، وبدأ الحديث عن الكيان الوطني الفلسطيني الذي تبلور فيما بعد في منظمة التحرير كتعبير عن ضرورة إسقاط الذريعة الإسرائيلية التي تحاول أن تنفي وجود شعب على أرض فلسطين من خلال حديث عن صراع عربي - يهودي، وحين يضيع الفلسطينيون بين العرب، فلا حاجة إلى التركيز على الشخصية الوطنية الفلسطينية.

أعتقد أن جمال عبد الناصر، لكونه كان رئيساً لمصر، ومصر بصفتها الدولة الأكبر والدولة الأكثر تعرضاً لتفاعلات العلاقات الدولية، كان حريصاً

دائماً في خطابه ـ منذ البداية حتى سنة ١٩٧٠ ـ أن يوازن بين ثوابته المبدئية، وبين الخطاب القابل للتأثير وعلى تحاشي الوقوع في عزلة على المستوى الدولي. وما أشار إليه الأستاذ جميل من استشهادات حين كان يُسْأل عن السلام مع إسرائيل، كان واضحاً من جوابه «انها ليست شاغلي الأول». إنه لا يريد أن يعطي كلاماً ايجابياً يتنافى مع مبادئه ولا يريد أيضاً أن يقول كلاماً سلبياً يعرضه لعزلة دولية. وأعتقد أن هذا الأمر بقي معه باستمرار حتى عندما وافق على القرار ٢٤٢ بعد أشهر قليلة من اللاءات الشهيرة في الخرطوم. وبالتالي، كان له خطابه التعبوي مع جماهير الأمة، وكان له خطابه السياسي في التعامل مع الدول من دون أن يكونا متناقضين وربما متوازيين يحمي كل واحد منهما الآخر. وأعتقد أنه في قبوله مشروع روجرز، كان يمارس تكتيكاً. وهنا لا بد أن أسجل في هذا المجال أنه في ذلك الحين من عام ١٩٧٠، وأنا شخصياً مع مجموعة من اخواني كنا في «حزب البعث»، رفضنا اتهامات للرئيس عبد الناصر في هذا الموضوع. وقلنا إنه كان يمارس تكتيكاً ظهرت فيما بعد نتائجه بشكل واضح. أعتقد أن عبد الناصر هو نموذج للسياسي العربي الذي استطاع أن يوازن بين الثوابت المبدئية وبين الاعتبارات والعلاقات الدولية.

كمال الطويل

وعي ثوار يوليو بالخطر الصهيوني دخل دائرة الفعل ورد الفعل بغارة غزة في شباط/فبراير ١٩٥٥. ماذا فعلوا؟ شنوا أهم حرب فدائية ضد إسرائيل وداخل حدودها منطلقة من قطاع غزة والضفة الغربية قَضّت مضاجع إسرائيل ودامت سنة ونصف، إذ لم توقفها إلا حرب السويس وظروفها. كان ذلك واحداً من أجرأ قرارات عبد الناصر والتي سببت دخول إسرائيل طرفاً في العدوان الثلاثي. بعد حرب السويس أعاد عبد الناصر حساباته وتبنى استراتيجية تجنب المواجهة الشاملة مع إسرائيل لحين الفراغ من خطتي تنمية خمسيتين على الأقل مصحوبة بامتلاك السلاح الصاروخي بعيد المدى والسلاح الذري. ولذلك، فإن حرب ١٩٦٧ كانت بكل المقاييس خروجاً صارخاً عن النص لدرجة صواب وصفها بالحرب غير المطلوبة أو الضرورية. أما حشد الجيش المصري في سيناء في كانون الثاني/يناير ١٩٦٠ نصرة لسورية (الإقليم الشمالي) فلا تتعدى مجال المناورة الاستراتيجية بالردع.

كان واحداً من أهم مطالب الولايات المتحدة من ثوار يوليو غداة الثورة، مقابل إسنادها لطلبهم الانسحاب البريطاني من قاعدة القنال، عقد صلح منفرد

مع إسرائيل. بل هي ربطت بعدها تمويلها للسد العالي بهذا الطلب. كانت حيلة عبد الناصر طيلة الفترة من عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٥٤ هي أن مصر غير مهتمة بهذا الملف الذي يمكنه الانتظار. في الوقت نفسه لم ير عبد الناصر ضرراً في استكشاف المعروض عليه. ومن هنا تكليف صديقه الملحق العسكري بباريس ثروت عكاشة ومساعده عبد الرحمن صادق الاتصال بضباط اتصال إسرائيليين لبحث إمكانيات الصلح. وكانت تلك في فترة رئاسة موشي شاريت للحكومة الإسرائيلية. لكن أقصى المعروض إسرائيلياً لم يكن ليقترب من أدنى المقبول عربياً. ومن هنا فشل المحاولة. بل إن دلائل كثيرة تشير إلى أن المؤسسة العسكرية الأمنية المتنفذة في إسرائيل قامت بتخريب تلك المحاولة وإجهاضها عبر إطلاقها لعملية لافون في تموز/يوليو ١٩٥٤ ثم بعدوانها على غزة في شباط/فبراير ١٩٥٥ والتي سبقها إعادة بن غوريون من عزلته وزيراً للدفاع.

السؤال الثامن يجمع ما بين مرحلتين تتباعدان في القسمات وبالتالي السياسات: مرحلة ما قبل ١٩٦٧ وبالتحديد منذ نهاية حرب السويس، حيث شهدت تركيزاً شديداً على موضوعة الوحدة العربية والتصدي للرجعية العربية، وترافق ذلك مع استراتيجية تأجيل المواجهة مع إسرائيل. من هنا عدم التركيز المكثف على الملف الفلسطيني وصولاً لنهاية ١٩٦٣ رغم استحداث الاتحاد القومي الفلسطيني على نسق نظيره المصري - السوري خلال عهد الوحدة. مع وصول البعث إلى السلطة في دمشق وتمكنه فيها عام ١٩٦٣، وغداة نكسة الانفصال وما أفرزته من تداعيات فلسطينية تجلت في تفريخ العديد من التنظيمات المنادية بالعمل المباشر باتجاه فلسطين، شعر عبد الناصر أن البساط الفلسطيني ينسحب من تحت قدميه خصوصاً مع تبني البعث السوري لسياسة المزايدة ورعايته العديد من هذه التنظيمات الوليدة. هذه الظروف المستجدة مصحوبة باقتراب إسرائيل من إتمام تحويل مياه الأردن ومن امتلاك السلاح النووي وبالتالي تجرؤها على افتعال مواجهة تختار زمانها ومكانها بذرائع من فعل عربي، حتمت على عبد الناصر الإمساك بالورقة الفلسطينية بما يضمن عدم استغلالها من قبل المزايدين. أما احتواء القوى الفاعلة في الساحة الفلسطينية في إطار منظمة التحرير وجيشها فهو هدف فرعي في سياسة عبد الناصر وهو تشديد الضغط على النظام الهاشمي في الأردن ليبقى تحت سيف الترهيب وطالما كان إسقاطه غير وارد خشية احتلال إسرائيل للضفة الغربية. أما مرحلة ما بعد ١٩٦٧ فكان منطقياً أن ينفتح عبد الناصر على

المنظمات الفدائية وعلى رأسها فتح، فهو يحتاج لاشتباك مستمر في فلسطين طوال مرحلة الاستعداد لمعركة تحرير الأرض المحتلة ١٩٦٧. ثم إن إعلاء الصوت الفلسطيني فيما كامل الأرض الفلسطينية محتل كان ضرورياً. أما قبول الشروط لمشروع روجرز كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩ (وهو غير مبادرة روجرز حزيران/يونيو ١٩٧٠) فليس عليه بأس طالما يتضمن انسحاب إسرائيل من أراضي ١٩٦٧ وإنهاء حالة الحرب فقط ودون المساس بحق العودة وثوابت القضية الفلسطينية.

محمد البصري

علاقة عبد الناصر بالقضية الفلسطينية بدأت منذ حصاره في الفالوجة. ومن الصدف أنه رَحَلَ بسبب هذه القضية بالذات وهو يحاول إنقاذ المقاومة من الإبادة. لكن مشكلة عبد الناصر ـ أمام الضغوط الممارسة عليه ـ أنه كان يحاول أحياناً أن يغلّب التكتيك على الاستراتيجيا، أو أن يناور حيث يضيق مجال المناورة. وهذه كانت نقطة ضعفه من دون أن تمسّ مبدئيته الثابتة في القضية الفلسطينية.

عبد الإله بلقزيز

تنطوي شخصية الرئيس جمال عبد الناصر على ازدواجية سياسية حادة، ليس بالمعنى المَرَضي الذي يُفهم منه أنه كان منفصم الشخصية، وإنما بالمعنى السياسي الذي يستفاد منه أنه لم يكن يجد كبير حرج في أن يأخذ بأكثر من موقف في المسألة الواحدة. كان يستطيع ـ مثلاً ـ أن يفتح جبهة صراع في الداخل العربي ضدّ النظم التي سمّيت المحافظة، فيساعد الثورة في اليمن، ويساند الجزائر في حرب الرمال، وأن يدعو إلى التضامن العربي في الوقت نفسه. وكان يستطيع أن يعبئ الجماهير العربية من أجل الوحدة ويخوض تجربتها مع سوريا، ثم لا يتدخل ـ في الوقت نفسه ـ لحماية الوحدة من الانقلاب عليها من قِبل زمرة من الانفصاليين المعزولين عن القاعدة الشعبية، أو أن لا يبدي كبيرَ حماسةٍ لإنجاح محادثات الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق. وكان يستطيع أن يقيم أوثق العلاقات بالاتحاد السوفياتي والمعسكر «الاشتراكي» وأن يُقْدِم على سنّ سياسات تنموية اشتراكية، وأن يزجّ بالشيوعيين المصريين في السجون في الوقت نفسه. وكان يستطيع أن يعبئ الشعب المصري والأمة العربية ضد السياسة الأمريكية وأن يقيم الأحلاف

العالمثالثية ضدّها، ويدفع سياسيين مقربين إلى فتح قنوات اتصال معها. ثم كان يستطيع أن يجبر القرار الرسمي العربي على التزام لاءات الخرطوم، ويشجع الملك حسين - في الوقت نفسه - على التفاوض مع أمريكا لاستعادة الضفة!

نلحظ هذه الازدواجية أيضاً في مواقفه حيال القضية الفلسطينية والصراع العربي - الصهيوني. ففيما كان حرصه شديداً على التمسك بموقف قوميّ حازم بالنضال ضد المشروع الصهيوني وعدم المساومة على الحقوق الوطنية الفلسطينية والحقوق القومية العربية الكاملة في فلسطين؛ وفيما خاض حربين كبيرتين ضد الدولة الصهيونية، وسلّح المقاومة وأسندها بالدعم السياسي، ودفع فصائلها إلى الدخول في منظمة التحرير، قَبِل بمبادرة روجرز، واعترف قبل ذلك بالقرار ٢٤٢، وسعى - قبل حرب العام ١٩٦٧ - في التهدئة السياسية والعسكرية للجبهة مع العدو.

ولعلني أزعم أن الازدواجية تلك لم تكن فعلاً من أفعال التخبط في السياسة لدى الرجل، بل هي تعبير عن طبيعة تركيبة شخصية عبد الناصر، فهو - في الآن نفسه - رجل ثورة ورجل دولة، المناضل الذي يحركه نداء الواجب والسياسي الذي تلجمه إكراهات الضرورة فيضطر إلى طلب الممكن. ولقد تجاذبه البُعدان معاً في سلوكه السياسي إلى أن آلت الأرجحية إلى الثاني، خاصة بعد حرب العام ١٩٦٧، أي بعد أن تبينَّ له تماماً أن للضرورة - وهي هنا موازين القوى - أحكاماً (ومن دون أن يغادر - طبعاً - منطقة الثوابت). وسيكون من قبيل الظلم أن تقرأ تجربة عبد الناصر وثورة يوليو بعيداً عن استحضار هذه العوامل التحتية.

خير الدين حسيب

ننتقل سريعاً إلى المسألة المتعلقة بعبد الناصر ومسألة الوحدة العربية، ويغطيها السؤالان ٩ و١٠.

محمد جمال باروت

لن أكرر ما قيل عن العلاقة الاستراتيجية ما بين مصر وسوريا. ولكن، مع نشوء جامعة الدول العربية، أصبحت هذه العلاقة أكثر من عجيبة، وهذا له صلة بصراعات النظام الاقليمي. لن نستطيع أن نفهم هذه النقطة من دون

أن نفهم تطور النظرة السورية لثورة ٢٣ تموز. حين قامت ثورة ٢٣ تموز/ يوليو، كانت كل أطياف الرأي العام السياسي السوري تنظر إلى هذه الثورة على أنها نوع من انقلاب عسكري أمريكي مدبر، وأن عبد الناصر ليس إلا ضابطاً مغامراً. وإلى الآن لا يزال اللاوعي الشعبي السوري - عند الذين عاشوا تلك الفترة - يحتفظ بصورة مثالية لمحمد نجيب باعتباره ضحية من ضحايا (هذا «الدكتاتور الأمريكي» الذي اسمه عبد الناصر)! لذلك عندما اصطدم ناصر بـ «الاخوان»، وبقيادة الهضيبي على وجه التحديد، حاول الهضيبي أن يجد له قاعدة خلفية في سوريا، واستطاع جزئياً أن يحدث انقلاباً ضد مصطفى السباعي. ولقد لعب محمود رياض دوراً مهماً في موضوع شرح سياسة مجلس قيادة الثورة للسوريين. وهناك أمر في غاية الأهمية، وهو أنه عندما أتى الهضيبي إلى دمشق ومعه مكتب الإرشاد العام، أراد أن يشارك في تظاهرة للضغط على مجلس قيادة الثورة، وكان مجلس قيادة الثورة يحذر تحذيرات علنية من أي إساءة لمصر في دمشق نتيجة هذه العلاقة، بخاصة ما بين مصر وسوريا، ولكن هذه العملية تمت، وعاد الهضيبي وفي ذهنه أن يكرر سيناريو إسقاط الشيشكلي عبر ما سمي وقتها بثورة عسكرية شعبية ضد مجلس قيادة الثورة في إطار الجبهة مع الشيوعيين والوفديين حيث كان سيّد قطب ممثلاً للاخوان في هذه الجبهة آنذاك. موقف الأحلاف حَسَّنَ صورة الثورة أمام السوريين، لكن تفوُّه صلاح سالم بكلمة غير مقصودة، واشتُم منها أن مصر لا تمانع وحدة سوريا والعراق ضمن الطموح المصري، أدى إلى سقوط حكومة فارس الخوري وتشكيل حكومة تقدمية محسوبة بمنطق الصراعات الاقليمية على المحور المصري - السعودي، وتشكلت حكومة جديدة يمكن أن نسميها حكومة جبهة تقدمية. وعلى إيقاع تأميم قناة السويس، بدأت صورة عبد الناصر تتغير جذرياً لدى الرأي العام السوري من صورة ضابط انقلابي، إلى صورة زعيم عربي قومي، ومن صورة زعيم مصري ضيق إلى صورة زعيم عربي شامل. وبدأت مرحلة جديدة. أصبحت رؤية عبد الناصر هي الرؤية الاتحادية والرؤية التنسيقية، أي رؤية القيادة المشتركة التي لها علاقة بموضوعات الصراعات الاقليمية والحرب الباردة. وغدت صيغة المواثيق الدفاعية والقيادة المشتركة: مع الأردن، ومع السعودية، ثم مع اليمن والعراق. توقفت محادثات الوحدة الثلاثية بسبب ما يسمى بميثاق ٧ نيسان. طبعاً هناك عوامل عديدة، ولكن هناك عاملاً أساسي أعتبره مهماً هو موقف البعثيين السوريين مع البعثيين العراقيين. منظمة البعث السورية كانت تسيطر

عليها نواة راديكالية وصفها لي المرحوم الدكتور جمال الأتاسي باسم «الحنشل». والحنشل تعبير شعبي ويعني «البلطجي». هذه المجموعة كانت تحقد على عبد الناصر أكثر من حقد إيدن عليه، وبالتالي حين أتت المجموعة البعثية القومية التي تميل إلى رؤية قومية بعثية للوحدة، ورؤية ميشيل عفلق والتيار القومي في البعث، حين وصل ميشيل عفلق إلى المطار، استقبله «الحنشل» بـ ماذا فعلتم؟ ماذا فعلتم؟ يقول عفلق إن المسألة عبارة عن ورقة وقعناها وسيمزقها هؤلاء الذين سيحملون لاحقاً اسم القطريين السوريين في «حزب البعث» والذين كانوا يحملون أفكاراً يسارية طفولية ويسارية متمفصلة مع نزعات طائفية، وقد انتقل البعض منهم إلى مواقع نقيضة كلياً وكان لهم دورٌ أساسيٌ في إفشال محادثات الوحدة الثلاثية.

عصام نعمان

استخلص عبد الناصر من تجربة الوحدة بين مصر وسوريا دروساً عدة أبرزها **ثلاثة**:

الدرس الأول: أن الاجتماع السياسي العربي ينطوي على خصوصيات عديدة ومعقدة، وانه يقتضي تالياً معالجة هذه الخصوصيات والفجوات سياسياً واقتصادياً واجتماعياً على مدى زمني طويل نسبياً ومن خلال تنظيمات سياسية تعمل بين الجماهير. ولعل إسهامه، ولو المتأخر، في ذلك تجلى في إطلاقه التنظيم الطليعي.

الدرس الثاني: أن الخصوصيات العربية إذ تستوجب الاعتراف بها فهي تستوجب أيضاً المعالجة في إطار استراتيجي يؤدي إلى توليد قيادة قومية لقوى التحرر والوحدة والتقدم. وقد لاحظ عبد الناصر في محادثات الوحدة الثلاثية بين مصر والعراق وسوريا أنه وإن كان يُعتبر، بصورة عامة، القائد القومي الأبرز والأكثر شعبية في تلك المرحلة، إلاّ أن نفوذه لدى محاوريه من «حزب البعث» في العراق وسوريا لم يكن كبيراً، وبالتالي فإن سيطرته لم تكن كافية للشروع في بناء مشروع وحدوي أو اتحادي جديد تلزمه قوة مركزية وازنة في المرحلة الأولى. ولعل الدافع الأساس إلى تريث عبد الناصر في السير بمشروع اتحادي بين الأقطار العربية الثلاثة، هو ميل القادة البعثيين في كل من العراق وسوريا إلى إقامة صيغة اتحادية هي عبارة عن اتحاد جمهوريات (كما الاتحاد السوفياتي) وليس وحدة اتحادية (كما الولايات المتحدة) الأمر الذي يضعف القيادة المركزية للدول الاتحادية الجديدة.

الدرس الثالث: أن هناك بعد إقليمياً ـ دولياً في عملية الوحدة لا يمكن تجاهله. فالغرب الأوروبي الاستعماري في القرن التاسع عشر منع محمد علي في مصر من إقامة قوة إقليمية، والغرب الأطلسي (الأمريكي ـ الأوروبي) منع عبد الناصر نفسه من ترسيخ وحدة مصر وسوريا في القرن العشرين.

في ضوء هذه العوامل الاستراتيجية، قرر عبد الناصر عدم التسرع في إقامة مشروع وحدوي جديد قبل إنضاج الظروف الموضوعية الملائمة، مستعيضاً من المشاريع الوحدوية المسلوقة بالتضامن القومي الحقيقي وبإقامة تحالفات واقعية بين مصر والدول العربية ذات الظروف والأهداف المتشابهة.

هلال خشان

لم يعرف عبد الناصر فكرة القومية العربية. كانت تعريفاته لها فضفاضة وتختلف من خطاب إلى آخر ومن مرحلة إلى أخرى. تكلم عن التضامن العربي، وتكلم عن وحدة الصف ووحدة الهدف. لم يأخذ موقفاً واضحاً من فكرة القومية العربية. أما حول موقف البعث السوري وميشيل عفلق من عبد الناصر، فالبعث وعفلق وافقا على الوحدة مع مصر لأسباب أخرى. فوجهة نظر عفلق أن مصر لديها فقدان للذاكرة العربية، واعتبر أن الوحدة مع مصر ستمكن «حزب البعث» من التبشير بالقومية العربية في مصر. لكن عبد الناصر منعه نهائياً من أن يقوم بتوعية سياسية أو أن يبشر بفكر قومي عربي في مصر. وهذا كان من أسباب الخلاف بين الرجلين. موضوع الوحدة بين مصر وسوريا كان محكوماً بالفشل لاعتبارات كثيرة، ومنها عدم التكامل الاقتصادي. القومية في أوروبا كانت محكومة حتماً بموضوع العامل الاقتصادي. الوحدة بين مصر وسوريا قامت على أساس عاطفي: كانت محكومة بالفشل من البداية. ظل هناك اقتصادان في مصر وسوريا، وبقيت هناك عملتان. من البداية كان الموضوع محكوماً عليه بالفشل.

هيثم الكيلاني

سأشير إلى مسألتين فقط: **الأولى** هي أن القضية الفلسطينية غدت يومذاك أحد مقاييس الحركة القومية العربية؛ وبالتالي، كان على عبد الناصر ـ الذي كان قائداً لتلك الحركة في تلك الظروف ـ أن يتبنى جميع ما يطرح عليه من شؤون ذات طابع قومي، وبالتالي هذا ما جعله ـ فيما يتعلق بالتردد الذي

أشار إليه السؤال الوارد في ورقة الأسئلة ـ يحسم هذا التردد بأن يقبل بالاتحاد أو الوحدة مع سوريا. المسألة الثانية هي أن شخصية عبد الناصر جعلت منه رجلاً ذا تصرف انفرادي خاص فيما يتعلق بالوحدة (ما بين مصر وسوريا). وبقدر ما كان الطرف السوري منسجماً ومندفعاً في شؤون الوحدة، كان هناك بالمقابل تصرفات فردية يتحمل عبد الناصر مسؤوليتها بشكل من الأشكال، أو ربما تكون ألصقت به ولكنها ظهرت فيما يتعلق بمسيرة الوحدة. طبعاً شخصية عبد الناصر تكونت بشكل ما في الوعي السوري من عوامل عدة. من جملة هذه العوامل أنه كان مناضلاً ضد الاستعمار سواء في المنطقة أو في أفريقيا أو في آسيا. كان يقود الحركة الشعبية ضد الاستعمار، وبالتالي ضد الأحلاف. ثم هو قائد حملة حرب ١٩٥٦ التي جابه فيها الحلف البريطاني ـ الإسرائيلي ـ الفرنسي. وهذه العوامل شكلت شخصية عبد الناصر لدى الذهن أو الوعي السوري مما جعله مرشحاً لأن يكون قائداً للحركة القومية العربية.

معن بشور

أعتقد أنه في تقييم أحداث كبيرة في حياة العرب كوحدة ١٩٥٨ أو كمشروع الوحدة الثلاثية، يجب أن نتنبه إلى أمرين: الظروف العامة التي كانت تحيط بالحدث وكيفية التصرف إزاءها، ثم طبيعة القوى المتعاطية مع الحدث. **أولاً** لم يكن «البعث» أو الحكم في العراق موحداً حينما ذهب إلى محادثات الوحدة؛ كانت الخلافات تدب بين أطرافه، وكان كل طرف يحاول أن يعرقل دور الطرف الآخر. وبالنسبة إلى سوريا، كان الأمر أكثر تعقيداً. فهناك عدة أطراف من جهة، وهناك أحقاد عدة من جهة أخرى. وأعتقد أنها كانت حتى من داخل مصر؛ وأنا في هذا لا أملك معلومات كافية، ولكن ما رأيناه فيما بعد من تجربة عبد الحكيم عامر وغيرها، يمكن القول إنه حتى داخل مصر كانت هناك قوى ومراكز قوى لم تكن متحمسة لتجربة جديدة وخصوصاً أن هذه التجربة قد تفتح جبهات عديدة مع قوى دولية. وعليه، كانت هذه القوى تسعى ـ سواء في تجربة ١٩٥٨ أو في وحدة ١٩٦٣ وكل من موقعه ـ إلى إفشال الوحدة الأولى وإلى عدم قيام الوحدة الثانية. لكني أيضاً أعتقد أن من الدروس التي يجب أن تبقى في الذهن دائماً، عندما نتحدث عن تجربة ٥٨ و ٦٣، هو أن نكون دقيقين في تقييم دور أشخاص ودور مجموعات في هذه المسائل، لأنه في تلك الفترات، كانت هناك حملات إعلامية متعددة، وبالتالي فقد ظُلم أبرياء، وبُرِّئ مذنبون حقيقيون. لكني أيضاً أعتقد أنه من

الأخطاء التاريخية التي وقع فيها الرئيس عبد الناصر عدم منعه الانفصال ولو بقوة السلاح، وهو أمر اضطر إليه بعد سنة في اليمن حين أرسل جيشاً إلى هناك وخاض معركة. وأعتقد أنه - ورغم كل الأخطاء التي وقعت في اليمن - لولا هذا التدخل لربما كان مصير الثورة والجمهورية كمصير ثورات سابقة في اليمن. هذه مسألة مهمة ويجب هنا أن أقول إننا كثيراً ما نبالغ في الحديث عن أسباب ذاتية للانفصال. ولكن خلال الثلاثين سنة الأخيرة، لاحظنا أنه لا يكفي أبداً أن يكون هناك استياء عام لدى شعب معين حتى يتغيّر النظام أو ينفصل. ربما بعض الاستياء يُستَغَل، ودور المشير عبد الحكيم عامر في هذه التجارب يجب أن يدرس أيضاً لأنه يسلط الأضواء على جوانب مهمة في شأن سبب تعثر وحدة ١٩٥٨ وربما تعثر الوحدة الثلاثية وأسباب ذلك.

محمد البصري

أعتقد أن مشكلة عبد الناصر كانت في إغراقه في الاعتماد على القوى الشعبية وعدم انتباهه إلى ما يحاك ضده من خصومه. وحين لجأ إلى سياسة التوازن داخل الإطار العربي، نسي أن هذا التوازن سيصبح مدخلاً إلى الاستغلال من الخارج، وهو ما حصل فعلاً. مما يؤخذ عليه في تجربة الوحدة مع سوريا، أنه لم يتعامل مع سوريا بطريقة مختلفة عما اعتاد التعامل به مع الساحة المصرية؛ وكان ذلك مما ساعد خصومه على استغلال الأمر لتخريب عملية الوحدة.

محسن العيني

لم يكن هناك أي تفكير جدي للوحدة العربية لدى الجميع، ولم توضع أي استراتيجية. هل نخطو للوحدة بالتنسيق تدريجياً بين الحكومات سعياً نحو الوحدة، أم نطور الجامعة العربية حتى تصبح الحكومة الاتحادية، أم نشجع ونطور الأحزاب والنقابات والمنظمات والهيئات في كل مجال؟ مجرد ردود أفعال، وحماس، وشعارات، وأغانٍ، وهتافات. وأمامنا وحدة سوريا ومصر، والانفصال ومحاولات الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق. والندم بعد ذلك على ضياعها. ومحاولات الوحدة السورية - الليبية - المصرية - السودانية. . إلى آخر ما شهدناه من مشاريع. . لم يكتب لها أي نجاح.

خير الدين حسيب

أحب أن أثير **ثلاث** نقاط. **أولاً** يوجد تناقض بين الدعوة إلى الوحدة، والدعوة إلى التغيير الاجتماعي. الدعوة الأولى تتطلب التوحيد والإجماع، أما التغيير الاجتماعي، فيؤدي إلى انقسامات وخلافات، وبالتالي أعتقد أن إحدى هذه التناقضات هي أن عبد الناصر كان يدعو إلى التغيير الاجتماعي ويدعو إلى الوحدة.

المسألة الثانية، أعتقد بكل إخلاص ومحبة أن عبد الناصر كان متقدماً على البيروقراطية المصرية في عروبته. احتكاك السوريين بالعرب الآخرين وبالبيروقراطية المصرية جعلهم يتصورون كل واحد منهم عبد الناصر في توجهه العربي، فإذ بهم يواجَهُون بمواقف ما كان ممكناً إلاّ أن تؤدي إلى نوع من الخيبة والإحباط.

النقطة الثالثة هي موضوع القوة والوحدة المصرية ـ السورية. أنا أعتقد أنه إن كان من الصحيح أن الوحدة لا تفرض بالقوة، فإن من الصحيح أن القوة يجب أن تستعمل لمنع الانفصال. يعني إذا كانت الوحدة تتم برضا شعبي وموافقة شعبية، فلا يجب أن يسمح بانفصال يتم من خلال مجموعة من الضباط! ومن هنا كان موقف اليمن باستعمال القوة لمنع الانفصال قبل سنوات. وباعتقادي، كان موقفاً سليماً. هل عبد الناصر لم يرد استعمال القوة لمنع الانفصال نتيجة لقناعات مبدئية أم نتيجة لاعتبارات عملية؟ أنا لا استطيع ان أتكلم عن الجانب العسكري، أو أن أقيمه. هل كانت هناك إمكانية للقضاء على الانفصال بالقوة وخاصة أن هناك قوات مصرية تحركت. أحب أن أذكر لكم ومن دون أن أتبنى وجهة النظر تلك، ومن شخص أثق بمعرفته وأثق بنزاهته هو الأخ أمين هويدي؛ أنه ذكر لي بالتفصيل الوقائع التي كانت موجودة، وعدد القوات في حلب، وأنه عملياً لم يكن ممكناً القضاء على الانفصال إلا بوقوع ضحايا ونزيف دماء. وإذا كان الأمر كذلك، فإن سبب عدم التدخل عمليّ وليس فكرياً.

منذر سليمان

هذه نقطة كانت دائماً مصدر قلق عندي، وهي النوازع الشخصية نحو الحرص على أن تستمر الوحدة بأي ثمن، والنظر إلى المسألة بطريقة عقلانية وموضوعية تحسب حساب كل الاحتمالات بما فيها احتمال فشل التدخل.

وبعد هذه الفترة الطويلة ـ ورغم أننا نعيش الحسرة والألم وربما أكثر من ذلك بسبب هذا الفشل ـ يا ترى لو حدث تدخل عسكري ولم ينجح، هل كانت ستكون آثاره أقل سلبية مما حدث؟ قد يكون من الأفضل أن ننظر إلى المسألة من زاوية أخرى ليست فقط زاوية المقارنة مع اليمن، بل من زاوية التساؤل عن أوجه القصور التي كانت داخل القيادة في مصر وأيضاً في سوريا، والتي حالت دون إنشاء مؤسسات للوحدة بشكل يضمن عدم حصول ما حصل.

كمال الطويل

كان تريث عبد الناصر في قبول الوحدة مع سوريا منذ طرحت المسألة في ربيع ١٩٥٦ عاقلاً ومنطقياً، ويا ليته استطاع بعدها الاكتفاء بأعلى درجات التنسيق من دون الانخراط في وحدة اندماجية لا يتوفر لها التواصل الجغرافي. حين أتاه الضباط السوريون طلباً للوحدة قال لهم محقاً انها تحتاج ٥ سنوات إعداد. لا شك أن خشيته مبررة لكنها لا تكفي لتبرير عزوفه عن المضي في ميثاق ١٧ نيسان إلى منتهاه. ثم إن شرط التواصل الجغرافي المتوافر في إقليمين من أقاليم دولة الوحدة وقدرة عبد الناصر على المناورة استفادت من تجربة الوحدة الأولى، وقواعد البعث هي أساساً ناصرية الهوى مهما بلغت خصومة قياداته له حدة. كان الأجدر أن يقبل المخاطرة ويؤسس دولة المحور الكبير والتي كانت كفيلة بقلب موازين القوى في المنطقة الأهم من العالم.

أما عن ردّ فعله على الانفصال، فالمعروف أنه تدخل في البداية فأمر بتحريك قوات مشاة الأسطول مسبوقة بإسقاط سرية مظلات فوق اللاذقية معتمداً على أن قوات حلب واللاذقية ما زالت مقاومة لتحرك الانفصال في دمشق يوم ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٦١. أمّا ما جعله يتراجع عن المضي في هذا التحرك، فهو جملة عوامل: أ ـ سقوط حلب واللاذقية بسرعة ويسر في يد ضباط الانفصال، ب ـ خشيته من الاستمرار في إرسال القوات المصرية وبالتالي اشتباكها بالسلاح مع قوات سورية وعواقب ذلك البعيدة المدى. ج ـ خشيته من اعتراض أساطيل أجنبية مسار قواته في البحر وتعريضها لإذلال عسكري يهز مكانته فوق هزة الانفصال ذاتها. د ـ تحذيرات يوغسلافية وصلته أفادت بأن الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة متفقتان على تأييد الانفصال السوري.

هيثم الكيلاني

إن الرئيس عبد الناصر كان يعرف خطة الوحدة، أي أنه لم يدخل على فراغ ولا عن جهل لما سيؤول إليه أمر الوحدة، هذه **أولاً**. **ثانياً**: في سوريا حدث ما يشبه الانقلاب، حيث قامت مجموعة من الضباط وفرضوا على الحكومة المدنية- أن تكون الوحدة وبهذا الشكل، وبلغت هذا القرار إلى الرئيس عبد الناصر. **ثالثاً**: إن الرئيس عبد الناصر فضّل عدم مواصلة خطة التدخل التي كان قد قررها، بسببٍ وبقناعةٍ وباقتناع من قبل بأن أي قتيل أو جريح يذهب في هذه المعركة، سواء كان من الطرف المصري أو من الطرف السوري، إنما هو تعميد للانفصال بالدم. فليترك الأمور على عواهنها. وهكذا بعد أن أنزلت السَّرِيَّة في مطار اللاذقية انتهت المشكلة حينذاك.

محمد فائق

لم أكن أريد التدخل في هذه المناقشة. ولكن، أحب أن أؤكد أنه طوال علاقتنا بالاتحاد السوفياتي، لم يحدث إطلاقاً أن كان هناك تدخل بهذا الشكل من الخارج. وفي موضوع الوحدة والتعامل مع الانفصال بالذات، لم يحدث أبداً أي تدخل خارجي. معلوماتي - وقد أكون قد نسيت التفاصيل - أنه بعدما أسقطت وحدة المظلات، كانت هناك معلومات أنه ستنضم إليها وحدات عسكرية سورية. وجاءت بعد ذلك معلومات تقول إن هذه الوحدة غيرت موقفها، وتغيرت الصورة على هذا الأساس، وذهبت تعليمات إلى جلال هريدي بأن يسلم نفسه ويسلم وحدته. هذا ما عندي في الموضوع.

معن بشور

أريد فقط أن اذكر بـ ١٧ نيسان/أبريل ١٩٥٦، في عيد الجلاء في سوريا، ألقى أمين عام «حزب البعث» في ذلك الحين ميشيل عفلق خطاباً دعا فيه إلى اتحاد مصر وسوريا، ووضع «حزب البعث» شرطاً لدخوله الحكومة فيما بعد، وهو أن يتضمن البيان الوزاري للحكومة موضوع وحدة مصر وسوريا. وبالتالي كان الجو السياسي في سوريا يُهَيَّأ باتجاه الوحدة مع مصر. وجاءت قضية تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي وعجلت بها.

عبد الإله بلقزيز

نتساءل في هذا الحديث لماذا لم يتدخل عبد الناصر لحماية الوحدة؟ وكأن

عبد الناصر فقط هو القيّم على وحدة سوريا! لماذا لم يَحْمِ الشعب السوري والحركة الوطنية السورية هذه الوحدة؟

خير الدين حسيب

نأتي إلى موضوع **التدخل في اليمن**، الذي يثيره السؤال الحادي عشر!

محسن العيني

دور مصر في اليمن كان حماية للثورة اليمنية الوليدة، ومناسبةً لاستعادة مصر لقيادتها للحركة التقدمية بعد عام من حصار القوى الرجعية التي بالغت في شماتتها وتنمرها. والفضل لمصر وتضحياتها في نجاح الثورة والحفاظ على الجمهورية.

كمال الطويل

كان التدخل المصري في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢ صائباً بكل المقاييس. لكن إدارة الصراع شهدت اختلالاً شديداً خصوصاً مع الحرص الذي طال بلا مبرر على الانتشار في كل الجغرافيا اليمنية، بينما المنطقي هو الاكتفاء بتأمين مثلث صنعاء ـ تعز ـ الحديدة وتوكيل الباقي للجيش الجمهوري الوليد والقبائل الجمهورية، وهذا ما فعلته القاهرة فعلاً منذ ربيع ١٩٦٦، أي بعد تأخر زاد على سنوات ثلاث.

هيثم الكيلاني

المهم هو النتائج. أتساءل هنا فقط: ما هي انعكاسات الوجود المصري العسكري في اليمن على حرب ١٩٦٧؟ أتساءل فقط من دون أن أجيب عن هذه النقطة.

محمد البصري

عندي ملاحظات توحي وكأن عبد الناصر كان لا يتصرف لا برؤية تاريخية ولا من وحي عمل مكتب دراسات يلجأ إليه في القرارات. **أولاً** هل كان ممكناً فرض الثورة بغير عنف؟ هل تحققت وحدة ألمانيا من دون دماء؟ وهل تحققت وحدة ايطاليا من دون دماء. **النقطة الثانية** التي اعتقد أنها تثير تساؤلات وهي: لقد غامر في اليمن بأشخاص لم يستخلص العبرة منهم

ففشلت قضية الوحدة مع سوريا، ثم لم يستخلص العبرة كذلك في تدخلاته في اليمن، وهذا يدل إما أنه لا يوجد مكتب دراسات يدرس كل السيناريوهات وكل الاحتمالات، وإما أنه يوجد عنصر خارجي لم نعرف دوره حتى الآن. رغم هذه الأخطاء، يترك عبد الناصر الثورة كلها لشخص معروف عند الخاص والعام، وأنا شخصياً أعرف من خلال متابعتي أن أنور السادات ليس هو المؤمَّن على الثورة. هذا ليس تجريحاً لكنه الحقيقة.

خير الدين حسيب

من الذين درسوا موضوع التدخل في اليمن الدكتور أحمد يوسف أحمد وكان هذا هو موضوع أطروحة الدكتوراه التي ناقشها، وأظن أنها نشرت في كتاب؛ ولعل العودة إليها مفيدة.

محمد فائق

أريد القول إنه عندما ذهب الجيش المصري إلى اليمن، كان هناك تصورٌ بأن العملية ستأخذ فترة قصيرة جداً، ولم يكن المقصود بها الضغط على السعودية إطلاقاً. ولكنها في الحقيقة كانت مصيدة، وكان هناك تدخل أجنبي واضح. كان هناك مرتزقة دخلوا مع القوات اليمنية لاستنزاف الجيش المصري. وباعتقادي أن حرب اليمن لم تؤثر كثيراً على حرب ٦٧، لأن الجيش المصري لم يحارب. فسواء نزلوا إلى اليمن أو لم ينزلوا، كانت ستتم بالطريقة التي قام بها عبد الحكيم عامر في النهاية. وفي حرب ١٩٧٣، أمكن قفل باب المندب مثلاً، ولولا ذهاب القوات المصرية إلى اليمن، ولولا تحرر اليمن، لم يكن ممكناً أن يحدث هذا.

خير الدين حسيب

لننتقل إلى السؤال الثاني عشر، المتعلق **بانتقال السياسة الناصرية من استراتيجية الثورة داخل النظام العربي إلى استراتيجية التضامن العربي.**

منذر سليمان

عندما نراجع التاريخ العربي، في الجانب الصدامي وفي الجانب التصالحي من بنية النظام العربي، نتساءل: هل كان تكوين القيادة والسلطة المصرية يتيح لسلطة يوليو خيارات أخرى غير الخيارات التي كانت قائمة أم لا؟ أعتقد أنه

لم تكن هناك من خيارات أخرى لدى القيادة المصرية إلا أن تقوم بما قامت به، ولو كان أي نظام آخر بالهوية الوطنية نفسها وبالتطلعات والطموحات نفسها، لكان ربما سيتصرف على النحو نفسه، لأن هذه البنية لا تتحمل أن تتعامل معها وكأنها بنية خارجة من مجتمع سياسي له مؤسسات مدنية (المجتمع المدني) قائمة لكي يستطيع أن يتحكم في خياراته، وبقطع النظر عن ميزان القوى الاقليمي والدولي، والتجاذبات التي كانت قائمة. في المحصلة النهائية، لا أعتقد أن هذا المنحى كان منحى تراجعياً. وربما كان أحد الأسباب الأخرى لحرب ١٩٦٧ أن يتم تطويق هذه القلعة القومية باحتمالاتها الممكنة داخل النظام الرسمي العربي. وبالتالي تفسيري أن القيادة المصرية كانت تفكر في كيفية إعادة البناء من أجل الاستعداد لما تم لاحقاً في ١٩٧٣. لذلك أعتقد أنه من الأدق القول إنه كان هناك اضطرار للتراجع من أجل إعادة البناء، أكثر مما هو رغبة في عملية التراجع.

هيثم الكيلاني

الانتقال من استراتيجية الثورة داخل النظام العربي إلى استراتيجية التضامن داخل النظام العربي نفسه هو نتيجة طبيعية لحرب ١٩٦٧. فنحن الآن بعد ٣٥ سنة من هذه الحرب لا نزال نعاني بعض آثارها ونواجه بعض هذه الآثار. وبالتالي يمكن أن نتحدث عن ما قبل حرب ١٩٦٧ وما بعد حرب ١٩٦٧ تماماً كما نقول الآن بالنسبة إلى الولايات المتحدة ما قبل ٢٠٠١/٩/١١ وما بعد ٢٠٠١/٩/١١. طبعاً هذا بشكل مصغر ولكن آثار حرب ١٩٦٧ هي التي نقلت الاستراتيجية بالشكل الذي يطرح به هذا السؤال نفسه.

خير الدين حسيب

الأخ هيثم التحول في الاستراتيجية تم قبل ١٩٦٧.

عبد الإله بلقزيز

بدأ عملياً منذ مطلع العام ١٩٦٤.

جميل مطر

بعد عامين من بداية تطبيق ما عرف بالقرارات الاشتراكية أو التحول نحو الاشتراكية تعرضت مصر للعديد من التطورات التي هزت ثقة النظام أو

بمعنى أدق ثقة الرئيس عبد الناصر في الأداء العام. فقد تضخمت فجأة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة من الزيادة المفاجئة في دخول المواطنين وكثافة انتقال الفلاحين من الريف إلى المدن وبخاصة القاهرة. في الوقت نفسه كان اغتيال الرئيس كنيدي نذير سوء للنظام في مصر الذي انتظر خيراً من تحسن العلاقات مع الولايات المتحدة كما أوحت الرسائل المتبادلة بين الرئيسين المصري والأمريكي. إذ لم تمض شهور على الاغتيال، إلا وانتقلت واشنطن إلى موقع العداء الشديد لمصر فقطعت عنها صادرات القمح وفرضت ما يشبه الحصار على الموانئ المصرية. وارتبطت هذه التطورات في ذهن الرئيس عبد الناصر بأحداث أخرى ضد زعماء آخرين في حركة عدم الانحياز مثل نكروما وسوكارنو ومكاريوس. وجاءت مرحلة شعر فيها الرئيس المصري أن الحصار على نظامه كاد يكتمل وأن حياته ومستقبل الثورة على حافة الخطر.

ويبدو أن حكومة مصر لم تقرر وقتها سياسة ثابتة أو مجموعة سياسات لمواجهة هذا الحصار أو الهجوم الأمريكي، ومواجهة المشكلات الاقتصادية الداخلية. ولكن كعادتها اختارت أسلوب الانتقاء، فمالت مثلاً نحو تهدئة الانفعالات العربية بسبب تحويل مجرى الأردن، ودعت لعقد مؤتمرات قمة لتنفيس البخار في عواصم عربية بعينها ولمنع عواصم أخرى من استغلال هذا الانفعال لإحراج الثورة المصرية بدفعها نحو سياسات حرب ضد إسرائيل أو رد فعل عنيف ضد واشنطن.

من ناحية أخرى شن النظام حملة على الفساد البيروقراطي في مصر، وحاول إدخال إصلاحات وإجراءات تقشف اقتصادي، واستخدم وساطات لتقريب وجهات النظر مع السعودية رغم التصعيد الكبير في حملة بناء حلف إسلامي للإطاحة بنظامه والنظام السوري والعراقي. بمعنى آخر كانت القاهرة قد توصلت إلى أن الثورة مهددة ولا بد من إبطاء حركتها.

كمال الطويل

تَدَاخُلُ استراتيجية الثورة مع استراتيجية الدولة لم يسبب تغييراً من مرحلة إلى أخرى بمقدار ما كان النهج الغالب هو الصدام مع الرجعية العربية مع فترة هدنة دامت من مطلع ١٩٦٤ إلى مطلع ١٩٦٦ عبر مؤتمرات قمة ثلاثة. يضاف إليها فترة انفراج مصري ـ سعودي دامت من ١٩٥٩ إلى ١٩٦١. وكان سببها التخوف المشترك من نظام قاسم في العراق وحلفائه الشيوعيين. طبعاً هذا كله ينطبق على مرحلة ما بعد حرب السويس حين وقع الطلاق مع

النظامين السعودي والهاشمي. ما حدث مطلع ١٩٦٤ هو أن عبد الناصر أحس بالحاجة إلى تهدئة الحرب الأهلية العربية بعدما لاحت نذر التهديد الإسرائيلي لجبهة الشمال متصاحبة بنهج مغامرة مزايد حكم في سوريا حينها، وكذلك برغبته في الوصول إلى حل سلمي لصراع اليمن يكفل بقاء النظام الجمهوري ووقف التدخل السعودي وتيسير خروج الجيش المصري بشرف. أما ما بعد ١٩٦٧، فإن نهج التوافق العربي حكمته الضرورات المستجدة.

محمد البصري

كان عبد الناصر مضطراً إلى التراجع التكتيكي بسبب معاينته كيف تجري الإطاحة بالقلاع الوطنية الحليفة ورموزها (بن بلة، سوكارنو. . .)، وبسبب شعوره أن ذلك تمهيد للإطاحة به وبالثورة. لكنه حين هادن النظم العربية، تغاضى للأسف عن الكثير من الأخطاء، وكان ثمن ذلك كبيراً.

محمد فائق

اتفق مع الأخ جميل مطر في التحليل، وأعتقد أن ما فعله عبد الناصر لم يكن تراجعاً بقدر ما كان تغييراً في الاستراتيجية لظروف أملتها الأوضاع في ذلك الوقت. لكنه بعد ١٩٦٧ كان مستهدفاً، فقام بتعبئة الوطن العربي، ووضع كل الامكانيات في خدمة المعركة، وخصوصاً بعد مؤتمر الخرطوم. وكانت فعلاً سياسة رسمية في مصر على أساس أن التركيز كله ينبغي أن يكون على المعركة، وأن نجنّد جهد الوطن العربي كله. . ولم يكن هناك تفريق بين دول رجعية ودول تقدمية كما كان عليه أمر التعبئة سابقاً.

محمد جمال باروت

التدخل المصري في اليمن فَتَحَ ما يمكن تسميته بحقبة الحرب العربية الباردة. هذه الحرب تجلت في عملية الاستقطاب بين ما يسمى بالمعسكر الراديكالي العربي والمعسكر المحافظ العربي. أتصور أنه على مستوى النظام الرسمي انتصر المعسكر المحافظ. ومعيار هذا الانتصار ليس ضعف الورقة المصرية الناصرية في سوريا، وليس الوضع الرجراج والقلق في العراق، أو وضع بن بلة في الجزائر، مع أهمية كل هذه العوامل، بل هو الوضع داخل الثورة اليمنية نفسها، لأن الثورة اليمنية بدءاً من مؤتمر ردفان الذي يعرفه جيداً الأستاذ محسن العيني، إلى مؤتمر ضمَّر، عملياً استوعب الملكيين الذين قبلوا

العودة إلى صفوف الجمهورية لكن من دون إمامة بدعم من منظمة البعث اليمنية وبدعم اقليمي من قبل سوريا. كل ذلك كان موجهاً ضد الدور المصري الناصري في اليمن. وبالتالي أصبح هذا الدور محشوراً ضمن زوايا محددة: تحالف منظمة البعث مع القبائل ولا سيما القبائل الزيدية وانشقاق الحركة الوطنية. وهكذا تقلص الوجود المصري إلى جهاز مخابراتي مباحثي، فأصبحت الورقة المصرية ضعيفة داخل اليمن نفسه، وتكرس ذلك في سلسلة نكسات عسكرية للقوات المصرية. يبدو الآن أنه يجب بحث مدى تمفصل العلاقة ما بين الانتكاس العسكري والانتكاس السياسي، على المستوى الاقليمي العربي، وما بين الأزمة الاقتصادية التي واجهتها الثورة في تلك الفترة. هناك معلومة لا أعرف مدى دقتها. قرأت أنكم ـ دكتور خير الدين حسيب ـ حولتم في العراق كميات من القمح مجاناً، أو قدمتم قروضاً من دون فوائد ضمن عملية مساعدة الجمهورية العربية في تلك الفترة. بعد عام ١٩٦٧، الأمر مختلف، إذ هو يتعلق بإزالة آثار العدوان.

خير الدين حسيب

فعلاً في عام ١٩٦٤ وأوائل ١٩٦٥، كان هناك ضغطٌ اقتصادي شديد على مصر. وأذكر أنه جاء إلى بغداد المرحوم الدكتور لبيب شقير وشرح الوضع، وذكر أن مخزون القمح يكاد ينفد. فقام طاهر يحيى ـ رحمه الله وكان رئيساً للوزراء في ذلك الوقت ـ واتصل بالمخازن في ميناء البصرة وطلب أن تشحن كل الحبوب الموجودة في المخازن إلى مصر. وكنت أنا في البنك المركزي وأحمل صلاحية حاكم البنك المركزي، وبالامكان التحكم في الودائع ووضعها في المكان الذي نرتئيه. في ذلك الوقت الدينار كان يساوي أكثر من ٣ دولارات. وبوجود د. لبيب شقير سألته: لدينا وديعة فما الفائدة التي يمكن أن يعطيها البنك المركزي المصري لو أودعت فيه؟ لأننا كنا سنسأل عدة جهات. وكانت الفائدة التي أعطيت من مصر تزيد بنسبة ١/٤ بالمئة على العروض الأخرى، وخلال يومين فقط حولنا لهم أكثر من ١٨ مليون دولار لشراء القمح.

محسن العيني

يهمني بالاشارة إلى ما ذكره الأستاذ محمد جمال باروت عن مضايقة اليمنيين للرئيس جمال عبد الناصر بعقد مؤتمر ضمر بتحريض من البعثيين

اليمنيين، وتشجيع القبائل لمعارضة مصر، أقول إن هذا غير دقيق، فاليمنيون في ضمر قد أرادوا إنقاذ الجمهورية وإنهاء الحرب لمصلحة اليمن ومصلحة مصر، وإنهم قد توجهوا إلى القاهرة لعرض ما توصلوا إليه وعرضوا على الرئاسة المصرية الموضوع وقالوا إذا وافقتم على هذا نتعاون على تنفيذه، وإلا فنقبل ما ترونه أنتم؛ ولكن القاهرة رفضت وأصرت على إسقاط الوزارة بحجة أنها وزارة سلام. وقال المشير عامر نريد حكومة حرب. وشكلت فعلاً وزارة حرب برئاسة الفريق العمري. ولم تمر شهور، حتى اضطرت الوزارة إلى الذهاب إلى القاهرة حيث احتجزت في الزنزانات والموضوع معقد وليس هنا مجال التفصيل.

خير الدين حسيب

لنتناول ـ الآن ـ **موضوع العلاقة التحالفية بين مصر الناصرية وبين الاتحاد السوفياتي.**

كمال الطويل

كان تحالف عبد الناصر مع الاتحاد السوفياتي في أيلول/سبتمبر ١٩٥٥ عبر صفقة السلاح الدولي اضطرارياً كبداية، لكنه ما لبث أن استقر كاستراتيجية تبغي موازنة الخصومة الأمريكية المتصاعدة. وكانت عقيدة عبد الناصر المركزية تحقيق وتمكين الاستقلال الوطني والقومي، وبالتالي فإن نهج الحياد الايجابي/عدم الانحياز/التضامن الأفروآسيوي كان ملبياً لمقتضيات هذه العقيدة، ثم هو بالضرورة يمكن العرب بقياداتهم المصرية من أن يكونوا طرفاً مشاركاً في صنع القرار الدولي.

عصام نعمان

لم يكن عبد الناصر شيوعياً، ولم يصل إلى السلطة بفضل الشيوعيين أو بفضل الاتحاد السوفياتي؛ ولم تكن مصر قبله أو بعد قيام ثورة يوليو طرفاً في الحرب الباردة. لذلك لم يكن تحالف عبد الناصر مع الاتحاد السوفياتي اختياراً بقدر ما كان اضطراراً. ذلك أن دعم أمريكا غير المحدود لإسرائيل، ومنعها السلاح عن مصر وبقية الدول العربية، وحجبها أموال القروض والمساعدات عن مصر عند اعتزامها بناء السد العالي... كل هذه العوامل أسهمت، بمقادير متفاوتة، في حمل عبد الناصر على التقرب من الاتحاد السوفياتي. إنه

تقرب تكتيكي واستراتيجي في آن. فهو تكتيكي من حيث هو سياسة عملية لسد حاجات اقتصادية وعسكرية. وهو استراتيجي من حيث اقتران تعاون مصر سياسياً واقتصادياً وعسكرياً مع الاتحاد السوفياتي بجهد مصري مؤثر لعقد مؤتمر «باندونغ» وبالتالي قيام حركة عدم الانحياز التي أعطت مصر في ظل قيادة عبد الناصر نفوذاً دولياً وهامشاً كبيراً من حرية الحركة والمناورة.

في هذين المجالين التكتيكي والاستراتيجي كان عبد الناصر رائداً وفاعلاً ولاعباً دولياً مثلما كان لاعباً اقليمياً. فبتعاونه مع الاتحاد السوفياتي في إطار سياسة عدم الانحياز، ساعد عبد الناصر الاتحاد السوفياتي على دخول المشرق العربي، الأمر الذي أدى إلى حصول نوع من التكافؤ بين الجبارين حتى لا نقول نوعاً من توازن القوى. وقد استفاد حلفاء عبد الناصر العرب من هذا التعاون فملأوا ترساناتهم بالأسلحة السوفياتية الصنع وبالخبرة التكنولوجية والاقتصادية السوفياتية بصرف النظر عن مستواها وقيمتها الفعلية. كما استفاد اليسار العربي من تفاعل بعض الدول العربية من علاقتها السياسية والاقتصادية والعسكرية مع الاتحاد السوفياتي فتقوّى اليسار العربي عموماً، الأمر الذي ساعد بدوره تيار النهوض والتحرر في بلدان المشرق.

هلال خشان

لكي يكون هناك توازن جغرافي لتمثيل دول عدم الانحياز، اقترح شو إن لاي أن يدخل عبد الناصر ـ وهو قائد شاب ومناهض للغرب ـ إلى المنظمة، وعندما سافر إلى اندونيسيا، استقبلوه استقبال الفاتحين. كان ضابطاً صغيراً وأعجب بهذا الاستقبال، ولا شك أن هذا الاستقبال الذي حظي به في باندونغ ساعده في تطوير اندفاعه الثوري في المنطقة وتشديده على المسائل الوطنية والقومية.

محمد البصري

عدم الانحياز ترجم إلى حياد إيجابي. لقد جرت محاولات لتطويق عبد الناصر من خلال أحلاف عدة: حلف بغداد.. الحلف الاسلامي.. وكان من ضمن المستهدفين أيضاً الاتحاد السوفياتي. فكيف يكون موقف مصر والوطن العربي والعالم الإسلامي في موقع الحياد؟

محمد فائق

أريد ان أوضح أن عدم الانحياز أو الحياد الايجابي بالنسبة إلى عبد الناصر وبالنسبة إلى مصر كان يعني الاستقلال التام. وكان هذا هو الاسم «الكودي» لعملية الاستقلال. وبالتالي كان يستفاد من الاتحاد السوفياتي بوصفه مع حركات التحرير، لكن في الوقت نفسه كان هناك حرص شديد جداً على عدم الوقوع تحت هيمنة الاتحاد السوفياتي. فكانت قضية الاستقلال قضية أساسية، ووجد عبد الناصر في عدم الانحياز أنه أنسب لهذه القضية تماماً.

خير الدين حسيب

نتتقل الآن إلى الموضوع المتعلق بالرصيد الايديولوجي للثورة.

محسن العيني

ليس صحيحاً أن رصيد الثورة الفكري كان متواضعاً كما ورد في ورقة الأسئلة؛ فرصيدها هو رصيد مصر الذي ظهر في الأدب والفن والمسرح والدور الرائد المؤثر.

أحمد بيضون

المطروح في هذا السؤال هو في الأساس ما يتعلق بخط التغيير الاجتماعي والاستقلال السياسي الذي جاءت به حركات التحرر عموماً ومنها الثورة المصرية. وهذا الخط الذي سمي في وقت من الأوقات طريقاً ثالثاً كان واقعاً بين حدين لكل منهما تماسك كامل: الحد الاشتراكي الشيوعي من جهة، والحد الرأسمالي المأخوذ به في الدول المتقدمة من جهة أخرى. كان يمكن أن يوصف هذا الإرث بالتواضع على الصعيد الايديولوجي، لأن هذا الخط في الواقع لم يتمكن من إدراك مستوى مقبول من التماسك في أي وقت ولا في أي مكان ولا بالذات في مصر. لذلك: ماذا يعني «الطريق الثالث» على صعيد البناء الاجتماعي؟ ماذا يعني «الطريق الثالث» على صعيد العلاقة بالسوق العالمية؟ ماذا يعني على صعيد الاستقلال السياسي وعلى صعيد التحالفات في المجال الدولي؟

كل هذه الأسئلة لم تكن توجد عنها إجابات واضحة تشكل دليلاً ايديولوجياً للسلوك السياسي في نطاق حركات التحرر، وفي الموقع المصري منها على وجه التحديد.

منذر سليمان

أكمل ما بدأ به الأستاذ أحمد بيضون بأنني أعتقد أنه من الظلم أيضاً الاعتقاد بأن التجربة الناصرية فقط هي التي تركت إرثاً ايديولوجياً متواضعاً. أعتقد أن حركة التحرر العربية عموماً ـ وبكافة تياراتها ـ لا تزال حتى الآن متواضعة الرصيد، وربما يكون هذا أحد مآزقها الأساسية، أن تقدم مساهمة نظرية في نظرية الثورة والتغيير في العالم العربي. ولكن أعتقد أنه، وربما يكون هذا من أسباب تأخر المشروع الثوري العربي، لا على المستوى الماركسي، ولا على المستوى القومي، ولا حتى على مستوى الخطاب الديني ، حتى الآن، لم يَجرِ بوضوح إنتاج خطاب نظري تنويري وتثويري بل ظل فكر حركة التحرر يدور في إطار الخطاب التبريري والتفسيري.

عبد الإله بلقزيز

مع أهمية وثائق سياسية مرجعية من طراز **فلسفة الثورة والميثاق وبيان مارس** ـ وخاصة **الميثاق** الذي كان أغناها وأعمقها جميعاً ـ إلا أن الفجوة ظلت كبيرة بين الرصيد الهائل من المكتسبات السياسية والاجتماعية ـ الاقتصادية التي حققتها الثورة وبين التراث السياسي ـ الايديولوجي المتواضع الذي خلّفته. نحن هنا لا نتحدث عن التراث الثقافي والفكري المصري الحديث ـ الذي وصفه أ. محسن العيني بأنه تراث الثورة، وأنا لا أشاطره التسمية لأن هذا تراث المجتمع المصري والشعب المصري، وإنما نتحدث ـ حصراً ـ عن ظاهرة الفقر الكبير في الأدبيات السياسية والنظرية أو التنظيمية لدى الناصرية: الأدبيات التي يُفْتَرَض أنها ترسم الخيارات والتوجهات الاستراتيجية، وتواكب عملية التحول الاجتماعي بالتعليل والتنظير، وتبرّر خيارات السياسة فكريّاً. . الخ، أي نتحدث عما يمكن تسميته بنظرية الثورة. وفي هذا المعرض، ليس من الدقة في شيء ـ حتى لا نقول ليس صحيحاً ـ أن يقال إن هذا الفقر في الأدبيات السياسية كان سمةً حاكمة لسائر الحركات الراديكالية في الوطن العربي، وليس سمة خاصة بالناصرية. من يُنْكِر أن للحركة الإسلامية آنئذ ـ ممثلة في «الإخوان» وفي «حزب التحرير» ـ رصيداً كبيراً من الأدب السياسي؟ ومن يُنْكِر ذلك على الأحزاب الشيوعية العربية («الحزب الشيوعي» العراقي، و«الحزب الشيوعي» الفلسطيني، و«الحزب الشيوعي» السوري ـ اللبناني)؟ بل من يُنْكر ذلك حتى على أحزاب وتنظيمات أخرى في الحركة القومية («حزب البعث العربي الاشتراكي»، و«حركة القوميين العرب»)؟ لقد كان لهذه جميعاً

رصيد من الأدبيات السياسية يفوق بما لا يقاس ما تركته الناصرية على الرغم من أن هذه ظلت المرجع والمثال الأعلى.

لعل ذلك ما يفسر لماذا احتاجت الناصرية إلى الأقلام اليسارية، منذ العام ١٩٦٥، ولماذا وفرت لها فرصة الحركة الواسعة في قطاع الثقافة والإعلام حتى تتفادى حالة الخصاص في ميدان النظرية. ولعل في ذلك أيضاً بعض الإدراك - ولو المتأخر - بأن المثقفين أقدر على الدفاع عن الثورة وحمايتها من أجهزة تضخمت بإفراط ولم يَنْتُج عن تضخُّمها سوى الإساءة إلى صورة الثورة لدى الناس!

كمال الطويل

لم يكن رصيد يوليو متواضعاً في المجال الفكري البتة. ربما يصدق ذلك في عشريتها الأولى وإلى أن نضجت واستوت على الأرض. لكن الميثاق بأي مقياس كان إنجازاً فكرياً مميزاً بالقياس للمرحلة التي صدر فيها. وهو للآن يعتبر مرجعاً ومرجعية لا يمكن إغفالها في محاولة توسم طريق المستقبل.

محمد فائق

لم يحاول عبد الناصر أن يضع نظرية. لا نظرية للثورة إطلاقاً. ولكن من خلال مسيرة الثورة، أصبح لها رصيد من الفكر واكب تجربتها.

هلال خشان

أعتقد أن «حزب البعث» كان يبحث عن هوية وعن قومية. أما في مصر، فتوجد الهوية والقومية وبالتالي لم تكن هنالك مشكلة. ولذلك أيضاً، لم يركز المصريون على الأمور العقائدية لأنها كانت محسومة في مصر.

محمد جمال باروت

ثورة تموز/ يوليو انطلقت من إطار مبادئ: من خلال المبادئ الستة، وتحولت إلى ثورة؛ بمعنى إلى عملية تغيير للبنية الاجتماعية والسياسية، وتغيير لوضع مصر الاقليمي. لكنها قطعاً لم تكن حركة حزبية. كانت من نمط الحركات القومية الجماهيرية الواسعة الطيف. وبالتالي لم تصغ مثل هذه النظرية الحزبية. هي أيضاً كانت تنفر من كل من تربوا في إطار حركات الشباب بمن

فيهم تنظيم الضباط الأحرار؛ أي تنفر من الحزبية. وصياغة النظرية المتكاملة عادة مرتبطة بالحزب بالمعنى اللينيني وما شابه ذلك. لكن هذا السؤال شغلني طويلاً حتى الآن ولم أجد عنه جواباً، لأن هناك فجوة حقيقية بين ما أنتجته الناصرية من إنتاج فكري، وما أنتجته الحركات السياسية الأخرى. إذا أخذنا الناصرية كحركة سياسية، فهل هي حركة قومية جماهيرية ليست مطالبة بصياغة نظرية، لأنها ليست حركة حزبية؟ إذا أخذنا «البعث» بغض النظر عن أحكام القيمة، وأخذنا الناصرية نجد أن هناك فرقاً كبيراً: نعم، هناك عصمت سيف الدولة، وهو أحد تلونات الطيف الناصري، ولكن هناك ناصريون كثيرون لا يتفقون مع وجهات نظره. مثلاً محسن إبراهيم حينما حاول أن ينظِّر للناصرية بشكل أو بآخر، أتى من خلفية ليست بالأصل ناصرية، ويبقى السؤال هذا يحتاج فعلاً إلى بحث معمق.

خير الدين حسيب

تؤخذ ايديولوجية ٢٣ يوليو من **الميثاق**، و**بيان ٣٠ مارس** و**فلسفة الثورة**. ممارسات الثورة أضافت أشياء قد لا تكون واضحة في هذه الوثائق التي نتكلم عنها. مثلاً، قبل الإصلاح الزراعي في مصر، لم تتم أي خطوة في أي بلد عربي آخر في هذا الاتجاه. بسبب الإصلاح الزراعي في مصر، تم تطبيق الاصلاح الزراعي في سوريا. وأشرت إلى أن أقصى ما استطاع أكرم الحوراني الحصول عليه من مجلس النواب هو قانون من مادة واحدة. وفي العراق، وبالرغم من أن ظاهرة الإقطاع أشد بكثير من ظاهرة الاقطاع في مصر، وبالرغم من أن الإقطاعات الكبيرة كانوا يحسبونها بعدد الفلاحين العاملين فيها، فإنه لم يكن من الممكن القيام بأي شيء إلا بعد ثورة ١٩٥٨. أرادوا وضع قانون إصلاح زراعي فأخذوا قانون الإصلاح الزراعي في سوريا الذي تم في زمن الوحدة، والقانون العراقي هو نسخة طبق الأصل إلى درجة الاستنساخ. الأمر نفسه في الجزائر. في قضايا التعليم، في قضايا الصحة، في قضايا مشاركة العمال في الإدارة، في الأرباح. إن كل هذه الأمور عبارة عن مجموعة من الممارسات والإجراءات، هي نوع من الايديولوجية. أزعم - ولديَّ الدليل على ذلك - بأن ما طبقه عبد الناصر خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٧٠ يتجاوز كل ما طرحته جميع الأحزاب والقوى الوطنية في الوطن العربي: حتى ما طرح منها عن طريق المزايدة! عبد الناصر تجاوز هذا كله، لذلك، فقد سحب عبد الناصر البساط من تحت أقدام كثير من الحركات

أصبحت معه في حالة فراغ. فشعاراتها كلها طبقت، بل طُبِّقَ أيضاً ما يتجاوز شعاراتها. وعلى ذلك، أعتقدُ أن الايديولوجية ليست فقط هذه الوثائق، بل مجموعة الايديولوجيات الجزئية التي نجمت عن الممارسات.

ننتقل إلى السؤال ١٦ المتعلق بآثار ثورة يوليو في المحيط العربي. فأيّ آثار هي تلك التي كانت للثورة في المحيط العربي؟

محسن العيني

الوقت وحده هو الذي يحكم، من الصعب الحكم اليوم.

محمد البصري

مرة أخرى استدل على أثر عبد الناصر بتجربة استقلال المغرب العربي ككل. بالنسبة إلي، نحن مدينون سياسياً ودبلوماسياً وعسكرياً لعبد الناصر في استقلال المغرب، بل أيضاً المغرب العربي عموماً. فهو الذي وفر لنا موقعاً في المنطقة التي كانت اسبانيا تحتلها في شمال المغرب لنمارس انطلاقاً منها العمل الوطني، مثلما كانت الصين بالنسبة إلى فييتنام ذلك الموقع الخلفي للثورة. ولولا عبد الناصر، ما كان في إمكاننا أن نكسب هذا الموقع. لقد كان عبد الناصر ذلك المعتصمَ الذي ناديناه فلبّى النداء، وذلك المرجع الذي تعلّمنا منه التحدي والإقدام. ولذلك، فليس المطلوب منا تقييم التجربة في سلبياتها، وإنما على النحو الذي يسمح لنا بأن نستفيد من مشروعه الذي ما زال حيّاً في الأذهان.

خير الدين حسيب

الأخ محمد، إن التقييم النقدي والنقد الذاتي أمر مشروع، ويجب تقييم أي تجربة. الأنبياء وحدهم معصومون. ولكن أي إنسان أو قائد يقود ثورة يمكن أن يخطئ. والمهم في الأمر هو الحصيلة، هل كانت إيجابية أم سلبية. ومن مصلحة الثورة أن تعرف أخطاءَها من خلال ما يوجَّه إليها من ملاحظات نقدية. لا شك في أن تأثيرات ثورة يوليو عربياً ـ في فترة عبد الناصر ـ كانت كبيرة جداً وإيجابية، وقد ذكرتَ مثالاً لذلك. ولكن في رأيي كانت هناك أيضاً سلبيات، ومنها عدم بناء مؤسسات. إن غياب المؤسسات أدى إلى أن الكثير من مكاسب يوليو أطيح بها فيما بعد: في

السبعينيات عندما جاء السادات، ثم بعده. كما أن من تلك السلبيات سيادة منطق من المقايضة ما بين قضية التنمية والديمقراطية، بحيث أعطيت الأولوية لموضوع التنمية على حساب الديمقراطية. فبتأثير ثورة يوليو، اعتقد كثيرون ـ وأنا واحد منهم ـ أن للتنمية وللتغيير الاجتماعي أولوية على الديمقراطية، وخاصة أن التجربة الديمقراطية الليبرالية كانت تجربة سلبية. فساد الوهم بإمكانية الذهاب في عملية التنمية والتغيير الاجتماعي وبعد ذلك العودة إلى الديمقراطية. والنتيجة أن ما تم إنجازه خلال فترة ثورة يوليو في زمن عبد الناصر، جرى القضاء على الكثير منه لعدم وجود مؤسسات، ولغياب حياة ديمقراطية. أعتقد أن هذا هو أحد الدروس المهمة للمستقبل، فثورة يوليو لا نناقشها كقضية تاريخية، ولكن نناقشها كقضية مستقبلية. لأن أهداف المشروع النهضوي العربي الذي نعمل من أجله اليوم هي في معظمها أهداف ثورة يوليو مع إضافة هدف الديمقراطية الذي لم يغفله الميثاق على كل حال. لقد قيل ـ وأنا واحد من الذين قالوا ـ إن عبد الناصر خطفته المنية وهو في منتصف الطريق. نحن نحكم على الفترة التي كان عبد الناصر موجوداً فيها، وبالتالي فأي نقد هو لغرض بناء المستقبل.

محمد البصري

عبد الناصر كان في عداد القيادات التاريخية الكبرى. وربما كان التأييد الجماهيري لسياساته يبرر له أن يتصرف بدون مؤسسات. أما اليوم، فانتهى فعلاً زمن القيادات التاريخية.

هلال خشان

لا ألوم عبد الناصر على عدم تكريس وقته للديمقراطية في الخمسينيات والستينيات؛ فالفكرة لم تكن مطروحة. كانت هناك أولويات أخرى لحركات التحرر مثل مواجهة الصهيونية والتصدي لها. العرب إلى حد كبير تأثروا بانتصار الحركة الصهيونية وحاولوا تقليدها، ولم يكن موضوع الديمقراطية مطروحاً لديهم.

خير الدين حسيب

في الهند كانت هناك ديمقراطية في ذلك الوقت.

هلال خشان

لحد الآن أرى أن الديمقراطية إشكالية صعبة جداً. فالديمقراطية تتحقق في حدود دولة متعارف عليها في إطار قومي. معظم الدول العربية دول لا أساس لها يبررها. أنا لست بالطبع ضد الديمقراطية. لكن الديمقراطية تقوم في إطار سياسي ونظام سياسي. وهذا النظام تعوقه مشكلات كثيرة في مجتمعاتنا. لديّ تعليق سريع على الأثر الناصري في الخمسينيات والستينيات وتقويم المرحلة. لم يكن بالإمكان أن تعطي المرحلة الناصرية أكثر مما أعطت. عبد الناصر قدَّم فكرة وأعطى بصيص أمل، والفكرة لا تزال موجودة، لكنها تحتاج إلى ظرف زماني أفضل.

منذر سليمان

أود أن أضيف على ما تفضل به د. حسيب أنه يجب أن لا ننسى إيجابية أساسية ستبقى طويلاً وأبداً، وهي أن عبد الناصر أعاد إدخال مصر مرة أخرى في العروبة، وأعاد العالم العربي إلى مصر. هذه مسألة بديهية. كوطن عربي وشعب، لا يمكن أن نقلل من أهمية هذا الأثر في بلورة المشروع القومي العربي، وفي الوقت نفسه وضع مصر بصورة راسخة في قلب هذا الموقع العربي، والبعد العربي.

خير الدين حسيب

نأخذ الأسئلة الثلاثة المتبقية من القسم الأول وهي لديكم.

محمد جمال باروت

بشكل موجز، يبدو لي أن ما يمكن أن نسميه الآن تجاوزاً بالأحزاب الناصرية ظهر قبل رحيل عبد الناصر. لكن لم تكن المشكلة ظهور الأحزاب الناصرية في حياة عبد الناصر أو بعده، لكن مشكلة الناصرية كانت من الحزبية حيث النفور العام منها. ولذلك نجد التسميات دوماً تميل إلى تفضيل أسماء مثل: حركة، اتحاد، تنظيم. في سوريا مثلاً كان «الاتحاد الاشتراكي العربي» وجهاً أساسياً من وجوه الانشقاق تم على خلفية هل نسميه حزباً أم نبقي عليه تسمية الاتحاد؟ وإذا أسميناه حزباً فهل نطرحه بالتالي ليكون جزءاً من جبهة وطنية تقدمية واسعة أم اتحاداً فقط يقتصر على الحركات والاتجاهات

الناصرية الأخرى، كما يقول د. جمال الأتاسي الذي كان أحد الضاغطين لتحويل الحركة الناصرية إلى حزب من الطراز الطليعي اللينيني على مقاس ما بعد النكسة؟ إن فكرة تنظيم الطليعة العربية داخل «الاتحاد الاشتراكي العربي» تشكل مؤشراً على تغير الرؤية الناصرية السابقة من مفهوم الحزبية. ولكن مع ذلك، نجد أن التسمية حملت اسم التنظيم. وربما يعود ذلك إلى أن هذا التنظيم تَنْشَأ نواته داخل «الاتحاد الاشتراكي» وتتطور ربما خارجه. لكن وفاة عبد الناصر وعدم انعقاد مؤتمر الحركة العربية الواحدة قطع إمكانيات تطور الحركة الناصرية جدياً، لأن عبد الناصر كان أقوى من كل قيادات الحركة الناصرية. بمعنى أن أي كادر ناصري كان عليه أن يستمع إلى عبد الناصر ويأخذ منه الأوامر. فغياب عبد الناصر، إذن، كان ضربة قاصمة، ثم إن عدم انعقاد المؤتمر أدى إلى مأزق في التطور.

محمد البصري

ما يجري اليوم من منافسة أو صراع حول من هو الناصري يبدو لي وكأنه صراع قبلي. هذه ـ في اعتقادي ـ ليست منافسة، ولكنها استثمار لتراث عبد الناصر، ويجب أن تتم مراجعة هذا الموضوع في مصر. فموقع مصر أساسي.

محسن العيني

بالنسبة إلى السؤال ١٨، أعتقد أن الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة لم يكونا في حاجة إلى ثورة يوليو لدخول الشرق العربي، أما في ما يتعلق بالاستقرار السياسي الذي شهدته مصر في العهد الناصري، فلا ينبغي أن ننسى أن الدولة في مصر عريقة وأن الاستقرار من سماتها. كما أن مكتسبات التنمية والفعالية الأمنية ساعدت على ذلك الاستقرار.

أحمد بيضون

سؤال للأستاذ باروت: هل هناك تجاوزٌ في اعتبار «حركة القوميين العرب» حركة ناصرية، وهي التي سبقت الثورة المصرية إلى الوجود ولكنها ساعدتها ردحاً طويلاً من الزمن، وكان هناك تقارب شديد على الصعيد الايديولوجي مع النظام الناصري، فضلاً عن القرب السياسي إلى ما بعد هزيمة ١٩٦٧ بحيث عرفت الحركة الأزمات التي عرفتها؟

خير الدين حسيب

الأخ أحمد، إن تعبير الناصرية لم يكن يستعمل في زمن عبد الناصر. هذا التعبير أصبح دارجاً بعده، فعبد الناصر لم يكن لفئة قومية معينة، ولم يكن لحزب معين، وأنا أحد الذين ليس عندهم عصبية ناصرية، أنا قومي ولست ناصرياً بالمعنى الضيق. وحتى العصبية القومية خفَّتْ حدتها لديّ كثيراً الآن، فأنا أتعامل بمساواة تامة مع إسلاميين عروبيين ومع يساريين وحدويين. وأعتقد أن كثيرين لديهم أيضاً هذا الفهم.

محمد جمال باروت

في فترة الوحدة لم يكن يستخدم تعبير «الناصري»، بل كانت أجهزة الأمن تستخدم تعبير «ناصري» على سبيل القدح. وكان التعبير هو وحدوي. لكن بعد حدوث الانفصال، شاع فعلياً بالاستخدام الفعلي، مصطلح «ناصري»، وقوبل بشكل إيجابي وتحبيذي. بشكل موجز، إن تحول حركة القوميين العرب من منظمة شباب مثقف تشبه الاخويات المغلقة، إلى حركة جماهيرية، تم عبر ركوبها في مركب الحركة الجماهيرية الناصرية. وهذا أدى إلى اتساع عضويتها.

خير الدين حسيب

لماذا تأخَّر قيام الأحزاب الناصرية إلى ما بعد وفاة عبد الناصر؟

محسن العيني

مع التحية لحملة شعلة عبد الناصر، إلا أننا نتمنى أن لا يحتكر أحد هذا القائد الكبير، وأن يبقى رمزاً فذّاً وقائداً لمرحلة مهمة من التاريخ العربي، ومرجعية يعتز بها الجميع.

كمال الطويل

لم يبتدع عبد الناصر تعبير الناصرية، بل كان شديد الاسترابة منه في حياته لأن في ذلك شخصنة غير مرغوبة لأهداف وشعارات تتسع عن أي فرد. أما أن ظهور الأحزاب الناصرية العربية تأخر، فذلك صحيح في مصر نفسها؛ وسبب ذلك هو نجاح الثورة المضادة في إقصاء الثورة بعد شهور من وفاة عبد الناصر وبالتالي ظهور الحاجة لتجسيد مناهضتها عبر تنظيم ناصري. أما خارج مصر،

فكان ظهور هذه الأحزاب في حياة عبد الناصر. ثم إن جلها حسب نفسه على عبد الناصر من دون دعوة منه؛ بل إن بعضها مستقل التكوين انتسب لعبد الناصر لفترات طويلة قبل النكوص عن ذلك (البعث وحركة القوميين العرب). يتوجب أيضاً ذكر أن تنظيم الطليعة العربية الذي أسسه عبد الناصر سراً سبق وفاته، بل اشتد ساعده في سنوات ما بعد هزيمة ١٩٦٧.

خير الدين حسيب

في ما يتعلق بالسؤال الأخير الذي يقول: «**هل انتهت ثورة يوليو برحيل عبد الناصر وبانقلاب أيار/مايو ١٩٧١، أم ما زالت مستمرة على خلفية استناد السلطة القائمة في مصر على شرعية ٢٣ يوليو؟**». في رأيي إذا كان الكلام عن ثورة يوليو كأهداف ووسائل فهي ما تزال باقية مع بعض التعديلات وبعض الملاحظات النقدية. أما إذا كان الكلام عما بقي من ثورة يوليو في مصر فهذا موضوع آخر. فمصر في زمن ثورة يوليو وتحت قيادة عبد الناصر كانت مرجعية قومية. حتى إعلامياً كان المرء لا يتخذ موقفاً من قضية عربية مهمة حتى يسمع رأي القاهرة في «صوت العرب». أما الآن، فيكاد أحدٌ لا يفتح إذاعة القاهرة! أحد الأخوة البعثيين، د. بشير الداعوق (وهو بعثي سابق) قال لي: «هناك فرق أساسي بين عبد الناصر والآخرين. فمع عبد الناصر كنا نعلم على الأقل أنه وطني، أما الحكام الآخرون، فلا نعلم من هو الوطني منهم ومن هو غير الوطني».. هناك اليوم أجيال جديدة. جيل ولد قبل وفاة عبد الناصر، وآخر ولد بعد وفاته. لكن التعلق بعبد الناصر وثورة يوليو، تعلق واسع بين الشباب، فما تفسير هذا؟ هل هو الحنين إلى الكرامة، الحنين إلى الرمز، الحنين إلى «ارفع رأسك يا أخي»؟ هذه الأشياء من الصعب أن نقدرها ونحن في بلدنا. في زمن السويس، كنت في لندن وفي « London School of Economics.» شعرنا بعد حرب السويس أننا فعلاً نستطيع أن نرفع رؤوسنا. إن أحد أسباب الوضع العربي الحالي، وأحد أسباب الضياع في الوضع العربي الحالي هو غياب دور مصر. ابتداءً من السادات بدأ هذا الدور يتضاءل مروراً بكامب ديفيد، وما زال يتضاءل حتى الآن.

عبد الإله بلقزيز

ليس في وسع أي سلطة سياسية أن تقوم أو تحكم من دون أن تستند إلى شرعية تبّرر لها نفسها أمام الرأي العام. والشرعية التي استندت إليها

سلطة يوليو هي شرعية الثورة بمبادئها التي محضها الشعبُ تأييداً. ولقد اشتغلت هذه الشرعية على نحوٍ طبيعي - في حقبة عبد الناصر - ولم تتعرض لأزمة عميقة أو لهزَّةٍ تتصدع بها حتى حينما تعرض المشروع الناصري لامتحان حرب العام ١٩٦٧. أما الأمر في عهد السادات، فقد اختلف كثيراً وخاصة بعد انقلابه على تيار الثورة في السلطة، واعتماده نهجاً سياسياً مختلفاً في المسألتين الاجتماعية والسياسية، قَادَ مصر إلى «الانفتاح» والاقتصاد الحرّ، وإلى الصلح مع الكيان الصهيوني، فالتبعية الكاملة للولايات المتحدة الأمريكية. إذ تعرضت الشرعية حينها لشرخٍ كبير في نظر الشعب المصري.

لكن ذلك كله ليس سبباً للاعتقاد بأن النظام المصري - في حقبة ما بعد عبد الناصر - قَطَعَ حبل الصرَّة مع شرعية يوليو. نعم، جَرَّب أن يبحث لنفسه عن شرعية أخرى، من قبيل «شرعية» أيار/مايو (١٩٧١) أو شرعية تشرين الأول/أكتوبر (١٩٧٣)، لكنه وجد نفسه باحثاً عن سراب، لأن أحداً من المصريين لم يكن مستعداً لأن يقرأ حرب أكتوبر بمعزل عن مقدماتها الناصرية. والأهم من ذلك أنه أدرك صعوبة تأسيس شرعية أخرى بديل لشرعية الثورة يقبلها الشعب المصري. ولذلك، ليس مستغرباً أن يلجأ النظام في مصر إلى رمزية ٢٣ يوليو بعد خمسين عاماً عليها. ليس ضرورياً في الشرعية أن يصدّقها من يحكم باسمها أو يَفِيَ بمبادئها، المهم أنها ضرورية له لكي يحكم. لقد ظل سلاطين العصر الوسيط وحكام العصر الحديث في بلادنا العربية يؤسسون شرعية سلطانهم على الإسلام، وما كانوا لمبادئه مخلصين بالضرورة. وفعل الرأسماليون الشيء نفسه مع مبادئ الثورة الفرنسية. ومثلهم فعل الشيوعيون مع مبدأ الاشتراكية. وما كان هؤلاء كما أولئك مخلصين للفكرة التي أقاموا عليها شرعية أنظمتهم. لكنهم جميعاً كانوا يحتاجون إلى هذه المبادئ والأفكار - التي يؤمن بها الناس - حتى يلتمسوا لسلطانهم شرعية.

خير الدين حسيب

كانت المؤسسة العسكرية متهيئة للحرب في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣. ولو بقي عبد الناصر حياً لكان من المفروض أن يعبر القناة عام ١٩٧١. فالقطار كان يسير على السكة. لكن أنور السادات غيّر الأهداف من عملية العبور، واختزل أهدافها إلى تحريك المفاوضات. لكن، لو عبر عبد الناصر القناة، هل كان سيقف عند هذا الحد؟ وهل كان سيسلم نتائج عبور القناة إلى الأمريكان بالشكل الذي تم تسليمه؟

كمال الطويل

انتهت ثورة يوليو عملياً بفوز الثورة المضادة في ١٣ أيار/مايو ١٩٧١ وتوكيد ذلك الفوز وتمكينه غداة حرب أكتوبر. إذن أمامنا ١٨ سنة ثورة و٣٢ سنة ثورة مضادة... باختصار.

محمد فائق

بعد رحيل عبد الناصر، خرج السادات بنظرية أن الخلاف مع الولايات المتحدة الأمريكية كان بين الولايات المتحدة الأمريكية وعبد الناصر، وأنه بعد رحيل عبد الناصر، نستطيع حل كل القضايا. هذه كانت القضية الأساسية في تفكيره، وقد توهّم أن ٩٩ بالمئة من الأوراق بيد أمريكا. كان يجب أن تشن الحرب قبل نهاية ١٩٧١ لأنه كان من المفروض في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١ أن يكتمل تدريب الطيارين الإسرائيليين. ومعنى هذا أنه سيدخل عامل جديد في المعركة، ولذلك كان لا بد للمعركة أن تتم قبل هذا التاريخ. ورغم ذلك، أجّل السادات الحرب واضطر إلى خوضها عام ١٩٧٣ اضطراراً مع أن توازن القوى في مصر كان عام ١٩٧١ أفضل منه من عام ١٩٧٣.

ما أريد قوله ان السادات كان يريد تغييراً كبيراً جداً، ولكنه اضطر إلى الحرب. بعد الحرب أراد أن ينهي شرعية ثورة يوليو، وأرسل فعلاً لجميع السفارات أن يكون الاحتفال في السادس من أكتوبر. أي شرعية جديدة هي: أكتوبر. لكن، في المقابل، كانت هناك مقاومة شديدة لذلك، واضطر في النهاية أن يَعْدل عن الأمر، واستمرت الشرعية على أسسها المعلنة: أي شرعية ثورة يوليو.

في النهاية ما زال الحلم العربي موجوداً. ما زالت أهداف الثورة قائمة وموجودة، وما زالت شرعية الحكم حتى الآن مستمدة من ثورة يوليو.

محسن العيني

أعتقد أن الثورة انتهت برحيل قائدها وبانقلاب أيار/مايو ١٩٧١. أما شرعيتها، فما زالت مدّعاة... ومطلوبة.

محمد البصري

قابلت السادات بناء على رغبة المرحوم لطفي الخولي، والذي رتب المقابلة

هو الزيات. وعندما تم اللقاء به في القناطر الخيرية قال لي بالحرف: «أنا حائر هل أخوض الحرب أم لا، وقد طلبت من الملك فيصل أن يحضر لي الجوار أمام قبر النبي أنا وأخي معمر لأستخير هل أقدم بالحرب أم لا؟.

من ناحية ثانية اشتكى من مسؤولية الحكم. وقال: عبد الناصر توفي وهو في ريعان الشباب لأنه لا ينام إلا بعد قراءة ما كتب عنه. أما أنا فـ «عايز أعيش» وركز على هذه الكلمة بالحرف وكررها. بالنسبة للسادات انتقلت معه السلطة من المسؤولية إلى الاستمتاع. سألني: كيف تعيننا إذا قمنا بالحرب، ويجب أن ترى أحمد إسماعيل المسؤول عن المخابرات؟ والتقيت بأحمد إسماعيل فقال لي: نريد سلاحاً. وصدف أن كان لدي صديق جزائري فطلبت منه سلاحاً يضاهي السلاح الإسرائيلي. فأجابني: ان السادات يبحث كيف يتجاوز قيود عبد الناصر. هذا ما قاله عبد الحفيظ منصور.

أخلص إلى نقطة أخرى وهي أنني أعتبر عبد الناصر مرجعاً لكل الأمة العربية، وأن تكف كل الحركات عن التنافس باسم الناصرية. ومن حق عبد الناصر علينا أن ننأى به عن الصراعات الحزبية والمسائل الخاصة.

المحور الثاني

من أجل مراجعة تجربة ثورة يوليو

خير الدين حسيب

نتتقل إلى القسم الثاني: **من أجل مراجعة تجربة الثورة. ولنأخذ الأسئلة من ٢١ إلى ٢٥ المتعلقة بمسألة الديمقراطية في تجربة الثورة.**

محمد جمال باروت

بشكل موجز أعتقد أننا بسبب تكشف سلوك الأنظمة الاستبدادية التسلطية، أصبحنا نطرح نوعاً من استعادة نوستالجية للماضي الديمقراطي الليبرالي الذي عاشته بعض النظم العربية. وهذه الاستعادة النوستالجية هي استعادة مرضية تعكس واقعاً متخيَّلاً أكثر مما تعكس واقعاً حقيقياً كان قائماً بالفعل. الأفضل العودة إلى القراءة السوسيولوجية التاريخية المتعينة لقيمة الديمقراطية في تلك الفترة ولجدوى النسق الليبرالي التعددي التنافسي حتى نعرف موقع الديمقراطية في ثورة يوليو، ونفعها في كافة حركات الشباب العقائدي الراديكالي غير الليبرالي في تلك الفترة. في هذا الإطار، كان ذلك النسق نسقاً هشاً وضعيف الجذور، والنخب الليبرالية كانت معادية في جوهرها لمسألة الديمقراطية. وأقول بلغة البرقيات السريعة: الدستور المصري عام ١٩٢٣، صممته نخبة تشكلت فيما بعد وانضمت جماعياً إلى حزب الأحرار الدستوريين. وهي وريثة حزب الأمة القديم الذي تشكل في مواجهة الحزب الوطني. هذه كانت تمثل حزب الأقلية، وتمثل أداة للملك في موضوع إعاقة وصول حزب الأغلبية الشعبية. في سوريا نجد أن أول من رحب بالانقلاب الأول هو رئيس المجلس التشريعي السوري فارس الخوري. النسق التعددي التنافسي كان هشاً محدوداً وعبارة عن إطار يخفي نفوذ القوى التي تحتكر القوة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع. البرلمان لم يعد

طريقة للتغيير وفشل في ذلك، ولم يبق سوى الطريق الآخر. المسألة الوطنية وكل أعمال العنف التي حدثت في الأربعينيات، القسم الأقل منها يرتبط بالصراع الداخلي السياسي، ومعظم العمليات الأخرى يرتبط بأهداف وطنية موجهة. لا شك أن الأسلوب كان إرهابياً موجهاً ضد مؤسسات انكليزية أو مؤسسات يهودية مصرية يقال إنها مرتبطة بالصهيونية. فدخلت الحياة السياسية في دائرة العنف في مصر، وأصبح البرلمان معيقاً لأي حل ما دام لم يعد يستطيع أن يفتح أي أفق لحل المشكلات المطروحة. في هذا الإطار كما يقال ـ ودائماً في مثل هذه الأوضاع ـ يقفز بونابرت. وكان من الضروري أن يقفز تنظيم الضباط الأحرار. وكل الدوائر الاقليمية والدولية المعنية بوضع مصر كانت تبحث عن مخرج. مخرج السلطة القوية. لا شك أن الثورة قامت ضمن هذه التعقيدات الاقليمية، لكن تميز عبد الناصر من جميع أعضاء مجلس قيادة الثورة يكمن في أنه ربط طموحاته بالطموحات الأخيرة النهائية للثورة التي حكمت في الأخير. عبد الناصر يشبه أديب الشيشكلي في سوريا. أديب الشيشكلي حاول قبله أن يقوم بالإصلاح الزراعي، كما ذكر د. خير الدين، إصلاح زراعي كان عبارة عن إعلان لا أكثر من ذلك. حاول أن يقيم ما يشبه مجلس قيادة الثورة وهو مجلس العقداء. حل جميع الأحزاب، أقام نظاماً رئاسياً. ولكن أديب الشيشكلي فشل في ذلك لأنه كان لا يزال يملك عقلية الضابط المغامر الذي ليس له أفق وليست له رؤية. قاد عبد الناصر هذا الأمر بصورة أكبر على مستوى مصر. لكن لماذا نجح عبد الناصر فيما فشل الشيشكلي؟ لأن الشيشكلي كان مدعوماً من السفارة والدوائر الأمريكية، وكان مدعوماً من المحور المصري ـ السعودي ضد المحور الهاشمي. لدينا هنا نقطتان: **الأولى**، أن الحياة الديمقراطية التي نستعيدها اليوم هي غير ما كنا نستعيده، مع أنه بلا شك نشأت فيها حالة من الحريات، وحالة نسبية من فصل السلطات، وحالة من الانتعاش لما نسميه بمؤسسات المجتمع المدني أصبحت عبئاً على التطور التاريخي في مصر، وهذا يشمل كل البلدان التي عاشت هذه التجربة الليبرالية الهشة والقصيرة.

سؤال آخر أنا لا أعرف جوابه، نحن بدأنا الاجتماع العربي للدولة الحديثة بنمط الدولة الديمقراطية الموروثة. في حين أن الاجتماع الغربي بدأ بدولة استبدادية أوجدت قدراً من الاندماج الاجتماعي والتكامل الاجتماعي القومي، ثم بدأ التحول نحو النظام الديمقراطي. وهذه كانت مسيرة لا تقل في الزمان عن ثمانية قرون على الأقل. نحن بدأنا بالنسق الليبرالي التعددي

وأصبح هذا النسق عنصراً في تعميق الانقسامات العمودية في المجتمع العربي. فهل كان هناك تطورٌ مختلفٌ تتحمل وزره هذه الديمقراطية (المزروعة)؟ الخلاصة ليس أن نقول هل كان إلغاء الحياة الحزبية ضرورياً؟ أعتقد أن هذه الحياة الحزبية كان محكوماً عليها بالفناء لأنها فقدت القدرة على أداء وظائفها المطلوبة.

محسن العيني

كان يمكن تجميد الأحزاب فقط لفترة معينة، سنة أو سنتين، أما نتيجة إلغائها فقد كانت إضعاف المجتمع المدني، وكانت ما نشهده من غياب للشعب في مصر وفي جميع الأقطار العربية التي تشبهت بمصر وثورتها. لقد كانت الديمقراطية ممكنة، وكان من المؤكد أن عبد الناصر سيكون الزعيم الشعبي بلا منازع، ولكن وإلى جانبه مؤسسات ومنظمات، وشعب ينمو..

كما كان من الممكن تفادي الصدام مع «الإخوان» والشيوعيين؛ والنظام هو من يتحمل مسؤولية أي شطط في سلوك الأجهزة الأمنية. أما إطلاق يد الأجهزة في المجتمع والدولة، فقد أدى إلى تحول المواطنين إلى خائفين ومنافقين وانتهازيين..

جميل مطر

الإجابة بسيطة عن السؤال عن سبب إطلاق يد الأجهزة في المجتمع والدولة. فنظام الثورة، وربما جمال عبد الناصر شخصياً، لم يكن يثق بأي تنظيمات خارج سيطرته المباشرة. مشكلة عبد الناصر الكبرى، كما يحكيها بعض المقربين منه، كانت غلبة عدم الثقة على تفكيره وممارساته. أراد أن يجعل كافة أفراد المجتمع ومنظماته وجمعياته الأهلية تحت مظلة الحكومة وهيئاتها وأجهزة أمنها. بمعنى آخر قرر الرئيس المصري «تأميم» الحياة الاجتماعية والسياسية في مصر قبل أن يقرر تأميم الاقتصاد والشركات. حتى الحركات الصوفية وصلت إليها يد الحكومة وعينت لها من ينظمها ويراقبها ويقيد حركتها.

أما نتائج ذلك فأظن أنها كارثية. فكثير من النفاق البيروقراطي والكذب والنقص في الإنتاجية، إنتاجية العامل الصناعي والفلاح والموظف، والمحسوبية والشلل في الأداء العام للفرد والمؤسسة سواء في القطاع العام أو في القطاع الخاص، وكله ظلت مصر تعانيه لفترة طويلة حتى بعد الأخذ بسياسات

الانفتاح الاقتصادي والانتقال نحو نوع من الرأسمالية لا يقل تشوهاً عن نوع الاشتراكية التي اعتنقها النظام بانتقائية شديدة؛ كل هذا وغيره كان نتاجاً لسياسات تقييد حرية التعبير والتعتيم على النيات الرسمية وتخطيط الأداء الحكومي على شاكلة التخطيط في خلايا التنظيم السري الذي أعد للثورة، وإهمال حق الشعب في معرفة ما يدور باسمه. لقد كان هاجس الأمن والخوف على الثورة أهم للقائمين عليها من تحرير المواطن أو من خلق شخصية جديدة للمواطن المصري الذي أذلته لقرون سياط العثمانيين والإنكليز وكبار الملاك الزراعيين. لم يكن كافياً شعار **ارفع رأسك يا أخي** بينما الخوف من قمع واستبداد الأجهزة الأمنية هو السائد والمهيمن.

محمد فائق

عندما قامت الثورة، كانت الديمقراطية المطبقة في الوطن العربي وخاصة في مصر، قد وصلت إلى طريق مسدود تماماً، لأننا لم نر ديمقراطية حقيقية في خلال هذه الفترة، لدرجة أن حزب الوفد حكم ست سنوات فقط خلال الفترة ما بين عامي ١٩٢٣ و١٩٥٢ رغم أنه حزب الأغلبية. وفي اعتقادي، كان من غير الممكن ـ في بداية الثورة ـ القيام بعمليات تغيير خاصة تغير العلاقات الاجتماعية بوجود نظام حزبي وبرلمان؛ وبالتالي، فالدعوة التي تبناها محمد نجيب وخالد محيي الدين عام ١٩٥٤ ـ وباعتراف خالد محيي الدين الآن ـ كان معناها حلّ الثورة تماماً. الثورة لم تفرض أشياء معينة في بدايتها، ولكنها في مسارها ما كان لها أن تقوم بهذا التغيير إلا بتركيز السلطة. ولكن بدءاً من عام ١٩٥٦ كان ممكناً العودة إلى الديمقراطية، لكن ذلك تأجل بسبب ما تعرضت له من مشكلات وخاصة المشكلات الخارجية. المشكلة الحقيقية هي أننا أخذنا بنظام الحزب الواحد أو التنظيم الواحد، وكان ذلك أمراً مقبولاً ومتصوراً في ذلك الوقت خصوصاً من أجل عملية التنمية وتعبئة موارد الدولة. فكان هناك تصورّ أن التنظيم الواحد ممكن. ومع ذلك ليس هذا جزءاً من التفكير الناصري. وبرأيي كان هذا هو المقتل بالنسبة إلى الديمقراطية، لأن فكرة الحزب أو التنظيم الواحد لا يمكن إلا أن ينتج منها بعض المشكلات الخاصة بالتجاوزات وبالذي حدث. أمر أخير، هناك بلدان ناضلت لتأخذ استقلالها من خلال الديمقراطية مثل الهند وجنوب أفريقيا، فالهند مثلاً كان الانكليز ينكرون عليها هذا النظام مدعين أنه لا يصلح لها، والأمر نفسه بالنسبة إلى جنوب أفريقيا. أما بالنسبة إلينا، فالشعب نفسه قد

كفر بقضية الديمقراطية وهذا سبب ما وصلنا إليه.

أحمد بيضون

طبعاً لا يمكن إضفاء الشرعية على إلغاء بعدٍ من أبعاد الحرية في الحياة السياسية، وهو بعد رئيس. ماذا الذي تمثله الأحزاب ولماذا يقوم نظام ما بإلغاء الحياة الحزبية؟ الأحزاب تمثل على الصعيد العملي كتلاً متراصة ومنظمة وقادرة على المبادرة، بحيث إنها ولو كانت أقليات في المجتمع فإنها تستطيع أن تقترب من فرض وجهات نظر ومواقف بفعل قدرتها على التعبئة، فيما القوى التي يمكن أن تخالفها في الرأي متفرقة وغير قادرة على المبادرة. هذا على الصعيد العملي، وهناك أمر آخر هو تعدد المرجعيات. فثورة يوليو، باعتبارها ثورة وطنية مصرية، لو أبقت على الوفد لكانت أبقت على تنظيم له مرجعية ثورة ١٩١٩ وهو في هذا منافس لمرجعيتها هي، أي يضع في وجهها مرجعية أخرى. ولو كانت أبقت على «الاخوان المسلمين»، لكانت أبقت على مرجعية إسلامية في مواجهة المرجعية الوطنية التي تحملها هي. ولو كانت أبقت على «الحزب الشيوعي»، لكانت أبقت على مرجعية اشتراكية، أي على ايديولوجية اجتماعية قوية ومسندة على صعيد العالم في مواجهة نظرتها هي المترددة والمرتبكة في معالجة المسألة الاجتماعية. في الواقع، إن الثورة حين تلغي الحياة الحزبية، توفر على نفسها مواجهة هذه الكتل المتراصة **أولاً** في الساحة العملية للسياسة، وتوفر على نفسها **ثانياً** مواجهة هذه المرجعيات، وهي تنصب نفسها مرجعية وحيدة، وتنصب نفسها أيضاً طرفاً مبادراً وحيداً هو الدولة. ولكن هذا لا يمكن أن يجر إلا الكوارث. لأن الطرف الواحد لا يصحح نفسه ولا ينتقد نفسه، وهو ينتهي مهما تكن المواقف الايديولوجية إلى ممارسة عكس ما يقول، أو إلى تحويل خطابه إلى مجرد غشاء يحجب ما هو حاصل فعلاً. على الصعيد الاجتماعي خصوصاً حصل هذا في مصر، لأن ما جرى في هذا المجال كان متماسكاً تماماً مع دور ما سمي بالأجهزة ودور البيروقراطية في الإدارة وفي القطاع العام، ودور الطاقم السياسي الذي انبثق بصورة رئيسية من الجيش. هذه كانت كلها متماسكة وكانت تشكل كلاً واحداً. وهذه الكتلة الكبيرة هي كتلة انتفعت بعمليات التأميم وانتفعت بالإصلاح الزراعي، وانتفعت بنمو الوضع الجهازي نفسه، أي بنمو آلة الدولة، وهذا كله كان شيئاً مختلفاً عن المثل التي كانت تعلن عنها الثورة. هل معنى ذلك أن الديمقراطية كانت ممكنة في مصر؟ نحن نقول اليوم إن

الديمقراطية التي تكون ممكنة في أي مكان، يجب أن يكون هنالك طلبٌ عليها. فأنت لا تستطيع أن تعمل بخلاف القول الشائع انه لا توجد ديمقراطية بلا ديمقراطيين، أي يجب أن يوجد ديمقراطيون حتى توجد ديمقراطية، وبالتالي هناك بعد تربوي وهناك بعد تحسسي بالحاجة إلى المؤسسات الديمقراطية وإلى أصول الممارسة الديمقراطية. وإذا فُقد هذا، فإن الطريق مفتوحة أمام الدكتاتوريات من جهة، وهي مفتوحة أيضاً أمام الزعيم الأوحد، أي أمام القيادة الكاريزمية. وهو ما يوصلني إلى **السؤال الخامس والعشرين المتعلق بكاريزما عبد الناصر**.

نحن هنا في هذه الجلسة كررنا مراراً أن عبد الناصر لم يعش طويلاً. عبد الناصر حكم مصر ١٨ عاماً. كان الشخص الرئيسي منذ اليوم الأول، ومحمد نجيب كان واجهة. وهذه مدة طويلة. وإذا نحن رجعنا إلى نماذج كاريزمية في المجتمعات الديمقراطية وجدنا أن تشرشل الذي انتصرت معه بريطانيا في الحرب العالمية الثانية، ما لبث أن سقط حزبه في الانتخابات وأقصي وسلم الحكم إلى حزب العمال. ووجدنا أن ديغول الذي كان على رأس حركة تحرير فرنسا من الاحتلال الألماني لم يحكم فرنسا إلا سنة واحدة. ثم انكفأ عن الحياة السياسية كلها مدة ١٢ عاماً، وحين عاد، حَكَمَ فرنسا ولايتين إحداهما منقوصة، حيث اضطر إلى الاستقالة قبل انتهائها. حين نقول إن عبد الناصر لم يعش طويلاً، نفترض أنه كان ممكناً أن يحكم مصر ٥٠ سنة مثلاً، لأنه باشر حكمها وهو في حدود ٣٥ من عمره، نفترض أن هذا أمر طبيعي. إن هذا الأمر ليس طبيعياً، فمجرد افتراضه يعني أن خللاً ما يوجد في تصورنا لنظام سياسي مقبول وذي شرعية. في اعتقادي أن **السؤال الثاني والعشرين حين يتحدث عن تحولات اقتصادية واجتماعية، حققتها الثورة وكانت هي البنية التحتية الأساسية الضرورية لتحقيق الديمقراطية**، يجانب الصواب لأن التحولات الاقتصادية والاجتماعية ـ على النسق الذي جرى في مصر ـ لم تكن خطوة في سبيل الديمقراطية. كانت هناك بيروقراطية دولة تنمو في مصر، كانت هناك رأسمالية دولة تنمو في مصر، وهذا نمط يفضي ـ برغم الفوارق ـ إلى أنظمة تمارس استبداداً، يشبه ـ على نحو ما ـ ما كان جارياً في الأنظمة الستالينية وفي الأنظمة التي ورثتها. هذه طبقة حكمت مصر وحكمت غيرها؛ وهي طبقة متسلطة بالضرورة، وليس وجودها في السلطة محطة في سبيل الديمقراطية.

عصام نعمان

كانت كاريزما عبد الناصر نتيجة عوامل متعددة. ثمة، **أولاً**، عامل شخصي. فقد كانت لعبد الناصر عدة مزايا شخصية محببة للجماهير ومتطابقة مع ما تنشده في الزعيم من صفات.

وثمة، **ثانياً**، عامل جغرافي. فعبد الناصر كان زعيم مصر، كبرى الدول العربية وأوسعها تأثيراً، وأكثرها سكاناً، وربما أعرقها تاريخاً.

وثمة، **ثالثاً**، عامل سياسي. فقد تصدى عبد الناصر للغرب الاستعماري الذي طالما عادى العرب وألحق بهم المصائب والأضرار والاحتلالات بالاضافة إلى زرعه إسرائيل بين ظهرانيهم. كان ثمة ثأر، إن صح التعبير، يتطلع العرب إلى أخذه من إسرائيل والغرب من ورائها، وكان عبد الناصر مرشحاً أن يكون بطل الثأر المنشود.

وثمة، **رابعاً**، عامل أسلوبي. فقد خاطب عبد الناصر العرب بلغة جديدة في الشكل والمضمون هي غير اللغة الخشبية التي كان يتحدث بها الحكام المحافظون والرجعيون والمتعاونون مع الغرب.

أخيراً وليس آخراً، كانت ثمة انتصارات وإنجازات تحدثنا كلنا عنها في هذه الحلقة النقاشية، فلا ضرورة للتكرار. ولقد كان عبد الناصر بطل معظم هذه الانتصارات والانجازات، الأمر الذي رفع من قدره وأضفى على صورته رونقاً ومهابة.

كل هذه العوامل أسهمت في تكوين كاريزما عبد الناصر فأعطت ثورة يوليو رصيداً في مصر وبقية أقطار الوطن العربي وفي العالم الإسلامي، كما أعطتها صدقية وشهرة وسمعة طيبة ونفوذاً سياسياً.

غير أن هذه الكاريزما ما كانت لتكون لو لم يكن عبد الناصر خبيراً بارعاً في فن التواصل. كان بامتياز رجل تواصل (Communication Man) من الطراز الأول: التواصل مع الناس والتواصل مع أهل القرار.

العرب ظاهرة صوتية، كما قال عبد الله القصيمي بحق. العرب يتعلمون، عموماً، بالأذن أكثر مما يتعلمون بالعين. يتواصلون بالصوت أكثر ما يتواصلون بالكلمة. والطرب هو أعلى مراتب الانفعال عند العرب. وكان عبد الناصر بهذا المعنى، مطربهم السياسي الأول.

باختصار، العرب لا يقرأون بقدر ما يستمعون. هكذا أمكن لعبد الناصر، بصوته وأدائه الرفيع، أن يدخل إلى قلوب العرب عن طريق الأذن وليس عن طريق الكلمة.

حدث التواصل بين عبد الناصر وجمهوره الواسع عبر الإذاعة التي أصابت في زمانه تقدماً تكنولوجياً ملحوظاً إذ كان بمقدوره أن يصل بصوته إلى الملايين في القارة العربية وخارجها. أذكر، في هذا الصدد، ما كتبته مجلة «تايم» "Time" الأمريكية في حينه. قالت: كل جهاز ترانزيستور (Transistor Appliance) هو عميل لعبد الناصر!

بعد رحيل عبد الناصر توقف صوت الزعيم مطرب الجماهير. ما عادت الآذان تمد القلوب بالكلام المطرب والعقول بالحد الأدنى من التوعية المفضية إلى التعبئة.

لهذا كان لغياب عبد الناصر نتائج عكسية. فقد تعطلت عملية التوعية والتعبئة الجماهيرية التي كان عبد الناصر أبرز رموزها ومحركاتها. والمؤسف أنه لم يخلّف وراءه مؤسسات فاعلة لتملأ الفراغ الناجم عن غيابه، كما لم يترك تقليداً يجعل الكلمة المقروءة لا مجرد الصوت فحسب، بل أداة للتوعية والتعبئة والتحليل والفهم والتخطيط.

عبد الإله بلقزيز

ما كان لنخبة عسكرية أتت إلى السلطة من طريق خارج الطريق النيابي أن تعيد العمل بالحياة السياسية البرلمانية، حتى وإن كانت نخبة وطنية وتحمل أفكاراً تحررية أو تقدّمية. والسبب لا يعود إلى كونها نخبة عسكرية، فقد تكون حزباً سياسياً أيضاً من دون أن يغير ذلك من الأمر شيئاً. فالحقبة ـ التي قامت فيها ثورة يوليو ومارست الحكم ـ كانت حقبة المثال السياسي الكُلاَّني الذي أشاعته التجربة البلشفية ونظيراتها في العالم، وكرسته الماوية في الصين وفي بعض جنوب شرق آسيا. ولم يكن القائمون على السلطة في هذه البلدان «الاشتراكية» والعالمثالثية التحررية يشعرون بأنهم يَقْمعون حرياتٍ أو يَحْجُبُون حقوقاً سياسيةً إذ يمنعون الأحزاب ويحلّون البرلمانات؛ بل على العكس من ذلك، كانوا يعتقدون بأنهم يعيدون السلطة والسياسة إلى الشعب بعد أن اغتصبتها منه قوى الإقطاع والرأسمال وزَيَّنَتْ اغتصابها بالمؤسسات البرلمانية الصورية. وكانوا يعتقدون بأنهم يوحّدون تمثيل الشعب الواحد الذي مزقته التعددية الحزبية.

كانت تلك هي العقيدة السياسية السائدة في ذلك العهد. ومن يطالب عبد الناصر اليوم بالديمقراطية، أو يؤاخذه على إسقاطه إياها من جدول أعمال الثورة، عليه أن يؤاخذ لينين وماوتسي تونغ وكاسترو وتيتو على ذلك أيضاً. وفي ظني أنها أشبه ما تكون بمؤاخذة روزفلت أو تشرشل أو ديغول على عدم تطبيق الاشتراكية في الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا! إذ لم يكن ممكناً ـ حينها ـ أن يقع التلازم في وعي النخب الوطنية والشيوعية بين الاشتراكية والوحدة وبين الديمقراطية حتى وإن كان ذلك التلازم حاصلاً على صعيد الشعارات التأسيسية. اليوم فقط، يمكننا أن نؤاخذ القوميين والاشتراكيين ـ وحتى الإسلاميين ـ على تغييب المسألة الديمقراطية من برامجهم بعد أن أصبح هذا التلازم ممكناً، أي بعد أن قاد التراكم التاريخي ـ ومنه تراكم الأفكار والخبرات ـ إلى إدراك الحاجة إلى مثل ذلك التلازم. وقصدي هنا أن أقول إننا سنخطئ قراءة التجربة الناصرية قراءة موضوعية إن حِدْنا عن الرؤية التاريخية النسبية التي تَعِي الحوادث والوقائع في تاريخيّتها، أي في ممكناتها الموضوعية.

لستُ أبرّر لعبد الناصر وثورته إهدار الحياة الديمقراطية، لكنني أحاول أن أفهم لماذا حَصَلَ ذلك الإهدار. على أنني ـ ومن موقع انحيازي الثابت لتجربة عبد الناصر ـ لا أغفر لهذه التجربة عدوانها على الحريات. ليست الديمقراطية كنظام سياسيّ شرطاً لصون الحريات؛ ربما كانت أمثل إطار لإقرار تلك الحريات وإحاطتها بالضمانات القانونية، لكن الحريات يمكن أن تُكفَل ـ في حدّها الأدنى ـ حتى مع عدم وجود نظام ديمقراطي متكامل. سأوضح قصدي بحالة مصر الناصرية نفسها ما الذي كان يمنع من السَّماح بحق إصدار الصحف المستقلة مع أنها لا تمثل تهديداً للنظام؟ ما الذي كان يمنع ـ مثلاً ـ من تمتيع المعتقلين السياسيين من «الإخوان المسلمين» والشيوعيين بحقوقهم القانونية في المحاكمة العادلة المكفولة بضمانات القانون؟ وما الذي كان يمنع من وقف إجراءات التعذيب البدني والنفسي الوحشي وامتهان الكرامة التي تعرضوا لها في فترة الاعتقال السابقة للمحاكمة؟ وما الذي كان يمنع من تقييد الحرية المطلقة التي امتلكتها الأجهزة الأمنية في مصر فحوّلت بها حياة الناس إلى جحيم؟ لم يكن ضرورياً لنظام عبد الناصر أن يتحصن بكل هؤلاء الجلاوزة الجلادين والسفاحين والخارجين بأفعالهم عن كل الشرائع والقوانين حتى يستمر، وهو النظام الأكثر تمتعاً بالشعبية والشرعية في كل الوطن العربي! كان يستطيع ـ بقليل من احترام حقوق الإنسان ـ أن يحفظ نظامه حتى من دون أن يُقْدِمَ على خطوات ديمقراطية أكبر من قبيل إقرار

التعددية السياسية أو تنظيم انتخابات نيابية نزيهة وحرّة غير مقصورة على قوى النظام نفسه. ولعلي هنا أقول بغير تردد انه إذا كان هناك من شيء نال من سمعة التجربة الناصرية، فهو ليس قطعاً حرب العام ١٩٦٧ وهزيمة مصر فيها، وإنما حرب الأجهزة الأمنية على الناس والتنكيل بأبسط حرياتهم. وهذا ما حاول المعادون لتجربة الثورة ويحاولون استغلاله - حتى اليوم - للتشنيع عليها وتأليب الرأي العام ضدّ نمط السلطة الذي أقامته.

أما عن كاريزما عبد الناصر، فلستُ أشك في أنه ليس مسؤولاً عنها إلا إذا عَنَتِ المسؤولية أنه كان قائداً مناضلاً يتمتع بالصدقية، ومُحدِّثاً مُبْهِراً يتقن الخطابة والتعبئة فيؤثر في الناس. حاول كثيرون غيره أن يفعلوا ذلك، وجندوا كل وسائل إعلامهم وأقلامهم وألسنتهم ليصنعوا لهم هيبةً في الناس، لكنهم فشلوا لأن الكاريزما لا تصنعها إلا منجزات البطل؛ أما أبواق الدعاية، فقد تُنَفِّر أكثر مما تُكَبِّر. ليس عبد الناصر مسؤولاً عن كاريزماه، وإنما المسؤول عن ذلك - في المقام الأول - المجتمع المصري والمجتمع العربي: الشعب، والتقاليد، والثقافة الموروثة التي تُبَجِّل البطل وترفعه إلى مرتبة القديسين. إن أمتنا ما تزال - حتى إشعار آخر - مشدودة إلى الفكرة الخلاصية: فكرة الزعيم المنقذ الذي يحرّر الأرض ويبني المجد، أو الذي يعود كي ينشر العدل عليها بعد أن امتلأت جوراً. وهذه العقيدة الشعبية هي نفسها التي نشرت عشرات الآلاف من الأضرحة في كل مكان من الأرض العربية لكل أولئك الذين حَمَلَتْ لهم تقديراً تعالى إلى نصاب التقديس، حتى انها نزلتهم منزلة الوسطاء مع السماء في قضاء الحاجيات في صورة وقفت فيها على أعتاب الوثنية!

لكن ثمن هذه الكاريزما كان فادحاً. ومن أكلافه أن الزعيم يقوم مقام الجماعة والمؤسسات، فيختزل الدولة فيه. كما من أكلافه أنه إذ يرحل عن الدنيا، لا يترك خلفه إلا الفراغ والخيبة والإحباط، ونوستالجيا (نزعة حنين) يغمرها الشعور المزدوج بالفخار والحزن فتفقد القدرة على التعبير بغير مِدَاد العين. لقد رَحَلَ عبد الناصر عن الدنيا بعد أن استقرّ في الوجدان الجمْعيّ للأمة كواحدٍ من الأبطال العظام. وسيستمر كبيراً لدى أجيال قادمة بعد أن تَخِف وطأةُ النقد له - كما خفّت لدى سابقين له - لكن مشكلة عبد الناصر ستظل في أنه ترك لشعبه وللأمة أفكاراً كبيرةً ولم يترك مؤسسات. لذلك، استمر عبد الناصر في وعي الناس ولم يستمر في مَعِيشِهم الاجتماعي والسياسي.

كمال الطويل

عشية ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كانت النخبة الليبرالية المدنية التي تقاسمت السلطة بعد ثورة ١٩١٩ مع القصر والسفارة البريطانية قد وصلت إلى حالة إفلاس كاملة وسقوط ينتظر إشهاره. وبالتالي لم يكن خارج السياق اختفاء الحياة الحزبية منذ اتضاح أن عسكر يوليو ليسوا ظاهرة عابرة بل مقيمة. طبعاً كان الأجدر أن يفسح المجال واسعاً أمام كوادر الأحزاب «الجذرية» لتنخرط في أنشطة تنظيمات الثورة المدنية («الوطني الجديد» و«الاشتراكي» (مصر الفتاة) والطليعة الوفدية ومستنيري «الاخوان المسلمين» والماركسيين) بحيث يتم التوقي من «تعقيم» الحياة السياسية واقتصارها على علاقة وجد بين القائد والجماهير دونما أسلاك توصيل تكفل طريقاً باتجاهين بينهما مستداماً.

كان شعار المزاوجة بين الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية كجناحين للحرية صائباً بلا حدود، لكن التطبيق شهد انطلاقة عارمة باتجاه الديمقراطية الاجتماعية مع تباطؤ شديد في مضمار الديمقراطية السياسية، علماً أن شعبية عبد الناصر كانت ضمانة قاطعة لنظام الثورة في وجه أيٍّ تحدٍّ سياسي داخلي لو انفسح المجال أمام انفتاح ديمقراطي. طبعاً كان عبد الناصر شديد التخوف من ظروف الحرب الباردة واسقاطاتها على الداخل فيما لو ارتخت القبضة الناظمة، لكن تنظيمات الثورة الشعبية المتعاقبة كانت تستطيع أن تضحى أكثر حيوية و«شعبية» ومردوداً فيما لو حوت «منابر» متعددة تتيح المجال للتيار الديني والتيار الماركسي والتيار الليبرالي الوطني جنباً إلى جنب مع التيار القومي الاشتراكي لتعبر عن نفسها وتدلي بدلوها في عملية المشاركة الشعبية، ولو أن مؤسسات النظام «الديمقراطية» مثل مجلس الأمة أعطيت المجال لتكون جهة رقابة ومساءلة فعالة تتجاوز طبائع الديكور.

وكان ممكناً بل واجباً تفادي الصدام مع «الاخوان المسلمين» لو أن قيادة الهضيبي لم تخطئ الحساب وتتصور أن الثورة ثورتها وأنه ما على حفنة ضباط يوليو (والعديد منهم كانوا أساساً من «الإخوان» في فترة سالفة) إلا أن يكونوا جسراً لعبور «الإخوان» إلى الحكم. دعونا لا ننسى أن عبد الناصر اجتذب إلى صفه العديد من قيادات «الإخوان» وحتى من جهازهم السري المسلح، بل وصل بهؤلاء الأمر أن ثاروا على الهضيبي واقتحموا مقر المركز العام في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٣، بل بقي الكثير منهم متعاونين مع الثورة حتى بعد صدام المنشية. أنا لا أظن أنه كان هناك من سبيل لتفادي

الصدام مع عقلية مهيمنة على الاخوان مثل عقلية الهضيبي. طبعاً ربما يصلح القول ان جهداً مكثفاً كان يجب بذله لتمكين خصوم الهضيبي من السيطرة على الاخوان وتوطيد حلفهم مع الثورة. طبعاً الصدام مع الاخوان لا يبّرر بحال من الأحوال الشطط الذي مارسته أجهزة الأمن معهم في المعتقلات والسجون لجهة انتهاك حقوق الإنسان. وبالنسبة إلى الشيوعيين، فهم شيع وفرق أكبرها حالف الثورة في مطلعها (حدتو) وعديدها الأصغر خاصمها بتهمة ارتباطها الأمريكي؛ وبالتالي، فالتقييم هنا ملتبس، لكن الصحيح ان حدتو وخالد محيي الدين ارتكبا خطأً جسيماً باصطفافهم ضد الثورة في آذار/ مارس ١٩٥٤ في وقت كانت فيه الرجعية المحلية على وشك الانقضاض على الثورة وكل ما تدعو إليه. لاحقاً وجدنا أن الماركسيين وجدوا مكانهم في النظام في الفترة ١٩٥٥ ـ ١٩٥٨ ثم ١٩٦٤ ـ ١٩٧٠. وكانت فترة القطيعة تلك المرتبطة بوجود نظام قاسم وحلفائه الشيوعيين في السلطة بالعراق.

في معرض التفسير وليس التبرير تبين أن تضخم دور المخابرات والمباحث كان مدعاته هول التآمر الخارجي والداخلي على الثورة وبالتحديد منذ عام ١٩٥٥. ثم لنتذكر أن جهاز المخابرات العامة الذي أنشأته الثورة عام ١٩٥٣ كان «حزبها» السياسي المنظم والذي أفرز كادرات خدمت في شتى مرافق الدولة عبر فترة عبد الناصر. كانت المخابرات العامة قبل وبعد حرب السويس حاضرة في السياسات العربية والأفريقية عدا الداخلية، ثم كانت المباحث العامة أداة التحرك الجاهزة لوأد أي تحرك مضاد في الداخل، ثم في الخلفية كانت القوات المسلحة أداة التأمين الأخير. متى شهدت تلك الخريطة اهتزازاً ملحوظاً؟ منذ أكتوبر ١٩٦٥ وإعادة تفعيل «الاتحاد الاشتراكي» مصحوبة بنشوء ونمو منظمة الشباب وظهورهما كقوتين أساسيتين لحماية الثورة شعرت نحوهما القوات المسلحة بارتياب شديد.

خير الدين حسيب

أعتقد أنه من حق ثورة يوليو في حديثنا عن الديمقراطية أن نأخذ في نظر الاعتبار ظروف الخمسينيات والستينيات، حيث جاءت بعد تجربة ليبرالية قيل إنها فاشلة، وفي ظروف محيط عالمي معادٍ لها وخاصة بالنسبة إلى أمريكا وبريطانيا وفرنسا. ومع ذلك، فإن التجربة الليبرالية التي كانت موجودة ـ مع كل الملاحظات المتفق عليها ـ هي بالنسبة إليّ تشبه طفلاً مريضاً ومن أجل تخليصه من المرض قمنا بقتله بدل أن نخلصه من المرض ونبقيه حياً.

أعتقد أنه كان هناك خلل هيكلي في ثورة ٢٣ يوليو فيما يتعلق بالديمقراطية. القادة الذين أقاموا ديمقراطية في العالم الثالث، هم قادة كانوا يجمعون إضافة للأهداف العامة، وإضافة للرؤية، ثقافة ديمقراطية. نهرو هو ابن كامبريدج، وابن اتحاد الطلبة في كامبريدج وقد رضع الديمقراطية هناك. ففي كل يوم اثنين، يكون هناك نقاش في اتحاد الطلبة؛ حيث يأتي أحد الطلبة وإحدى الشخصيات العامة، ويجلسان كجلسة برلمان، فتجلس هيئة الاتحاد في الوسط، ويبدأ الطالب بتقديم الاقتراح المطلوب مناقشته، وبعد ذلك تتحدث الشخصية العامة. ويبدأ بعد ذلك النقاش. وفي نهاية المناقشات هناك ثلاثة أبواب للخروج، للذين يقولون «نعم» للاقتراح، وللذين يقولون «لا»، وللممتنعين عن التصويت، ثم تعلن النتائج في اليوم التالي. يضاف إلى ذلك أنهم يعلمونهم تداول المسؤولية، ففي كل فصل في السنة يتم انتخاب هيئة جديدة للاتحاد، ويتغير رئيس الاتحاد. لا أحد يبدأ بالترشيح لرئاسة الاتحاد، فمن خلال المناقشة يتعرف الطلبة على بعضهم ويبدأ بالترشيح كعضو عادي، وبعد فصل يرشح أميناً للسر، وبعدها نائب رئيس، وبعدها يرشح رئيساً. إنها مدرسة؛ ونهرو ابن هذه المدرسة. جاء بثقافته الديمقراطية هذه ليجعل من الهند بلداً ديمقراطياً. كذلك نيلسون مانديلا، ومن يقرأ كتاب ومذكرات نيلسون مانديلا، يجد سعة الثقافة والمعرفة لديه، وكان يمكن أن يكون مانديلا هو الآخر دكتاتوراً، لكنه تشبع بالثقافة الديمقراطية، وحقق الديمقراطية لجنوب أفريقيا عن طريق تحريرها من النظام العنصري.

أعتقد أن الخلل خللٌ هيكلي، وأن عبد الناصر بكل مزاياه القيادية كان ذا ثقافة عسكرية. فنحن لا نتعلم الديمقراطية لا في المدرسة، ولا في البيت، ثم يأتي منّا بعضٌ إلى المؤسسة العسكرية التي قوامها إما تأمر فتطاع، أو تُؤْمَر فَتُطِيع. فمن أين تأتي الثقافة الديمقراطية؟ قد يكون عبد الناصر مهتماً بالفقر، بالعدل، بالاستقلال. أما الديمقراطية فقد كانت بالنسبة إليه ـ هذا تصوري وقد أكون مخطئاً ـ ليست أولوية، وأنها متروكة إلى أن تنتهي من التغيير الاجتماعي والتنمية. أعتقد أن هذا هو الخلل الهيكلي عند عبد الناصر وعند بقية الحكام الموجودين، هذا إضافة إلى الظروف المحيطة بثورة يوليو حينئذٍ.

هناك سؤالٌ عن رأس المال المحلي، وهل كان ضرب رأس المال المحلي ضرورياً. أنا أعتقد أن عبد الناصر لم يبدأ بضرب الرأسمال المحلي، بل حاول أن يشجعه وحاول أن يمصّره، لكنه فقد الأمل. وهذا ليس تقصيراً من رأس المال المحلي، ولا تقصيراً من عبد الناصر. طبيعة النظام الذي كان موجوداً في

مصر أو العراق أو... كان يؤدي بالضرورة إلى هذه النتيجة: لا يوجد فصل للسلطات، لا يوجد تمثيل لأصحاب رأس المال في الجهاز التشريعي. وبالتالي، فرأس المال بطبيعته جبان، وبطبيعته يريد المحافظة على مصلحته، فلا يمكن أن يُقْدِمَ على مخاطرة. ومع ذلك، لا ينبغي أن ننسى أن عبد الناصر في الميثاق اعتبر الرأسمالية الوطنية جزءاً من تحالف قوى الشعب العاملة.

كمال الطويل

كانت كارزمية عبد الناصر من العوامل المغذية لرصيد الثورة في مصر والوطن العربي. أما أنها أتت بنتيجة عكسية بعد مماته وحتى في حياته فيجب هنا ذكر أمرين: أ- أن عبد الناصر كان آسراً للجماهير وأسيراً لها في آن. ب - أن حجم التهشيم والتشويه الذي تعرض له عبد الناصر بعد الرحيل على يد قوى الثورة المضادة في داخل مصر وخارجها يفسر بعض الالتباس الذي أحاط بدوره ومرحلته في عيون البعض ولحين من الزمان وليس شعبيته في حياته.

محسن العيني

كانت كاريزما محمد نجيب في أول عام للثورة سبباً مهماً من أسباب نجاحها وإسكات أي معارضة لها. وبعد ذلك كانت كاريزما عبد الناصر عاملاً مهماً غذّى من دون شك رصيد الثورة وصدقيتها مصرياً وعربياً. ولكن الاعتماد على هذه الشخصية الشعبية وحدها كان سبباً - ليُتْم الشعب وغيابه في حياته، وعجزه عن عمل أي شيء بعد رحيله.

خير الدين حسيب

لننتقل إلى السؤال المتعلق بمدى وجاهة أو عدم وجاهة سياسات ضرب الرأسمال المحلي في مصر.

محمد فائق

كان الرئيس عبد الناصر في الفترات الأخيرة - وفي مباحثاتنا مع بعض رؤساء الدول الاشتراكية - يراجع التجربة؛ وكان يركز على هذه النقطة، ويقول أخطأنا في تأميم بعض الشركات الصغيرة مثل مصانع النسيج في شبرا الخيمة، وشركات النقل... الخ.. وفعلاً كانت هذه هي قناعة عبد الناصر

الذي اقتنع بأنه لا مبرر لبعض التأميمات التي امتدت إلى القطاع الخاص الصغير.

كمال الطويل

سبق القول بأن الخيار الاشتراكي كان أساساً ضرورة تنمية وبالتالي فبعد أن أمم الرأسمال الأجنبي ما بين ١٩٥٦ ـ ١٩٦٠ وبعد أن استنفد الرأسمال المحلي فرصته لينشط ويقود عملية التنمية، كان منطقياً وصائباً أن يتم تأميم الرأسمال المتمصر والبنوك وشركات التأمين والصناعات الاستراتيجية وشركات التجارة الخارجية والمرافق والتعدين والقطن. لكن التغول الذي تم بين ١٩٦١ ـ ١٩٦٤ والذي شمل معظم الصناعات ومعها شركات التجارة الداخلية والسينما والنشر والمقاولات والمطاحن والمضارب وخلافه كان على قدر من الخطأ فادح. لنذكر أن **الميثاق** رسم حدوداً واضحة لمجالات القطاعين العام والخاص لكنها سرعان ما خرقت بعد أقل من عام ونصف (آب/أغسطس ١٩٦٣) وجرى تجاوزها بكثير وخلافاً لنص **الميثاق** وروحه. طبعاً هذا أوصل الدولة بتسارع شديد إلى أن تضحي المعيل الأساسي للمواطن والذي عليه الاتكال، وهو بالتالي قاد إلى تواكل سياسي أسلس القياد للحاكم من دون كثير اكتراث رغم محبته له وقناعته به... نعم حصل تطرف شديد في مدى التطبيق الاشتراكي... بلا لزوم.

محسن العيني

ضرب رأس المال المحلي أو تحجيمه كان ضرورياً. أما تحويل الدولة إلى مالك وحيد فلم يكن ضرورياً، بل كان سبباً في سيطرتها على حياة المواطنين الذين فقدوا، بعد ذلك، كل قدرة على التعبير والاعتراض، بل ساعد هذا أيضاً على انتشار الانتهازية والنفاق.

أحمد بيضون

أريد أن أضيف تشبيهاً أجده مفيداً لتوضيح الصورة فيما يتعلق بمسألة الكاريزما. أعتقد أن الفارق بين القيادة الكاريزمية والقيادة الديمقراطية، يشبه الفارق بين السحر والعلم. في العلم، يُفْتَرض تقدير السلسلة السببية المفضية إلى نتيجة ما، وبالتالي، يُفْتَرض أن تؤخذ بعين الاعتبار عناصر هذه السلسلة وترابطها فيما بينها حتى يمكن الحصول على نتيجة. في السحر النتيجة يُحصل

عليها بممارسات ليس لها بها علاقة سببية، إنما هي شبه علاقة (Analogy). فإذا كان الشخص طويلاً وعريضاً ومهيب الطلعة، يوحي بالقوة، وهذا إيحاء سحري. إذ ليس للأمر أية علاقة بوجود قوة فعلية. لذلك فإن وجود الكاريزما وممارستها يعفيان من المراقبة الفعلية لما يجري في المجتمع. وبالنتيجة، كل كارثة تحصل لاحقاً تعتبر مفاجأة كاملة كما كانت مفاجئة هزيمة ١٩٦٧، وكما كانت قبلها مفاجئة تلك الحصيلة العسكرية لمواجهة ١٩٥٦ التي لم تكن حصيلة إيجابية مطلقاً كما أوحى بذلك الإعلام. عام ١٩٥٦ ما أنقذ الموقف هو الصمود الشعبي وليس المواجهة العسكرية، فضلاً عن التدخل الأمريكي، وهذا أمر معروف على صعيد السياسة الدولية. شخصياً لا أميل إلى تهنئة الأمة العربية بكاريزما عبد الناصر.

خير الدين حسيب

السؤال ٢٧ يطالبنا بتفسير لأسباب هزيمة ١٩٦٧.

كمال الطويل

كان قرار عبد الناصر بسحب القوات الدولية يوم ١٤ أيار/مايو ١٩٦٧ واحداً من أشد قراراته خطأ. تحول الخطأ إلى خطيئة بقراره إغلاق خليج العقبة يوم ٢٢ أيار/مايو. لماذا أقول ذلك؟ لأن هذين القرارين عكسا خروجاً سافراً عن نهج التنائي عن المواجهة الشاملة مع إسرائيل قبل امتلاك السلاح الصاروخي والذري وقبل إنجاز خطتين خمسيتين للتنمية. لماذا فعل عبد الناصر ذلك؟ لأنه شعر أن الولايات المتحدة تطبق الخناق عليه منذ مطلع ١٩٦٥ بالتآمر والحصار والضغط وباستنزافه في اليمن وكذلك بتنظيف المسرح الدولي من حلفائه: سوكارنو وبن بله ونكروما، وبإطلاق يد ملك السعودية الجديد في الدعوة لحلف إسلامي يسحب البساط من تحت أقدام حركة القومية العربية. كل هذه العوامل، إضافة للمزايدة السورية المتحالفة مع «فتح» أوصلت عبد الناصر إلى القناعة بأن تصعيد الموقف نحو إسرائيل هو وسيلة رابحة لتوجيه ضربة استراتيجية نوعية لراعيها الأمريكي بعد تعزيز مواقعه في المنطقة وإعادة ترتيب الأوراق لصالح حركة القومية العربية، وهو ما عنى التخلي عن حذره الشديد من المواجهة السابقة لأوانها. إلى ماذا استند عبد الناصر في مخاطرته المفتوحة حينها؟ إلى قناعة لديه بأن جيشه يستطيع خوض معركة دفاعية ناجحة في سيناء وظهره للمضائق، وأن «التسخين» سيسبب نوعاً من التكافؤ في ميدان القتال

يسمح للعامل الدولي بالتدخل لإيقاف القتال والتوصل إلى تسويات تعزز الوضع العربي: مثال ملف القضية الفلسطينية ـ قرار التقسيم وقرار العودة. لم يكن منطقياً أن يقتنع عبد الناصر بقدرات جيشه على خوض معركة متكافئة وهو يعرف تواضع كفاءة قيادته التي طالما حاول تقليم أظافرها وتبديل بعض مكوناتها منذ عام ١٩٥٧. هذه **نقطة**، **والنقطة الأخرى** بالتبعية هي أنه كان لا بد له من تغيير هذه القيادة إذا عقد العزم فعلاً على مواجهة قبل أوانها. ثم هذا يأخذنا إلى أن مسألة تغيير القيادة العسكرية كانت واجبة غداة الانفصال السوري وكانت أيسر بكثير منها قبله أو بعده. ولم يكن هناك مبرر لعبد الناصر في الخشية منها حينها، فالشعب معه والمشير في حال انكسار. ثم إن ممارسات المشير وبطانته في سوريا تنذر بويلات إن تركت بلا لجم. لذلك كله وطالما أن شرعية أي نظام تقوم أساساً على قدرته على حماية حدود وطنه ـ من عدمها ـ فإن عبد الناصر هو المسؤول الأكبر عن هزيمة ١٩٦٧ لأنه رئيس النظام ولأنه هو الذي حارب بقائد عسكري كان يعرف مثالبه وكان عليه عزله بأي سبيل ولم يفعل. إذن سبب خسارة حرب ١٩٦٧ هو سوء التقدير الاستراتيجي ـ فهي بكلمة واحدة الحرب غير المرغوبة ـ متزاوجاً مع سوء القيادة العسكرية. دعونا نرى كيف عالج عبد الناصر موضوعة الجيش بعد ١٩٦٧ فجعل منه جيشاً محترفاً مقاتلاً مدرباً تسوده الحرفية والعلمية، وكيف كانت سنتي ١٩٦٩ و١٩٧٠ أفضل سنوات المواجهة العربية لنستنتج أن هذا النهج لو ساد قبلها لما حدثت فضيحة ١٩٦٧، وكيف أن الهزيمة على بشاعتها لم تكن نهاية الكون ولا خاتمة المطاف.

منذر سليمان

سأطرح أمراً في عرض السؤال: يهمني جداً أن أعرف من الأحباء الموجودين الذين عاصروا مرحلة ١٩٦٧، بَعْضَ التفاصيل، وأن يجيبوا إجابات سريعة عن السؤالين ٢٧ و٢٩، وخاصة أولئك الذين كانوا على صلة بعبد الناصر لأننا حتى الآن لم نتعرض لهذين الموضوعين. فقد لا يكون سبب الهزيمة سوء الإدارة العسكرية والتقدير السياسي فقط، وإنما الاثنان معاً وغير ذلك. وبالتالي، فالسؤال الذي يطرح نفسه هو: رغم وقع الهزيمة، ورغم ما حصل من ردات فعل بعد خطاب عبد الناصر بالتنحي والعودة، هل تم التعامل بصورة منطقية ومعقولة مع هذه التجربة وخلال هذه الفترة إلى حدود حرب الاستنزاف؟ هل كانت هناك خيارات أخرى ممكنة بهدف عدم تمكين هذه الهزيمة من أن تترسخ بالطريقة التي ترسخت بها طالما أنها هزيمة ناجمة عن معركة كلاسيكية؟

خير الدين حسيب

الأخ منذر، لقد كُتب عن موضوع ١٩٦٧ الكثير. الآن توفر الكثير من الوثائق البريطانية والأمريكية بعد مضي هذه الفترة. فمن الصعب الدخول في تفاصيل، لكن كانت هناك مجموعة عوامل منها أنه كان هناك اعتقادٌ بعدم حصول هجوم، وطلب من مصر ألا تبدأ بالهجوم. هناك ثغرة أخرى كبرى هي أن عبد الناصر اكتشف قدرات عبد الحكيم عامر في سوريا واليمن، وهي قدرات تشير إلى انه لا يصلح لقيادة الجيش؛ ومع ذلك، فالسؤال هو: **لماذا أبقى على عبد الحكيم عامر؟!** لقد سَمِعْتُ عن هذا السؤال إجابتين من أشخاص قريبين جداً. بعضٌ يقول إن عبد الناصر وعبد الحكيم عامر كانا مثل الاخوة، وعلاقتهما علاقة وثيقة جداً، وبالتالي كان من الصعب على عبد الناصر أن يتخلى عن المشير. وأنا لا أقبل بهذا في القضايا العامة وفي هذا النوع من العلاقات. وبعض آخر يقول ان عبد الحكيم عامر ومعه شمس بدران كانا يسيطران على الجيش بحيث لم يكن عبد الناصر متأكداً أنه لو نحى عبد الحيكم عامر سيتقبل الجيش هذا.

الآن توفرت وثائق عن التخطيط للإجهاز على ثورة عبد الناصر، وعن أنَّ القوى الخارجية كانت تعمل من أجل ذلك بشكل كبير. لدي وثيقة أمريكية تتحدث عن موقفها من اتفاق ١٧ نيسان/أبريل ١٩٦٣ ما بين مصر وسوريا والعراق، والأمر فيها مرعب ومخيف!

محمد فائق

بالنسبة إلى العلاقة التي جمعت عبد الناصر بالمشير، هذه علاقة معقدة جداً، وقد سمعت هذا الكلام من عبد الناصر شخصياً، قاله في مجلس الوزراء. إنه يعتبر أن الخلاف الذي وقع في مجلس الرئاسة كان عام ١٩٦٢، لأنه كانت هناك مراجعة لموقف الجيش والقيادات الموجودة في الجيش، وبالذات دورها في عام ١٩٥٦، وكان مطلوباً تغيير جميع هذه القيادات بما فيها قيادات السلاح الجوي. وأكثر من هذا، وضع مشروع على أن تكون ترقية كل من يحمل رتبة عميد وما فوق من مسؤولية مجلس الرئاسة. وهنا اعترض عبد الحكيم عامر وذهب إلى الصعيد غاضباً. من هناك أعلن المنشور الشهير الخاص بالديمقراطية، وبدأ الضباط يلتفون حوله.

دور عبد الحكيم عامر في الجيش كان مطلقاً. وهو كان شخصية

كاريزمية داخل الجيش، وشخص لديه صفات كثيرة من وفاء وشجاعة. وهنا تنبه عبد الناصر إلى ان استمرار هذا الموضوع يمكن أن يكون مبعث خطر، وتحليل عبد الناصر شخصياً يقول: في هذا اليوم حدث انقلاب نصفي أو جزئي في مصر. على أثره انفرد عبد الحكيم بالجيش تماماً وترك الحياة المدنية، أي لم يكن يتدخل في القرار السياسي، لدرجة أننا كنا حين تتم احتفالات بين الزملاء ومنهم بعضٌ مِنْ دفْعَتِنَا، كنا لا نحضر هذه الاحتفالات خوفاً من أن يشكل الأمر حساسية لعبد الحكيم عامر، وقد يظن أننا ندخل ونتدخل في الجيش. هذا أحد الأسباب، طبعاً الفترة هذه من ١٩٦٢ ـ ١٩٦٧ دامت وقتاً طويلاً جداً.

لقد حضرت عدة اجتماعات بوجود شو إن لاي، فقد جاء شو إن لاي إلى مصر وبقي ١١ يوماً، وكان قد أتى عام ١٩٦٤ في زيارة رسمية وبعدها كان مؤتمر التضامن الأفريقي ـ الآسيوي الذي سيعقد في الجزائر. ولكن وهو في مصر حدث انقلاب بومدين. فذهبنا إلى الإسكندرية وكنا نجتمع يومياً في المعمورة عند الرئيس. أقول هذا لأن السؤال طرح: لما لا تعملون أحزاباً؟ والرئيس شرح الحساسية الموجودة في الجيش. وأعتقد أن ما حصل في الجزائر يومها من الأشياء التي أخافته، لأنه وهو يحلل لشو إن لاي ما حدث قال: إن العلاقة بين المدنيين والعسكريين علاقة معقدة جداً. فالقضية بقيت قضية حساسة، وفي الوقت نفسه كانت العلاقة تضمن أن عبد الحكيم عامر لن يتخطى حدوده، وكان هناك تصور أنها مع الوقت ستحل، لكن هذا الوقت لم يأت.

هذا ليس تبريراً، لكنه تفسير لما حدث.

أما عن ٥ حزيران/يونيو، أنا لن أدخل في تفاصيل. ولكن كما أرى إن حرب حزيران/يونيو كانت مدبرة، وواضح من الأوراق كيف رتبت. ففي عام ١٩٥١ أقفل خليج العقبة ولم يعتبر الأمر عدواناً. وعبد الناصر لم يكن يرغب في سحب القوات من شرم الشيخ، نحن طالبنا بسحبها من الحدود، ولكن رالف باتش مساعد الأمين العام وهو أمريكي، هو الذي حرك الموضوع، وهو من رفض.

ولو سمعتم راديو عمان، وقد كنت وزيراً للإعلام، لوجدتم أنهم ليل نهار كانوا يذيعون: الجيش المصري محتم وراء القوات الدولية. ليلاً نهاراً، كانت العملية تُدفع دفعاً إلى هذا الموضوع.

المفروض كما يعلم الجميع أن أية أزمة يتم حلها سلمياً، كما حدث في العراق، وحدثت محاولات كثيرة قبل حرب الخليج الثانية. إلا أنه في هذه الأزمة على وجه التحديد، عبد الناصر لم يقفل الباب إطلاقاً، لأنه عندما جاء يو ثانت إلى مصر قبل عبد الناصر جميع ما طلبه يو ثانت، لدرجة فاجأت يو ثانت نفسه. ومما طلبه على وجه التحديد، أن تمتنع مصر عن تفتيش السفن خلال فترة زمنية معينة، وفي الوقت نفسه إسرائيل لن تمرر أي مراكب. وافق عبد الناصر على هذا الطلب، على أساس أنه يعطي فرصة للحل السلمي. نائب رئيس الجمهورية زكريا محيي الدين حدد له موعداً للذهاب إلى واشنطن، ووافق جونسون وهو يعلم كما ثبت من الوثائق بتاريخ الضربة. أيضاً بعض الأسرى الذين أسروا كان معهم خريطة استكشاف الكتروني. في ذلك الوقت لم يكن لدى إسرائيل استكشاف الكتروني، ومعنى هذا أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تساعد في هذه العمليات. كل هذه كانت ظواهر على أنها كانت مصيدة مدبرة، وأن الحرب كانت ستتم.

خير الدين حسيب

هناك مسؤولية في أن يقع أحدهم في المصيدة.

محمد فائق

أنا أشرح، ولا أبرر، لقد كان هناك فعلاً تدبير للعملية كلها. وهناك خروق الموازين الدولية، مفترض أن أي أزمة تحل سياسياً، ولم يحدث هذا.

خير الدين حسيب

بقي السؤال الأخير **(تعيين السادات نائباً)** فقضية تعيينه لغز كبير. قيل إن عبد الناصر كان في المغرب، وكان هناك حديث عن محاولة لاغتيال عبد الناصر من قبل الجنرال أوفقير. ولكن، لماذا أبقاه بعد رجوعه من قمة المغرب. ماذا لو عُيِّنَ علي صبري؟ تصوروا يا اخوة ـ مثلاً ـ علي صبري نائباً لرئيس الجمهورية فخلف عبد الناصر. كيف كانت ستختلف الأوضاع؟

عبد الناصر يعرف السادات جيداً، ويعرف أنه ليس مؤهَّلاً لأي دور سياسي. ويروي محمد حسنين هيكل الكثير الكثير عن نوع شخصية السادات حينما يكون أمام عبد الناصر. ومع ذلك، ما زال يحيّرني ـ حتى الآن ـ قرار

تعيينه نائباً، وعدم إلغاء القرار بعد قمة المغرب. ولقد سألت كثيرين من الأصدقاء المقربين لعبد الناصر عن أسباب ذلك كله ولم أَتَلَقَّ جواباً مقنعاً حتى الآن. فهل لديك ما تقوله في هذا الموضوع أخي محمد؟

محمد فائق

عندي ولكن لا أستطيع الكلام في هذا الموضوع، ولا تسجيله ولا نشره.

كمال الطويل

الاجابة تحتاج إلى فحص الخلفية التاريخية لهذا القرار: انعدام شعبية السادات بين كوادر الاتحاد الاشتراكي، ضعف خبرته التنفيذية، طاعته المطلقة للرئيس، دوره السابق في التورط بحرب اليمن، سلوكياته المشوبة مثل اقترابه الشديد من أمراء الخليج وعطاياهم له، احتسابه في مرحلة ما قبل ١٩٦٧ على أنه من حاشية المشير. ثم هناك ترئيسه على لجنة تيسير شؤون الرئاسة، عند إصابة عبد الناصر بالاحتشاء القلبي الأول في أيلول/سبتمبر ١٩٦٩ وإنابته في الفترة ذاتها ليمثل عبد الناصر في مؤتمر القمة الإسلامي بالمغرب، ثم ترئيسه على وفد يطلب من السوفيات المزيد من السلاح (فوزي ورياض) مطلع أيلول/سبتمبر ١٩٦٩، ثم وصول الملك فيصل في زيارة للقاهرة عشية قمة الرباط العربية، ثم التخطيط لزيارة موسكو بعد القمة (وفي ضوء إخفاق مهمة السادات هناك). جذر المسألة هو مرض عبد الناصر القلبي الأول في أيلول/سبتمبر والذي جعله يفكر في مسألة الإنابة والاستعانة، بل الاستخلاف. بعدها هناك منحيان: **الأول** استراتيجي يشير إلى محاولة ترييح السعودية وعبرها الولايات المتحدة متزاوجة بتخويف السوفيات ليحصل منهم على ما يريده من سلاح، **والثاني** إجرائي يبغي قسطاً من الراحة من أمور الرئاسة العادية للتفرغ للشأن الاستراتيجي، ولذلك اختار «أضعف» الأقوياء ليكون محاطاً بجهات عديدة قوية تحفظ التوازن. ظني أن المنحيين تزاوجا في فكر عبد الناصر ليشكلا حيثية القرار. وكان يخشى من الرجل الثاني القوي، ومن هنا السادات وليس زكريا محيي الدين أو علي صبري، وكان يجد في السادات بعض «المزايا» التي قد تنفع في العلاقات الاقليمية والدولية من دون الحاجة للاعب قوي. أساساً يجب تذكر أن عبد الناصر لم يكن يخطر في باله أنه قريب من الموت حتى بعد إصابته

القلبية الأولى، وهو لذلك لم يأخذ في الاعتبار أن المؤقت والموقوت قد ينقلب إلى دائم وإلى منقلب.

محسن العيني

السبب هو أنه كان الوحيد الباقي من أعضاء مجلس قيادة الثورة، إلى جانب حسين الشافعي، وكان خفيف الظل ربما. . .

المحور الثالث

مستقبل أهداف ثورة يوليو

خير الدين حسيب

ننتقل إلى المحور الثالث والأخير من حلقة النقاش، المتعلق **بمستقبل أهداف ثورة يوليو التي طرحتها على نفسها، وهل ما زالت أهداف الحاضر والمستقبل؟** وللتنويه فقط، كان عمل المركز خلال العشر سنوات الأخيرة، مركزاً حول موضوع إعداد الدراسات اللازمة **للمشروع الحضاري النهضوي العربي**. في السنة الماضية عقدنا ندوة في فاس حول المشروع الحضاري العربي. وحرصنا قدر الإمكان على أن لا يكون هذا المشروع للتيار القومي فقط، ولكن للتيارت الثلاثة الرئيسية في الأمة: التيار القومي، والتيار اليساري، والتيار الاسلامي الوحدوي العروبي. وحاولنا تمثيل هذه القوى من خلال الأوراق والتعقيبات والمناقشات، وكان هناك أكثر من ١٠٠ مشارك. ونشرت الأبحاث والمناقشات. ثم أعددنا فريق عمل لوضع تصور أولي لهذا المشروع، ووزعنا العمل. وسيكون لدينا اجتماع أولي. وبعدها توزع المسودات على الجميع. أما المسودة الأولى فسيتم ارسالها إلى حوالى ٢٠٠ أو ٣٠٠ من السياسيين والمفكرين، وستوضع على الانترنت لمن يريد الاطلاع أو التعقيب عليها. وستقام ندوات قطرية على مختلف المستويات لمناقشتها، والحصيلة النهائية ستكون أمام اجتماع فريق العمل لمناقشتها بشكل نهائي، ثم إعلان المشروع ونشره. وإذا جاز لي تعريفه، فهو مشروع يأخذ بالأهداف السياسية لثورة يوليو، مع إضافة هدف الديمقراطية إلى أهدافه، وعدم المقايضة ما بين هذه الأهداف.

أحمد بيضون

أعتقد أن العناوين المعددة في السؤال، لم يعد يمكن اعتماد أيّ منها

بداهة، أي بلا سؤال عن معناه ومناسبته في عالم اليوم. ماذا نعني اليوم بالتنمية المستقلة؟ وهل هذه عبارة مناسبة لهدف مطلوب من دولة ما، من مجتمع ما؟ ماذا تعني اليوم العدالة الاجتماعية؟ هل للوحدة العربية اليوم معناها نفسه الذي كان لها في الخمسينيات والستينيات؟ ما الذي يمكن أن نسميه استقلالاً وطنياً أو قومياً اليوم؟ وأما الثورة الثقافية، فهي عبارة تحمل إرثاً صينيّاً تحول بعد انقضاء عهده بزمن إلى فضيحة. بالتالي كل العناوين نحن لا نملك الآن على ما أعتقد التعريف المناسب لها في عالمنا الحاضر، أو البديل منها إذا كان يجب استبدالها بغيرها. عملية التعريف هذه هي عملية شاقة وعالمية، ولا يمكن لأشخاص أن يجترحوها. هذه العملية في نظري هي العملية الجارية اليوم والتي ستستغرق وقتاً في حركة العولمة، وفي حركة مناهضة العولمة. بهذه المواجهة يجري البحث عن الصيغ البديلة من هذه الصيغ، أو عن المضامين الجديدة لهذه الصيغ.

محسن العيني

بقي من الثورة السد العالي، وأراضي الفلاحين، وحقوق العمال، ومؤسسات الثقافة و«حديث» العروبة.

هلال خشان

هذه عناوين دخلت في أدبيات الذاكرة العربية، لا بد لهذه الأدبيات من أن تنمو وأن يضاف إليها الكثير. ومما لا شك فيه أن المستقبل بتفاعلاته ونتائجه سيضيف إليها الكثير. وآمل أن يأتي اليوم الذي نستطيع فيه أن نحدد أهدافنا ومسارنا.

عصام نعمان

في ضوء كل الوقائع والعوامل والإنجازات التي ذكرنا، ماذا تراها غيّرت ثورة عبد الناصر على المستوى العربي، وماذا تبقّى منها؟

لعلها أنتجت خمسة إنجازات رئيسة:

الأول، انها أعادت الاعتبار لمطلب الوحدة العربية وجسدته بالملموس في صيغة «الجمهورية العربية المتحدة» بعد قرون من التجزئة والخضوع لنير قوى أجنبية أو معادية. ولقد ترك هذا الإنجاز أثره في النفس العربية كما في

العقل العربي، فترى اليوم القوى القومية الحية حريصة على التعبير عن تقديرها لهذا الإنجاز وتصميمها على إعادة إنتاج صيغة جديدة للوحدة أو الاتحاد من خلال الاحتفال بعيد وحدة مصر وسوريا في ٢٢ شباط/فبراير من كل عام وتجديد العهد على بناء وحدة جديدة. كما تسعى النخبة الملتزمة إلى تحقيق هذا الهدف بالعمل من خلال مراكز البحوث والدراسات في شتى أنحاء الوطن الكبير، ولعل أبرزها وأغزرها إنتاجاً مركز دراسات الوحدة العربية.

الثاني، جعلت حركة عبد الناصر من قائدها مرجعية للجماهير العربية. فقد تحوّل عبد الناصر في مرحلة الخمسينيات والستينيات إلى ظاهرة عربية محركة وموّحدة في طول الوطن العربي وعرضه. بل أضحى عبد الناصر، دونما مغالاة، قائد الأمة من المحيط إلى الخليج، ورئيس الرؤساء العرب، القدير والقادر على جمعهم والتنسيق بينهم، وتوجيه القدرات العربية في مواجهة القوى الخارجية الطامعة. هذا الإنجاز لم يبق منه، بعد غياب عبد الناصر، شيء يذكر سوى ما لمصر، كبرى الدول العربية، من تأثير وازن نسبياً في المنطقة.

الثالث، أعطت حركة عبد الناصر الدول العربية، كما دول العالم، فكرة ومثالاً عن وزن العرب وفعاليتهم الدولية عندما يتحررون ويتحدون. ففي حرب السويس، هبت الجماهير العربية، كما معظم الحكومات العربية والكثير من الشعوب والحكومات في شتى أنحاء العالم، إلى التضامن مع مصر الثورة بالقول والفعل، وما زال معاصرو تلك الحرب يذكرون، بكثير من الاعتزاز، كيف سارع العرب من أنصار عبد الناصر إلى ضرب الأنبوب الناقل للنفط العراقي (شركة «آي. بي. سي» قبل تأميمها طبعاً) عبر الأراضي السورية لقطع توريد هذه المادة الاستراتيجية إلى دول العدوان. ولعل مدلول هذا الحدث ما زال حياً في نفوس الجماهير كما لدى بعض الحكام، إذ نسمع بين الفينة والأخرى من يدعو إلى استخدام سلاح النفط في المعركة ضد الولايات المتحدة وإسرائيل. وكانت المملكة العربية السعودية بقيادة الملك فيصل بن عبد العزيز قد عبّرت، خلال حرب ١٩٧٣، عن تضامنها الفعلي مع مصر وسوريا في حرب تشرين ومعركة عبور قناة السويس بقطع إمدادات النفط. وبعد هذا الحدث الكبير بنحو ثلاثين عاماً كرّر الرئيس العراقي صدام حسين التدبير نفسه بقطع النفط لمدة شهر كامل بعد الهجمة الصهيونية الشارونية على الشعب الفلسطيني.

الرابع، أعطت حركة عبد الناصر الشعور بالكرامة بعد انتصارات حرب السويس، وقيام الجمهورية العربية المتحدة، ونصرة ثورتي الجزائر واليمن، وتأسيس حركة عدم الانحياز. وهو شعور افتقده العرب كثيراً وطويلاً في ظل سيطرة القوى الاستعمارية على الأراضي والموارد العربية. صحيح أن هذا الشعور تبدد بعد غياب عبد الناصر وتوالي الانتكاسات والمآسي، إلاّ أن مذاقه ما زال عالقاً في قلوب الجماهير التي استعادته، لبعض الوقت، مع النصر في معركة العبور (عام ١٩٧٣) ومع كل عملية استشهادية مدوية ضد القوة العسكرية الصهيونية العنصرية الغاشمة.

الخامس، أسست حركة عبد الناصر في الحياة العربية قاعدة جديدة هي أن التواصل بين أفراد الشعب العربي وجماعاته في شتى أقطاره لم يبق محصوراً بالحكومات وحدها، إذ تخطى الحكومات ليتوسل بشخصية عبد الناصر القيادية ومن ثم بالأفكار القومية والتحررية التي ينهض بها غيره بعد غيابه من قيادات وحركات وأحزاب ومؤسسات أدواتٍ للنضال في سبيل الحرية والتحرر والعدالة والتنمية وتحرير فلسطين وتحقيق صيغة وحدوية أو اتحادية بين الدول العربية والتحولّ من الدولة الاستبدادية إلى الدولة الديمقراطية.

هذا الإنجاز ما فتىء مؤثراً في الحياة العربية المعاصرة، وما فتىء الأحرار والوحدويون والمجاهدون في سبيل تحرير فلسطين يستلهمون من جمال عبد الناصر، المفكر والمناضل ورجل الدولة، الكثير من الزاد الفكري والعملي في معارك المواجهة مع أعداء الأمة وفي معارك مجاهدة النفس من أجل التصحيح والارتقاء.

ماذا يمكن إضافته إلى رصيد ثورة يوليو؟ إنها **ثلاثة** مستلزمات ضرورية:

المستلزم الأول، بناء **المشروع النهضوي العربي** الذي يأخذ مركز دراسات الوحدة العربية وأركانه ومساندوه على عاتقهم أمر وضعه وتطويره وتظهيره إلى حيز الواقع. غير أن نجاح هذا المشروع وملاءمته للحياة العربية يبقى مشروطاً بأن يبقى دائماً موضع تنقيح وتصحيح وتطوير.

المستلزم الثاني، تعميم تقرير الأمم المتحدة حول التنمية الإنسانية باستفتاء النخب الملتزمة في شأنه وبث آرائها وتعليقاتها وانتقاداتها وتقويماتها في هذا المجال، وعقد مناقشات حية في مواضيعه كلها في كل أنحاء الوطن الكبير.

المستلزم الثالث، تنشيط دور النخب الملتزمة في مختلف مجالات الحياة

العربية من خلال المؤسسات الديمقراطية الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

محمد فائق

الحقيقة أن ما قاله الأخ عصام كاف. ولكن فعلاً حدث تطور ودراسات كثيرة جداً. لكن هذه التعبيرات مثل «التنمية المستقلة» يمكن أن نستبدلها بعبارات مثل الاعتماد الذاتي على النفس.. بغض النظر عن الاسم، ولكن ما يجب إضافته والتأكيد عليه تماماً هو الديمقراطية واحترام حقوق الانسان. هذا موضوع بالغ الأهمية ويجب بالتالي إعطاؤه أهمية خاصة.

كمال الطويل

سبق لي القول إن قيمة يوليو عبد الناصر الأساسية هي في كونه إشارات ووعود للمستقبل تنبئ أن الأمة قادرة على النهوض والتوحد وامتلاك زمام مقدراتها. كان عبد الناصر رائداً في تغيير خريطة المنطقة الجيواستراتيجية وفي بدء أول عملية تنمية خُطّطت وفي شق خطوات التغيير باتجاه العدل الاجتماعي وإعادة توزيع الثروة، وفي نصرة حركات التحرر في العالم الثالث، وإرساء مفهوم عدم الانحياز ليكون معسكره مشاركاً في صنع القرار العالمي، وفي إخراج العالم العربي من مناطق النفوذ وتوكيد إرادته المستقلة وفي الخروج إلى الحداثة المهتدية بالأصالة. هذه الحمولات كلها مع تكييفها للتغيرات الراهنة هي ما تحتاجه الأمة اليوم، أليس كذلك؟ قد يقول قائل كانت يوليو في العصر الصناعي ونحن الآن في عصر المعلوماتية والعولمة وبالتالي فمفاهيمها انقضت وولت. والإجابة (وهي عسيرة في عجالة) أن الأمة الآن تعيش عصر عودة الاستعمار بكل أشكاله، وأن خروجها من هذا العصر والانعتاق منه فضلاً عن النهوض والارتقاء يستلزم بالضرورة تبني السعي للوحدة العربية بدءاً من التضامن الجاد ووصولاً إلى الشكل الدستوري الاتحادي، ويستلزم بالضرورة التصدي لمهام الاستقلال الوطني والقومي وكنس الهيمنة الأجنبية وتوابعها والتصدي للمشروع الوظيفي الصهيوني (بأشكال شتى)، ويستلزم بالضرورة انتهاج تنمية معتمدة على الذات تخرج المنطقة من إسار الانتهاب والتبعية وتجمع شظاياها في كل متكامل يملك قراره، ويستلزم بالضرورة كفالة تسيد مفهوم العدل الاجتماعي على سياسات الحكومات داخل أقطارها ومنع سيطرة طبقة بعينها على المجتمع وعبره الدولة، ويستلزم بالضرورة عملية تجدد

حضاري (أنا غير سعيد بتعبير الثورة الثقافية) جذرية تعيد النظر في العلاقة بين العروبة والاسلام وبين الاسلام والعلمانية، بين الاسلام والعلم، وتشجع فقهاً مجدداً مستنيراً يكون صلة الوصل بين منظومة الاسلام وبين العصر، وتفتح أبواب إصلاح ديني من داخل حياض الاسلام ومتفاعل مع قيم الحداثة والتنوير.

استمرت ثورة يوليو قرابة الثمانية عشر عاماً وانتهت عام ١٩٧١، وبالتالي فهناك ثلاثون عاماً ونيف من حكم الثورة المضادة في العالم العربي كله أو جله، ومن هنا الحاجة الماسة إلى مشروع نهضوي عربي يهتدي برحلة يوليو وميثاقها ويستفيد من خطاياها ويتكيف مع ما استجد من معطيات بعد ثلث قرن من ضربها.

عبد الرحيم مراد

تدور أسئلة حلقة النقاش حول تقييم ثورة يوليو، وتحديد حصيلتها، واستخلاص دروسها. ومن هذا المنظور يبدو أن هناك تداخلاً بين أسئلة **القسم الأول** من ورقة العمل، بعنوان: **«سياق ثورة يوليو وبرنامجها»**، وكذلك بين أسئلة **القسم الثاني** من الورقة، بعنوان: **«من أجل مراجعة تجربة الثورة»**، والأكثر أهمية يتمثل في تكرار الأسئلة ذاتها أو بموضوعها في كل من القسمين، ومن أمثلة ذلك: السؤالان رقما (٣ و٢٣) حول الاخوان المسلمين، والسؤالان رقما (٥ و٢٦) حول التحول الاشتراكي والتنمية، والسؤالان رقما (١٠ و٢٨) حول مواجهة الانفصال عام ١٩٦١. وفضلاً عن ذلك هناك مجموعة من الأسئلة حول ثورة يوليو من المعتقد أن هناك ما يمكن تسميته «الاجابات النهائية الوافية» حولها، بحيث لا يتصور أنها لا تزال محل جدال بعد مرور خمسين عاماً على قيام الثورة، وفي مقدمتها السؤال الأول: لماذا يطلق على ثورة يوليو نعت «الثورة».. لا «الانقلاب العسكري»؟ فهذا هو حكم التاريخ على أي حال، وكذلك السؤال الثاني: هل كان لدى الثورة وزعيمها برنامج سياسي مكتمل وجاهز عند قيام الثورة؟

لذلك قد يكون من المفيد أن يجري تناول القسمين الأول والثاني من أسئلة ورقة العمل مرة واحدة، لتلافي التكرار والازدواج، وتوحيد وجهة النظر إلى القضايا المترابطة، ومن ثم تقديم اجابات موضوعية ومتكاملة لهذه الأسئلة، وذلك وفق منهج محدد ينطلق من أن تقييم ثورة يوليو ينبغي أن يجري وفق المعايير ذاتها المستخدمة في تقييم الثورات التاريخية الكبرى. وفي

إطار هذا المنهج هناك عدة معايير لتحديد قيمة كل ثورة ومكانتها التاريخية.

١ ـ طبيعة الثورة

إن دراسة ثورة تموز/يوليو في ضوء المعايير العامة لدراسة الثورات التاريخية الكبرى ستقدّم لنا دراسة مقارنة مهمة للغاية بخصوص القضايا التي تطرحها «الثورة»، بحكم كونها ثورة، من نحو: احتكار السلطة، المنهج الديمقراطي، قضية الأمن، الصراعات التي تدخلها النخبة الثورية مع غيرها من مجموعات النخبة المنافسة أو المُعادية، التصفيات داخل النخب الثورية. . . إلخ.

وبهذا المنهج يمكن الخروج بتحديد ما هو عام تشترك فيه ثورة تموز/يوليو مع غيرها من الثورات ـ سواء أكان إيجابياً أو سلبياً ـ ولكنه يبقى من طبيعة الثورات، ثم تحديد ما هو خاص بتجربة ثورة تموز/يوليو، بحكم الزمان والمكان والرجال، مع تحديد الايجابي والسلبي أيضاً.

إن الأحداث الكبرى في التاريخ لها منطقها الذي يفسّر تطوّرها وتسلسل وقائعها. ومن هذا المنظور فإن الثورة ـ بحكم أنها ثورة ـ هي حركة تغيير هائلة، بما يصاحب ذلك من مدّ وجزر وانتصارات وهزائم، وإنجازات وأخطاء، إنها عاصفة عنيفة وعملية جراحية كبرى، ولا بدّ أن تعتريها كل التقلّصات والآلام والمعاناة التي تصحب الميلاد دائماً في كل مظاهر الحياة.

ومن المنطلق نفسه تشهد الثورة في سنواتها الأولى عادة اتجاهات متباينة ومختلفة، ومحاولات من القيادة الثورية للتعامل مع الواقع الجديد وتغييره، ومحاولات من القوى المُعادية للثورة للالتفاف حولها، وإجهاضها، واختراق بعض عناصرها. لذلك تشهد هذه السنوات عادة خلافات حادّة في القيادة، وتصفيات دموية، وقرارات متسرّعة، وضغوطاً داخلية وخارجية، وعملية فرز لقوى الثورة وتصنيفها. ومن خلال هذا المخاض الهائل من الصراعات والتناقضات والاختلافات يتبلور اتجاه الثورة.

وإذا كانت الثورة الفرنسية هي أشهر الثورات الغربية، إلاّ أنها كانت أكثرها عُنفاً ودموية وضحايا، وقد تساقطت رؤوس من ألمع من كانوا فيها على المقصلة، كان من أشهرهم «مدام رولان» صاحبة الكلمة المشهورة: «أيتها الحرية كم من الجرائم تُرتكب باسمك»!

كذلك فإنه لا ينتقص من قدر أية ثورة، ولا إسهامها التاريخي، أن

تنهزم مبادئها لمدّة، أو أن تنتكس بعض اتجاهاتها لفترة، فالثورة الفرنسية الكبرى أدّت أحداثها إلى تنصيب نابليون إمبراطوراً على فرنسا في عام ١٨٠٤ بعد مرور خمسة عشر عاماً على قيامها، بل عادت الأسرة المالكة إلى الحكم مرة أخرى في عام ١٨١٥. ولكن الثورة استأنفت مسيرتها، وخلّدت على مرّ الزمن مبادئ الحريّة والإخاء والمساواة!

وهذا هو شأن ثورة تموز/يوليو، فإنها تعيش في وجدان الأمة العربية، من المحيط إلى الخليج، وانهزمت كل الجهود التي أرادت أن تمحو آثارها من الذاكرة العربية.

ومن هنا أهميّة تحليل الثورة وتقويمها وفقاً لمعيار نابع من طبيعتها، كما تكشف عنها تطبيقاتها في مختلف المجتمعات، وخاصة كما تكشف عنها ثورات العالم الكبرى: الثورة الفرنسية والثورة الروسية والثورة الصينية. وفي ضوء هذا المعيار يمكن «حسم» إشكالية «السلبيات والإيجابيات» التي زادت عن حدّها كثيراً. فلا شكّ بداية أن كل ظاهرة لها جوانبها السلبية والإيجابية، وتُقاس الثورات الكبيرة لا بخلوها من السلبيات، ولكن بتوجّهها العام وإنجازاتها، ويختلّ منهج الباحث إذا ركّز على جانب واحد من جوانب الظاهرة. ولا يمكن للباحث أن يركّز على الجوانب السلبية وحدها بدعوى أن الجوانب الإيجابية ظاهرة ومعروفة ومسلّم بها، وأيّ إنجاز للثورة لا يشكّك فيه الآن أو يضرب أو يشوّه!! ان ثورة ٢٣ تموز/يوليو هي ممارسات وإنجازات سارت بخطى حثيثة نحو مصيرها، أي نحو تحوّلها إلى مشروع ثورة دخل في عملية التحقّق. وهي في مسيرتها هذه ارتكبت أخطاء، وكان لا بدّ لها من أن ترتكب أخطاء، ومن غير المعقول تبرئتها من الأخطاء، تماماً مثلما أنه من غير المعقول تعريتها من المنجزات الإيجابية. والمطلوب ليس تبرير الأخطاء ولا تضخيم المنجزات، بل المطلوب هو الاعتراف بالأخطاء على أساس أنها أخطاء ثورية، وعلى أساس أن الهدف هو العمل على تجاوزها إلى رؤية أكثر شمولاً، تستفيد من الأخطاء، ومن التجربة كلها، لكي تفتح باباً إلى المستقبل.

٢ ـ الظروف السائدة في الزمان

لا بدّ من تأكيد أهمية معيار الزمان، بمعنى تحليل الثورة، مثل غيرها من الظواهر السياسية، وفق الظروف التي كانت سائدة في عصرها، ومتابعة تطوّراتها وفقاً لتغيّر تلك الظروف. ومن هذه الناحية فإن «خطة التصنيع» ـ على سبيل المثال ـ تكتسب أهميتها من حيث انها مثّلت توجّهاً جديداً ناحية

«التنمية المستقلة» ـ رغم أن هذا المفهوم لم يكن معروفاً آنذاك ـ من ناحية، ومن حيث إنها شكّلت قراراً سياسياً ينطوي على تحدّي السيطرة الاستعمارية، وخاصة في ظروف فشل تجربة د. مصدق لتأميم النفط في إيران في الفترة نفسها ـ من ناحية أخرى.

إن ما اتّجهت إليه ثورة تموز/يوليو من دفع عملية التنمية بقوة لإقامة قاعدة صناعية وطنية، كان ضرورة لإقامة اقتصاد وطني قويّ لتحقيق الاستقلال الاقتصادي، الذي يمكّن الثورة من السير في طريقها لتحقيق الاستقلال السياسي واستقلال الإرادة الوطنية.. إلى جانب ما يحقّقه التصنيع من رفع مستوى الدخل وتوفير فرص العمل، ودعم الاقتصاد الوطني، وموازنة المدفوعات الخارجية... الخ.

كذلك فإن دراسة ثورة تموز/يوليو والمسألة الاجتماعية تقدّم بُعداً آخر لتطبيق المعيار نفسه، فقد نصّ دستور سنة ١٩٥٦، أي بعد قيام الثورة بأقلّ من أربع سنوات، على مساواة المرأة بالرجل في الحقوق السياسية، ومنها حقّ التصويت والترشيح للانتخابات العامة وشغل الوظائف على المستويات كلها في جهاز الدولة. وقد يبدو هذا شيئاً عادياً بمعايير مطلع الألفية الثالثة، ولكنه وقتها كان يعتبر «ثورة مصغّرة»، حيث انطوى على نسف تقاليد وممارسات لم تتغيّر كثيراً منذ أربعة عشر قرناً. وكانت هذه هي المرّة الأولى التي تحصل فيها المرأة في اي مكان من الوطن العربي ـ وربما في أماكن عديدة من العالم «الديمقراطي» المتقدّم ـ على مثل تلك الحقوق. فإذا كانت قضية تحرير المرأة تمثّل إحدى المحكات الأصلية لعمق التغيير الاجتماعي في أي من بلدان العالم، فقد أحدثت ثورة تموز/يوليو تحوّلات عميقة في وضع المرأة، وهو ما أثّر تأثيراً جذرياً في الأسرة المصرية والبناء الاجتماعي بأكمله.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن قيام الثورة بتأميم قناة السويس في عام ١٩٥٦، أو طرح مفهوم الحياد الإيجابي وعدم الإنحياز، كان لهما وقع هائل ودويّ صاخب على النظام العالمي السائد وقتذاك. وكانت مصر تسير على طريق غير ممهّد محفوفٍ بالمخاطر والأشواك، وفي مواجهة الدولتين العظميين في الوقت نفسه. ولكن بعد خمسة عقود من الزمان فإن حقّ الدول الصغيرة، ودول العالم الثالث في السيطرة على مواردها الاقتصادية، أصبح من الأمور المقرّرة عموماً. وأصبحت قضية العلاقات غير المتكافئة بين الدول النامية والدول الصناعية ـ التي طرحها جمال عبد الناصر منذ مطلع الستينيات،

وبالذات في خطابه أمام رؤساء دول وحكومات عدم الانحياز الذي عقد في القاهرة عام ١٩٦٤ ـ على جدول أعمال المؤتمرات والمنظمات الدولية.

٣ ـ خبرات الثورة في المكان

أن الرؤية التاريخية السليمة لثورة تموز/يوليو، تقتضي تحديد موقع هذه الثورة في سياق التاريخ المصري الحديث، وعلاقتها بما سبقها من أحداث وتطوّرات. ومن هذا المنطلق، يمكن القول إن هذه الثورة هي حلقة من حلقات الحركة الوطنية المصرية، ترتبط بما سبقها من «ثورات» تعرّضت للانتكاس، وهي استكمال وتتمة لما بدأته، أو هدفت إليه تلك الثورات. وبهذا تكتسب ثورة تموز/يوليو أصالتها التاريخية وامتداداتها في عمق الحركة الوطنية المصرية. وفضلاً عن ذلك، فهي محصلة إيجابيات الحركة الوطنية المصرية، إذ استفادت من البرامج السياسية والمطالب الوطنية التي رفعتها الأحزاب والحركات الوطنية قبل عام ١٩٥٢. ومعنى ذلك أنه إذا كانت ثورة تموز/يوليو هي حلقة من حلقات النضال الوطني ـ من ناحية، فإن ضرورتها جاءت كنتيجة لهزيمة ثورة عرابي عام ١٨٨١، ولعدم استكمال مهمّات التحرّر الوطني لثورة ١٩١٩ ـ من ناحية أخرى. ويكفي للدلالة على ذلك أن ندرك أن هذه الثورة قد تميّزت عنهما بأمور ثلاثة هي: البعد القومي، والمضمون الاجتماعي، والأفق الاشتراكي.

وانطلاقاً من الرؤية التاريخية نفسها، تمكن تخطئة الرأي الذي يذهب إلى أن ثورة تموز/يوليو جاءت إجهاضاً لمسار الحركة الوطنية المصرية، وأنها أوقفت ثورة شعبية كان ينتظرها البعض. وليس أدلّ على ذلك من «الحال» التي شهدتها مصر يوم «حريق القاهرة» في ٢٦/١/١٩٥٢.

فلم يكن «حريق القاهرة» مجرّد انتكاسة للحركة الشعبية في طريقها إلى التحرّر، إنما كانت الدلالة الحقيقية للحادث انهيار «النظام» الذي أريد بالحريق حمايته. وهكذا يمكن القول إنه في يوم الحريق لم تكن هناك سلطة في مصر، أو في العاصمة على الأقلّ. وأن الدولة قد توقّفت يومها. وكانت تلك «فرصة» يمكن أن تنتهزها التنظيمات السياسية لجذب الجماهير إليها، وإعلان تكوين «سلطة جديدة» ودولة جديدة. ولكن ذلك لم يحدث، ولا حدثت محاولة من هذا النوع، ولا يبدو من وثائق هذه الفترة أن هذا الأمر ورد على البال. فكان «يوم الحريق»، ٢٦/١/١٩٥٢، آخر أيام «النظام القائم»، ولكنه لم يكن أول أيام «النظام الجديد».

والحقيقة التي تنبغي الإشارة إليها هي أن مهام النضال الوطني المصري بعد هزيمة عام ١٩٤٨ ، كانت أكبر من قدرة الأحزاب والتنظيمات السياسية القائمة، وكان لا بدّ من ظهور عنصر جديد خارج ساحة العمل السياسي التقليدي، فمع وجود القصر والاحتلال البريطاني والقوى الحاكمة، كان من الضروري أن تأتي القوة المفجّرة للتغيير من مجال آخر.

٤ ـ نظرة مقارنة

إن إدخال معيار المقارنة يزيد صورة «الثورة» وضوحاً وتحديداً. وعلى سبيل المثال، فقد كانت هناك أصوات تنادي قبل ثورة ٢٣ تموز/يوليو بتحديد الملكية الزراعية في مصر، كما شهدت بعض دول العالم بعد الحرب العالمية الثانية عملية توزيع لمساحات من الأراضي الزراعية على صغار الفلاحين فيها. وفي الحالين كان الهدف من ذلك هو تحقيق قدر من عدالة التوزيع في الملكية. والواقع إن الإصلاح الزراعي الذي قامت به ثورة تموز/يوليو يتميّز من ذلك بأنه كان تعبيراً عن «نظرة شاملة» لم تتوافر لا لمقترحات تحديد الملكية الزراعية في مصر قبل الثورة، ولا لعمليات توزيع الأراضي التي جرت في بعض الدول الأخرى، فلم تكن ثورة تموز/يوليو تستهدف من الإصلاح الزراعي مجرّد القضاء على السيطرة السياسية لكبار الملاّك شبه الاقطاعيين. كذلك لم يكن الهدف من الاصلاح الزراعي أن يكون مجرّد عملية إعادة توزيع للأراضي الزائدة التي كان يملكها كبار الملاّك على صغار الفلاحين ومعدوميهم. فالذي قصدته ثورة تموز/يوليو من الإصلاح الزراعي كان أكثر شمولاً وأبعد آفاقاً من هذين الهدفين، حيث قصدت منه تحقيق أهداف أساسية أخرى تتمثّل في تصحيح العلاقات الإنتاجية في الريف المصري، وفي تطوير القوى الانتاجية الزراعية، بل فتح الإمكانات أيضاً أمام التنمية الصناعية بأن يتوجّه إليها جزء من الفائض الاقتصادي المتولّد في القطاع الزراعي والذي كان يتوجّه إلى المضاربة على الأراضي. ويتّضح من هذه الأهداف أن الإصلاح الزراعي في منظور ثورة تموز/يوليو كان واحداً من أهمّ أسس عملية التطور الشامل للسياسة وللاقتصاد وللمجتمع في مصر.. وهكذا تكون المناقشة ويكون التقويم.

ومن زاوية أخرى للمقارنة، أكثر شمولاً، لا بدّ من تتبع تطور المضمون الاقتصادي ـ الاجتماعي عبر المعارك المريرة والمتعدّدة التي عاشتها ثورة تموز/يوليو في الداخل والخارج، حتى ندرك عملياً كيف حقّقت تلك الانجازات

الضخمة التي نعتزّ بها. وهو ما يمكن الوفاء به، بصورة موضوعية، عن طريق رصد صورة مصر عشيّة الثورة ـ من ناحية، وصورتها غداة رحيل مفجّر الثورة وقائدها ـ من ناحية أخرى، فهكذا تكون المقارنة.

٥ ـ الحركة. . والبرنامج الثوري

إن تقويم أية ثورة ـ وهي في جوهرها «حركة» ضخمة لتغيير المجتمع ـ لا بدّ له من أن يدخل في اعتباره معيار الحركة ذاته. وعلى سبيل المثال، لا شكّ أن الاستقلال الوطني مطلب قومي قبل الثورة وأثناءها، والآن يردّده الكلّ. ولكن المشكلة هي وسيلة تحقيق ذلك، فليست المشكلة مشكلة فكر، ولكن المشكلة هي القدرة على التحرّك، أي ليست فقط اتّخاذ القرار في الوقت المناسب، بل تنفيذه أيضاً. ومن هذا المنطق، فقد عمد الأستاذ إبراهيم شكري، وهو يشكر بعض الشباب حينما حيّوه بصفته من أوائل المطالبين بتحديد الملكية، إلى القول انه نادى بذلك فعلاً، ولكن عبد الناصر هو الذي نجح في تحقيق ذلك الهدف الوطني الكبير، كذلك فإن أستاذنا الكبير فتحي رضوان كثيراً ما كان يردّد أنه أمضى حياته هو وآخرون ينادون بالاستقلال، ولكن الذي حقّقه هو عبد الناصر.

بل ان الدراسات الموضوعية المحايدة ـ الأجنبية والعربية ـ المستندة إلى الحقائق والأرقام المؤكدة وحدها، تذهب إلى أن ثورة تموز/يوليو قد تخطّت فيما طرحته وطبّقته في مجال التنمية المستقلة في الخمسينيات والستينيات أقصى ما كانت تطالب به أو تطرحه الجماهير والحركة الوطنية المصرية والعربية معاً من مطالب اجتماعية واقتصادية، وحتى ما طرح منها على سبيل الشعارات أو المزايدة السياسية!

وبالطبع فإن موضوع «الحركة» يطرح بالضرورة موضوع «الفكر» ونظرية التغيير الثوري والعلاقة بينهما، طالما أن الحديث يدور حول «الثورة والمنهج». ومن هذه الناحية يمكن القول بداية إنه لا ينتقص من قدر عبد الناصر أنه لم يكن منذ اللحظة الأولى صاحب نظرية معدّة سلفاً، بل إن قدره يكتسب كل جلاله من واقع أنه، بالإضافة إلى قدراته الشخصية الفذّة، التزم طول حياته النضالية بمبدأين لم يحد عنهما مطلقاً: الوطنية، بمعنى النضال الدؤوب ضد الاستعمار في كل أشكاله ومهما تعدّدت أساليبه ـ من ناحية، والشعبية، بمعنى الانحياز داخلياً إلى جانب الجماهير الشعبية في كل منعطف حاسم في حياة الثورة ـ من ناحية أخرى. وبهذا الالتزام وبالقدرة على استيعاب حركة

المجتمع وفهم تجارب الشعوب ودروس التاريخ والوعي بمتغيّرات العصر، أثبت عبد الناصر أنه قائد ثوري ممتاز استمدّ من النضال عناصر الفكر، كما ربط الفكر بالإنجاز المحدّد. وهذا هو بالضبط ما عبّر عنه جمال عبد الناصر بقوله «لقد كان أعظم الملامح في تجربتنا الفكرية والروحية، اننا لم ننهمك في النظريات بحثاً عن حياتنا، وإنما انهمكنا في حياتنا ذاتها بحثاً عن النظريات».

وفضلاً عن ذلك، فإنه ينبغي التفريق بين وجود «نظرية كاملة» للثورة، وبين وجود «فكر» لهذه الثورة. حقاً لقد أشار **الميثاق** إلى أن «الزحف الثوري بدأ من غير نظرية كاملة للتغيير الثوري». ولكن ذلك ما كان ولم يكن يعني عدم وجود فكر اجتماعي سياسي كثيف لدى قادة الثورة. فلقد كان عبد الناصر وأعضاء مجلس قيادة الثورة ومعظم الضباط الأحرار منفتحين على التيّارات الفكرية والحزبية التي كانت مصر والمنطقة العربية تموج بها في الأربعينيات وأوائل الخمسينيات.

إن المبادئ الستة كانت تستند بغير شكّ إلى أرضية من الفكر السياسي والاجتماعي، وإن لم تكتمل معالمه في نظرية محدّدة. ولكنها مع ذلك تعبّر عن برنامج سياسي واجتماعي، عن مبادئ وأهداف وقيم ومفاهيم تتحرّك الثورة في إطارها وتنمو بها. وهنا بالتحديد ينبغي إدراج فهم الثورة لتجريبية «المحاولة والخطأ».

إن القول ان المشروع القومي لثورة تموز/يوليو كان مشروعاً تجريبياً، إنما يعني أنه كان وليد التجربة والممارسة والمعاناة، والفعل وردّ الفعل، أكثر من كونه مشروعاً نظرياً متماسكاً ومتكاملاً. إن الفكر والممارسة، والنظرية والتطبيق، كانا يسيران جنباً إلى جنب متساويين أحياناً، متزاحمين أحياناً، في كل إنجازات ثورة تموز/يوليو وفي كل تطلّعاتها.

وأخيراً، فإن تجريبية «المحاولة والخطأ» لثورة تموز/يوليو لم تكن - مثلاً - تجريبية بين الاشتراكية والرأسمالية، أو بين الحرية والاستعباد، أو بين الوحدة والتجزئة، وإنما كانت ثورة من أجل الاستقلال الوطني والتقدّم الاقتصادي والاجتماعي والوحدة العربية، هكذا بدأت، وهكذا واصلت طريقها في دأب وإصرار واتساق.

ولا بدّ هنا من التنبيه إلى إدراك ثورة تموز/يوليو طبيعة العلاقات الضرورية بين هذه التوجّهات، فقد كان الاستقلال الوطني مرتبطاً بالاستقلال الاقتصادي، والاستقلال الاقتصادي لا يتمّ إلاّ بتنمية مستقلّة، والتنمية المستقلّة

لا تتمّ إلاّ في إطار نظام اشتراكي. وكل هذه الضرورات المترتّبة على بعضها البعض لا تتمّ، أو لا تتعاظم نتائجها، إلاّ في إطار الوحدة العربية. هذا النسق من الضرورات، لا الاختيارات، صنع ملامح استراتيجية ثورة تموز/ يوليو. وكما قال المفكّر الاسلامي ابن رشد: «إن الحرية في معرفة الضرورة»، ومن ثم لم يكن في الامكان الانتقاء من هذه الضرورات، تأخذ بعضها وتترك الآخر.

٦ ـ النتائج.. حصيلة الثورة

إن معيار النتائج يفرض نفسه على أي تحليل أو تقويم. وهنا تكفي الإشارة، بداية، إلى أن الثورات الكبرى، والأحداث التاريخية الكبرى عموماً، تُقاس نتائجها بمعيارين: المعيار **الأول** ـ ينصرف إلى الأهداف التي أعلنت الثورة أنها قامت من أجل تحقيقها. وبهذا المعيار، فإن انجازات ثورة تموز/ يوليو المؤكّدة تفوق بكثير ما وعدت بتحقيقه عام ١٩٥٢ أو ما هدفت إلى تحقيقه. ولنقارن ـ مثلاً ـ على المستوى الفكري، بين الأهداف الستة و**فلسفة الثورة** عام ١٩٥٣ ـ من ناحية، وبين **الميثاق الوطني** عام ١٩٦٢ ـ من ناحية ثانية، و**بيان ٣٠ آذار/ مارس** عام ١٩٦٨ ـ من ناحية ثالثة. وما أخطر الفوارق بين هذه الوثائق التي تعبّر كل منها عن التطوّر من مرحلة تاريخية للثورة إلى مرحلة أخرى أكثر تقدّماً. ولنقارن أيضاً، على المستوى العملي، بين مصر قبل قيام ثورة تموز/ يوليو، من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الداخلية والخارجية ـ من ناحية، وبين مصر بعد الثورة يوم رحيل قائد الثورة في ٢٨ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٧٠، من هذه النواحي أيضاً ـ من ناحية أخرى!.. لنقارن بأمانة وصدق.. ثم نحكم. والمعيار **الثاني** ـ ينصرف إلى الأهداف التي تحقّقت بالفعل على أرض الواقع، نتيجة تفاعل الثورة مع ظروف الزمان والمكان، سواء بالسالب أو بالموجب، وهنا المحصلة ليست فقط ايجابية للغاية، وإنما تدعو إلى التأمّل، لأن «الأهداف الستة» التي أعلنتها الثورة عام ١٩٥٢ حصرت نفسها في إطار «مصر» فقط، ثم تقدّمت **فلسفة الثورة** بعد عام من قيام الثورة، خطوات ثلاثاً: **أولاها** ـ باتجاه الدائرة العربية، **وثانيتها** ـ باتجاه الدائرة الأفريقية، **وثالثتها** ـ باتجاه الدائرة الاسلامية. وكان ذلك تعبيراً عن مدى الإدراك المبكر لدى قائد الثورة حقائق الزمان والمكان، وضرورات ومقتضيات التفاعل بينهما، في ظلّ قيادة تاريخية لديها جسارة الاختيار والاقتحام، وصلابة الإرادة ومقدمة التحدي، بحيث تقدم بكل الجرأة

والثقة، على ممارسة دور دولي عام، أبعد بكثير من حدود مصر ومصالحها الضيّقة، ولكنه أقرب ما يكون في الوقت نفسه تعبيراً عن مقتضيات مصلحتها وضرورات أمنها، وتعبيراً عن دورها ووظيفتها طبقاً لحقائق التاريخ والجغرافيا.

ومعنى ذلك أن تحرير الإرادة الوطنية، المستندة إلى قاعدة صلبة ومتّسعة من التنمية المستقلّة لمصلحة أوسع الجماهير قد «حرّر» في الوقت نفسه دور مصر العربي والدولي.

وفي الحقيقة فإن «معيار النتائج» هو الذي يفسّر تلك الحملة الشرسة على ثورة تموز/ يوليو. لقد تعرّضت الثورة منذ السنوات الأولى وحتى الآن لهجوم عنيف من جانب الاستعمار وإسرائيل والرجعية وقوى الردّة والطفيلية. ولم يكن مرجع ذلك الهجوم حقداً على أشخاص القادة أو خطأ من جانب الثورة. وإنما كان سببه الوحيد أن الثورة قد فتحت أمام الشعب المصري طريق التقدّم الحرّ والبناء الاشتراكي، فقطع شوطاً بعيداً في تصفية التخلّف والتخلّص من الاستغلال، وغدا مركز استقطاب لشعوب أمته العربية ومثلاً جذّاباً للكثير من شعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية التي عانت ولا تزال تعاني تبعات الاستعمار على اختلاف أساليبه وتبعات أعوانه على تباين ما يتستّرون وراءه من لافتات. ولعلّ أخطر ما لجأ إليه الاستعمار والرجعية في إطار هجومه الشامل على التجربة المصرية الرائدة، في «عصر الانفتاح» هو حملة التهوين من شأن منجزات الثورة الاقتصادية والاجتماعية.

ومن الزاوية نفسها تمكن الإشارة إلى بعد آخر للتوجّه نفسه، حيث من الملاحظ أن ثورة تموز/ يوليو قدّمت منظومة من الأفكار والممارسات مغايرة جذرياً لما سبقها من منظومات، ونافية جذرياً للنظام العربي الموروث. ومن هنا قدّمت الثورة شكلاً جديداً من أشكال نفي ما هو قائم. لهذا السبب أثارت عداء الوطن العربي الرسمي أو خشيته وخوفه، ولقيت ذلك الترحيب الداوي من جماهير الأمة العربية في كل مكان، فكانت الحركة الشعبية الأولى منذ قرون عديدة، التي جعلت الأمة كياناً سياسياً موحّداً قدر الإمكان إلى حدّ الدخول في معركة تشمل طيفاً من المسائل السياسية البالغة التنوّع والثراء، وحدّدت له أهدافاً ذات طابع ثوري ومستقبلي، ففتحت الطريق أمام عشرات ملايين العرب نحو خيارات استراتيجية جديدة، بل قل لا سابقة لجدّتها في الفكر السياسي العالمي والمحلي، بعد أن كانت الأمة، حكومات وشعوباً،

تدور في حلقة مفرغة من التخبّط والارتباك، لا تعرف أي خيار تأخذ، ولا تدري أي طريق تسلك.

ويتّصل «معيار النتائج» اتصالاً وثيقاً، إذن، بوزن ثورة تموز/ يوليو والمدى الذي بلغته في تأثيرها، فمن الصحيح أنها تفجّرت في مصر، ولكنها نتيجة طبيعتها القومية المناهضة للإمبريالية والاستعمار والصهيونية بصورة جذرية، واتجاهاتها التنموية الوطنية المستقلّة، فإنها اكتسبت، بجانب بُعدها الوطني القومي، بُعدين، إقليمي ودولي. وهذا أمر حدث من قبل بالنسبة إلى ثورتين فقط هما الثورة الفرنسية والثورة السوفياتية، مع اختلاف طبيعة وظروف وأهداف كل منهما.

وانطلاقاً من المعيار نفسه، فإننا لا نغالي إذا قلنا ان ثورة تموز/ يوليو - بحكم أبعادها وممارساتها المختلفة، وبحكم موقع مصر والوطن العربي - ثورة ذات تأثير عالمي، ليس فقط بالنسبة إلى العالم الثالث، ولكن بالنسبة إلى القوى الكبرى والقوتين العظميين. فقد أعادت هذ القوى حساباتها وطوّرت من ممارساتها وتناولها المشاكل الاقليمية ومشاكل العالم الثالث ككلّ.

ولكل ذلك، فإننا نقول ان الحملة على الثورة ليست عملاً انتقامياً عفوياً، ولكنها عمل خُطّط له دولياً وعربياً، ووجد أدواته لكي يقتلع من عقل الأمة أنها في يوم من الأيام كانت لها كلمة حرة وارادة مستقلة. فأيّة دولة كبرى كانت تسأل نفسها قبل اتّخاذ أي قرار: ما هو ردّ فعل العرب؟ ما هو ردّ فعل جمال عبد الناصر؟ لكن هذا السؤال لم يعد يُطرح حالياً.

فإذا انتقلنا من «مستوى الادراك» إلى «مستوى الممارسة»، فإن هذا الدور الاستقلالي النشط، الذي لعبته مصر في الخمسينيات والستينيات، كان له تأثيره في رسم ودعم مكانة مصر الدولية، ويكشف عن ذلك الانتشار والذيوع الواسع للقيم والمبادئ التي تبنّتها السياسة الخارجية المصرية بين بلدان العالم الثالث.

ومن يراجع وثائق السياسة الخارجية لهذه البلدان في تلك الفترة، سوف يرى إلى أي مدى تغلغلت قيم العداء للاستعمار والامبريالية، وقيم عدم الانحياز والحياد الايجابي في فكر المسؤولين عن صنع تلك السياسات، وإلى أي مدى انعكست هذه القيم على الممارسات الفعلية للسياسات الخارجية لتلك البلدان في اللقاءات والمؤتمرات الدولية المختلفة آنذاك.

إن من السهل على الانسان بعد مرور عشرات السنين على أية ثورة أن ينتقدها وهو جالس مستريح في غرفة مكيّفة وادعة، وكذلك ما أسهل أن ينقّب في مسار الثورات الكبرى في التاريخ ويعدّد انتكاساتها وهزائمها وانحرافاتها، بل حتى وحشيتها وعدم انسانيتها. ولكن الثورات العظيمة تظلّ رغم هذا كلّه مناراً تشعّ منها المبادئ القومية والكفاح الشريف من أجل حريّة الانسان وكرامته وأمنه، وثورة تموز/يوليو من هذه الثورات الخالدة التي تعلي كل ما هو أصيل وكريم ونقيّ في ذاكرة الشعوب.. وفي النهاية لا يصحّ إلاّ الصحيح!

خير الدين حسيب

في ما يتعلق **بموضوع الوحدة**، أنا أؤكد على أهمية وضرورة الوحدة أكثر من السابق. مع ملاحظة أنه **لا توجد هناك حتمية للوحدة**، الوحدة عمل إرادي يحتاج إلى أداة، والمستقبل له بدائل مختلفة وكل بديل له ثمن معين، واختيارنا لنوع المستقبل الذي نرغبه، يتوقف على استعدادنا وقدرتنا لدفع الثمن المطلوب. مرت ٦٠ ـ ٧٠ سنة ولم نحقق الوحدة. ويمكن أن نحققها في ١٠ سنوات أو لا نحققها أبداً. اليوم أعلنوا الاتحاد الأفريقي، وقبل ذلك الاتحاد الأوروبي، فالحتمية تعتمد علينا وأعتقد أنها ضرورة حياة وضرورة بقاء بغض النظر عن أي أسس ايديولوجية وعاطفية. من حسن حظ الوحدة أنك إذا دخلت إليها من أي مدخل تصل إلى النتيجة نفسها.

الملاحظة الثانية هي موضوع الدولة القطرية، أعتقد اننا نحتاج إلى مصالحة مع الدولة القطرية، ليس لأن الدولة القطرية نجحت وحققت الأهداف الوطنية الرئيسة منها، فهي قد فشلت. الدولة القطرية أصبحت حقيقة موجودة. فيجب الانطلاق من مصالحة مع الدولة القطرية، والانطلاق منها إلى صيغة مؤسسية تشبه الاتحاد الأوروبي حيث تتنازل كل دولة إلى مؤسسة قومية عن بعض صلاحياتها السيادية، مع الإبقاء على الكيانات القطرية وبعض مظاهرها. ونحن نعد دراسة حول الجانب المؤسسي من الاتحاد الأوروبي، وماذا يمكننا أن نستفيد منه عربياً.

الأمر الآخر هو **عدم المقايضة بين هذه الأهداف**، وإلا سنقع في المطب نفسه. ليس بالضرورة أن نقدم ونؤخر، فلنتحرك بجميع هذه الأهداف وهي كفيلة أن تخدم بعضها البعض.

ختاماً، أحب أن أجدّد لكم شكري وشكر المركز على الجهد الكبير الذي بذلتموه في هذه المناقشات، والذي - لا شك - ألقى أضواء جديدة على حدث ثورة يوليو وعلاقتنا به اليوم.

خلاصة الندوة(*)

في مستهل حلقة النقاش، رحب مدير عام المركز **خير الدين حسيب** بالمشاركين فيها متوقفاً عند أهمية موضوع حلقة النقاش، مذكراً بأن الحديث في ثورة يوليو ليس قراءة في صفحات ماضٍ، بقدر ما هو محاولة متجددة في وعي الحاضر واستبصار المستقبل. وعرض على المشاركين محاور الحلقة الثلاثة وهي: ١ ـ سياق ثورة يوليو وبرنامجها؛ ٢ ـ من أجل مراجعة تجربة ثورة يوليو؛ ٣ ـ مستقبل أهداف ثورة يوليو، ليفتح النقاش حول أسئلتها التفصيلية (التي تضمنتها ورقة الأسئلة).

في **المحور الأول**، دارت المناقشات حول موضوعات مختلفة تتعلق بالسياق التاريخي ـ السياسي لثورة يوليو في الإطار المصري وفي المحيط العربي، والأسباب الحاملة على وصفها ثورة لا انقلاباً؛ وعن علاقة ثورة يوليو بحركة «الإخوان المسلمين»، وعن الأسباب التي تفسر جنوحها إلى الأخذ بتوجه قومي عربي. مثلما دارت حول اعتماد الثورة الخيار الاشتراكي في التنمية والعوامل التي دفعتها إلى هذا الخيار، وحول المركزية التي تمتعت بها القضية الفلسطينية ومسائل الصراع العربي ـ الصهيوني في برنامج الثورة، ثم حول مسألة الوحدة في فكر وسلوك عبد الناصر والأسباب التي تفسر إحجامه عن التدخل بقوة لإخماد الانفصال وحماية الوحدة المصرية ـ السورية. كما تناولت المناقشات ـ تحت هذا المحور ـ موضوعات أخرى من قبيل التدخل المصري في اليمن، وانتقال عبد الناصر من استراتيجية الثورة داخل النظام العربي إلى استراتيجية التضامن، والعلاقة بالاتحاد السوفياتي و«المعسكر الاشتراكي»، وموقع فكرة الحياد الإيجابي في سياسات مصر الناصرية، وأسباب

(*) نشرت في: المستقبل العربي، السنة ٢٥، العدد ٢٨٣ (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢)، ص ١٢٢ ـ ١٣٢.

ضعف الرصيد الايديولوجي لثورة يوليو، ومآلات الثورة بعد رحيل عبد الناصر.

في المسألة **الأولى**، المتعلقة بسياق الثورة، عرض **جميل مطر** للظروف العامة التي سبقت الثورة، وحدد أبرز سماتها في إفلاس النظام الحزبي، وصعود موجة العنف السياسي والقمع الرسمي المضاد، وبداية الإقدام على دخول أعداد كبيرة من أبناء الطبقة الوسطى في سلك الضباط، وهزيمة مصر والعرب في حرب العام ١٩٤٨، ثم بداية انطلاق تجربة الانقلاب العسكري في سوريا. وهي جميعها ما برر الثورة وأسس لها. وذهب إلى التشخيص نفسه **عصام نعمان** الذي رد أسباب الثورة إلى عوامل **ثلاثة** ـ وعاها عبد الناصر ورفاقه ـ هي: بقاء المسألة الوطنية من دون حل، وتجذر الكيان الصهيوني وتوسعه، وتردي الأوضاع الداخلية في دول الطوق العربية نتيجة الفساد والاستبداد. أما عن الأسباب التي دعت إلى تسمية حركة ٢٣ تموز/ يوليو ثورة وليس انقلاباً، فذهب كل من **محمد جمال باروت**، **وأحمد بيضون**، **وعبد الإله بلقزيز** إلى القول إن ذلك حصل بسبب التحولات العميقة التي أفضت إليها سياسات سلطة ٢٣ تموز/يوليو في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، منبهين إلى أن مفهوم الثورة لم يكن متعارضاً ـ في الوعي السياسي العربي ـ مع مفهوم الانقلاب، وأن هذا الأخير لم يأخذ معناه القدحي إلاّ حين ارتبط بالانقضاض العسكري على السلطة. وإلى النتيجة نفسها خلص حديث كل من **منذر سليمان**، الذي نبه إلى أن ثورة يوليو لم تأت انقلاباً على انقلاب عسكري سابق بل قطيعة مع الملكية، **ومحسن العيني** الذي أقر بأنها تحولت إلى ثورة في ما بعد، **ومحمد فائق** الذي عزا ثوريتها إلى مكتسباتها لا إلى منطلقاتها، وإلى طلب الشعب عليها، ثم **هيثم الكيلاني** الذي أرجع ـ بدوره ـ أسباب تسميتها ثورة إلى منجزاتها التي وصفها بأنها ثورية، **وكمال الطويل** الذي عزا ثوريتها إلى نجاحها في هدم النظام السياسي القديم وإحلال نظام جديد مختلف محله. أما **خير الدين حسيب**، فعلق على المناقشة ـ ملخصاً إياها ـ بالقول إن الفارق بين الانقلاب والثورة هو الفارق بين التغيير في السلطة وبين التغيير الاجتماعي والسياسي العميق. وبهذا المعنى، فحركة ٢٣ تموز/ يوليو ثورة وليست انقلاباً.

وفي المسألة **الثانية** المتعلقة بمدى حيازة ثورة يوليو برنامجاً سياسياً جاهزاً منذ البداية، أجمع المتدخلون في الموضوع على غياب مثل هذا البرنامج؛ وإذ ذهب كمال الطويل إلى القول إن الثورة كانت تفكر في إعادة البرلمان المنحل

إذا وافق «حزب الوفد» على برنامجها في الإصلاح الزراعي، وأنها مضت في الحكم على مقتضى التجربة والخطأ ولم تكن لديها حوله إلا مبادئ عامة، ذهب **هلال خشان** إلى أن الثورة كانت تعتقد أن مجرد إطلاقها سيقود إلى تفاعل الجماهير معها، وإلى إمساك المجتمع بزمام المبادرة لتطوير البلاد قبل أن تكتشف خطأ تقديرها فتحاول تداركه بإعلان «**الميثاق**». أما محمد فائق، فأقر بغياب مثل هذا البرنامج دون أن ينفي وجود أهداف عامة للثورة ومطالب ثابتة وتأسيسية لها، مؤكداً على أن اتباعها منهج التجربة والخطأ لم يمنعها من التشبث بمبدأ العدالة الاجتماعية الذي كان أصيلاً في وعي عبد الناصر.

وفي موضوع العلاقة بين ثورة يوليو وحركة «الإخوان المسلمين»، وما إذا كان الصدام بينهما حتمياً، ذهب جميع المتحدثين في الموضوع إلى الاعتراف بأن العلاقة بين الثورة و«الإخوان» كانت مرتبكة ومشوبة بالحذر المتبادل، الأمر الذي كان معه الصدام بينهما محتوماً. وإذ شدد كمال الطويل ومحمد جمال باروت على أن الثورة تعاملت مع «الإخوان المسلمين» كرصيد سياسي وشعبي، ولم تسعَ في استهدافهم كمؤسسة وإنما اصطدمت بتيار بعينه هو الذي مثله حسن الهضيبي ـ مرشد الحركة ـ الساعي إلى تسخير مجلس قيادة الثورة لممارسة الوصاية على الضباط وإدارة السلطة بالوكالة. . .، وأن من أسباب الصراع خلافات سياسية حول تعيين بعض «الإخوان المسلمين» في السلطة، أو حول الموقف من الاتفاقية. . .، شاطرهما محمد فائق الرأي في أن «الإخوان» كانوا يتطلعون إلى استلام كل السلطة مستثمرين حالة الفراغ الحزبي في البلاد. لكنه عارض تشكيك محمد جمال باروت في الرواية الرسمية لحادثة المنصة، وفي ذهابه (باروت) إلى القول بأنها مختلقة من الأجهزة لإيصال العلاقة إلى الصدام، معيداً (محمد فائق) التأكيد على صحة الرواية التي اعترف بها الجناة أنفسهم.

وإذا كان محسن العيني قد سلم بأن هذا الصدام كان متوقعاً وكان ضرورياً، إلا أنه آخذ النظام الناصري على سوء تعامله مع سجناء «الإخوان»، معتبراً أن ذلك كان في أساس تطرف سيد قطب وآخرين، وتبنيهم الدعوة إلى تكفير النظام والمجتمع. وهذا ما عارضه فيه محمد فائق مستدلاً بذلك على أن جماعات العنف خرجت من عباءة «الإخوان المسلمين»، وأن بن لادن مثلاً لم ير عبد الناصر لكي يؤمن بالعنف، وأن الخلاف مع «الإخوان» لم يكن دينياً بل كان سياسياً.

وحول السؤال المتعلق بالتوجه القومي لدى ثورة يوليو، أجمع أكثر المتحدثين في الموضوع على أن الحامل على اختيار مصر الناصرية نهجاً سياسياً قومياً لم يكن بسبب أثر حصار الفالوجة في فكر عبد الناصر، وإنما بسبب وعي عبد الناصر والثورة لاستحالة تحقيق مصر لأمنها الوطني بدون علاقة قوية تشدها إلى الوطن العربي (كما ذهب إلى ذلك كمال الطويل، وهيثم الكيلاني، ومحمد فائق، ومحمد جمال باروت). على أن بعض المتدخلين لم ينف أثر حصار الفالوجة في تعميق الشعور القومي لدى عبد الناصر وبعض رفاقه (كما ذهب إلى ذلك محسن العيني). وإذ اعترف كل من أحمد بيضون، وكمال الطويل، ومحمد جمال باروت، وهيثم الكيلاني، بأن الفكرة العروبية في مصر سابقة لعبد الناصر، وتعود إلى عهد إبراهيم باشا (أحمد بيضون)، وإلى عهد «حزب الوفد» وتشكيل جامعة الدول العربية (كمال الطويل)؛ وإذ ذهب محمد جمال باروت إلى الحديث عن وجود استقطاب بين تيارين في مصر - تيار قومي مصري ليبرالي وتيار قومي عربي - فقد أجمع معظمهم على أن أهمية عبد الناصر تكمن في أنه أدخل عروبة مصر في تكوين رؤية استراتيجية قومية غير مسبوقة في تاريخ البلد.

على أن هناك من عزا أمر هذا التوجه القومي العربي لعبد الناصر والثورة إلى أسباب أخرى تتعلق بالصراع العربي الاقليمي بين الهاشميين وبين المحور المصري - السعودي. فهلال خشان يفترض أن النزاع التاريخي بين بلاد وادي النيل وبلاد ما بين النهرين هو القاعدة التي قام عليها جنوح مصر نحو القومية العربية، وبخاصة بعد قيام «حلف بغداد» وشعور عبد الناصر بمنافسة العراق الشديدة، وبالامتياز القومي الذي يحظى به الهاشميون منذ الثورة العربية في العام ١٩١٦. ولم يكن محمد جمال باروت بعيداً عن هذا الرأي. فيما عزا كمال الطويل أمر هذا التوجه القومي إلى وعي مصر بالخطر الصهيوني في المقام الأول، وبخاصة بعد الغارة الإسرائيلية على غزة في العام ١٩٥٥.

وجواباً عن السؤال المتعلق بالأسباب التي حملت مصر على نهج الخيار الاشتراكي في التنمية، ذهب المتحدثون في الموضوع إلى أن هذا النهج الاشتراكي لم يكن خياراً ايديولوجياً للثورة؛ وربما كان معن بشور الوحيد بين المتحدثين الذي قارب القول بغير ذلك حين اعتبر النزعة الاجتماعية الاشتراكية للثورة واحدة من المبادئ الستة التي أعلنتها منذ انطلاقتها.

وباستثناء هلال خشان الذي عزا النهج الاشتراكي للثورة إلى ضغط سوفياتي على مصر لتأخذ به، نفى آخران (منذر سليمان، محمد فائق) أن يكون للسوفيات دور في إقرار هذا الخيار، وإن كان محمد فائق لم ينف أن تكون مصر قد استفادت من التجارب الاشتراكية. وهو عين ما ذهب إليه معن بشور حين افترض أن مصر أخذت بالكثير من معطيات التجربة اليوغسلافية التيتوية، لأنها تجربة اشتراكية أولاً، ولأنها مستقلة عن الاتحاد السوفياتي ثانياً.

وإذا كان أكثر المتدخلين في هذه المسألة أرجع النهج الاشتراكي الناصري إلى ضغوط الغرب والولايات المتحدة على مصر (منذر سليمان، **محمد البصري**)، وإلى فشل سياسة الاقتصاد الحر الرأسمالي وعدم تجاوب الرأسمال الأجنبي مع دعوات مصر إلى الاستثمار فيها، و ـ بالتالي ـ إلى شعور مصر بحاجتها إلى تنمية قائمة على التخطيط المركزي (محمد فائق، كمال الطويل، محمد جمال باروت)، فإن باروت أرجع أسباب النزوع إلى الخيار الاشتراكي لدى عبد الناصر إلى عاملين آخرين ـ يضافان إلى ما سماه فشل الاقتصاد الحر الرأسمالي في مصر في اللحاق بركب المجتمع الصناعي الغربي ـ هما: تجذر فكرة الدولة التدخلية في وعي الحركات التقدمية العربية والعالمثالثية، ومنها الناصرية، وهيمنة نمط الاقتصاد الكينزي في العالم الصناعي في الفترة عينها التي كان يجري فيها تطبيق السياسات الاشتراكية في مصر. وفي كل الأحوال، هدفت هذه السياسات إلى تحرير المواطن من الاستغلال (محمد البصري)، وتذويب الفوارق الطبقية، وتأمين الثورة سياسياً بمنع قوى الرأسمال من السيطرة على السلطة (كمال الطويل).

أما خير الدين حسيب، الذي شاطر القائلين بأن خيار الاشتراكية لم يكن خياراً ايديولوجياً وإنما ضرورة تنموية، فقد روى بعض وقائع زيارته للقاهرة في العام ١٩٦١، حيث عاين في أحد مراكز الأبحاث التابعة لرئاسة الجمهورية ـ كما في وزارة التخطيط ـ كمّاً هائلاً من الدراسات المتعلقة بمختلف مناحي الحياة الاقتصادية، الأمر الذي ينفي ـ كما قال ـ أن تكون بعض الخيارات في الخمسينيات عبثية أو عفوية. ومع ذلك، اعترف بأن التخطيط الاشتراكي بات أوضح في **الميثاق** (١٩٦٢). ثم روى كيف جرى حوار بينه وبين الرئيس جمال عبد الناصر، على مدى أكثر من ساعة، دار حول معنى الاشتراكية العلمية وهل هو مستقى من المفهوم الماركسي؛ وهو ما نفاه عبد الناصر، وأعاد توضيحه

وتفصيله في خطاب يوم العلم مميزاً بين التأميم كوسيلة تتم من خلالها السيطرة على وسائل الإنتاج وبين الاشتراكية كغاية، حيث لم يستعمل عبارة تملك وسائل الإنتاج في الخطاب كما في **الميثاق**. ونبه حسيب إلى أن الإصلاح الزراعي نفسه لم يكن ممكناً في البلاد العربية الأخرى إلا بعد إجرائه في مصر، وأن أحداً ـ غير عبد الناصر وبمن في ذلك أكرم الحوراني ـ لم يكن يملك رؤية متكاملة للإصلاح الزراعي.

وحول السؤال المتصل بموقع القضية الفلسطينية في أولويات ثورة يوليو، ومساهمة عبد الناصر في دعم الحركة الوطنية الفلسطينية، واستراتيجيات الحرب والتفاوض لديه، ذهب محمد فائق ومعن بشور ومحسن العيني إلى القول إن عبد الناصر لم يكن يتصور أمن مصر ممكناً دون أمن بلاد الشام؛ ولذلك كانت قضية فلسطين مركزية في تفكيره وسياساته، وكان حرصه على أمن سوريا مستمراً. وإذا كانت مصر ـ التي وعت الخطر الصهيوني جيداً بعد غارة غزة في العام ١٩٥٥ ـ قد شنت حرب استنزاف على «إسرائيل» انطلاقاً من غزة وعلى مدى عام ونصف العام قبل حرب السويس، فقد فرضت عليها حرب السويس ـ كما أكد كمال الطويل ـ إعادة حساباتها وتجنب المواجهة الشاملة إلى حين إعداد العدة اقتصادياً وعسكرياً. وهي نفسها الفكرة التي عبّر عنها هلال خشان حين قال إن سياسة عبد الناصر تجاه «إسرائيل» كانت احتواء الخطر الإسرائيلي وليس الحرب مع إسرائيل. بل إن كمال الطويل ذهب أبعد من ذلك إلى الاعتقاد بأن حرب العام ١٩٦٧ كانت خروجاً عن سياق هذا النص الناصري (الاحتواء وعدم المواجهة)، واصفاً إياها بأنها الحرب غير المطلوبة أو الضرورية.

وإذا كان عصام نعمان قد حدد السمات الرئيسة لرؤية عبد الناصر للصراع العربي ـ الصهيوني في أبعاد ثلاثة هي: التمسك بالمبادئ والحقوق وعدم التفريط فيها؛ والصمود والتضامن لاحتواء الخطر الصهيوني؛ والحد من تنامي الدعم الأمريكي لإسرائيل، فإن محمد البصري نبه إلى أن واحدة من مشكلات عبد الناصر في هذا الباب هي تغليبه التكتيك أحياناً على الاستراتيجيا، بينما ذهب معن بشور إلى الاعتقاد بأن عبد الناصر حرص على تحقيق التوازن بين المبدئية والتكتيك في الصراع مع إسرائيل؛ وهو عين ما عبر عنه عبد الإله بلقزيز حين تحدث عن الازدواجية الحاكمة لفكر عبد الناصر في هذا الصراع، وأن هذه الازدواجية (المبدئية/ البراغماتية) ليست حالة سياسية

مرضية، وإنما هي تعبر عن ازدواجية شخصيته السياسية كرجل دولة وكرجل ثورة في الوقت نفسه. ولعل ذلك ما يفسر خوضه الحرب مع إسرائيل ودعم المقاومة الفلسطينية المسلحة والقبول ـ في الوقت نفسه ـ بمشروع روجرز والاعتراف بالقرار ٢٤٢. وهذا أيضاً ما ذهب إليه كمال الطويل، ومحمد فائق، ومعن بشور الذين أكدوا أن القبول بمشروع روجرز كان موقفاً سياسياً تكتيكياً لكسب الوقت لإعادة بناء القدرة العسكرية، ولم يكن ليؤثر في الثوابت المبدئية حيال قضية فلسطين والصراع العربي ـ الصهيوني.

أما عن مسألة ما إذا كانت هناك اتصالات ما بين عبد الناصر وبين مسؤولين في الدولة الصهيونية، وفيما ذهب كمال الطويل إلى تأكيد وجود مثل تلك الاتصالات مع حكومة موشي شاريت عبر ثروت عكاشة ـ الملحق العسكري المصري في باريس ـ فإن محمد فائق نفى ذلك تماماً مؤكداً أن الاتصالات الوحيدة التي جرت هي تلك التي أجراها أحمد حمروش مع ناحوم غولدمان (وهو ليس مسؤولاً في الدولة اليهودية). وقد ذهب محسن العيني إلى الموقف نفسه حين قال إنه ليست هناك معلومات مؤكدة عن حصول مثل هذه الاتصالات مع موشي شاريت. بينما نقل جميل مطر عن عبد العظيم أنيس معلومات عن عروض أمريكية لعبد الناصر للتفاوض مع إسرائيل كان يرد عليها بأن موضوع إسرائيل ليس من أولوياته، أو أنه لا يخص مصر وحدها بل سائر الدول العربية.

وفي ما يتعلق بالسؤال عن سبب تردد عبد الناصر في الوحدة مع سوريا، ذهب كمال الطويل إلى القول إن التردد ذاك كان عاقلاً ومنطقياً لأن «حزب البعث» كان مندفعاً إلى الوحدة دون توافر شروطها. أما حسمه لتردده، فيعزوه هيثم الكيلاني إلى ضغط القضية الفلسطينية على عبد الناصر، والتي أصبحت مقياساً للموقف القومي. أما عن أسباب فشل محادثات الوحدة الثلاثية (بين مصر وسوريا والعراق)، فيرد معن بشور بعضها إلى غياب وحدة موقف «حزب البعث» حين المحادثات، وإلى وجود مراكز قوى معادية لهذه الوحدة داخل مصر؛ بينما يعزوها عصام نعمان إلى دروس ثلاثة استفادها عبد الناصر من تجربة الوحدة المصرية ـ السورية هي: وجود خصوصيات ينبغي مراعاتها، والحاجة إلى معالجة تلك الخصوصيات في إطار استراتيجي يؤدي إلى توليد قيادة قومية، ووجود عائق اقليمي ـ دولي للوحدة، معاد لها، لا يمكن تجاهله؛ فيما عزاها محمد جمال باروت إلى ما سمي بميثاق ٧

نيسان/أبريل وموقف النواة الراديكالية في «حزب البعث» التي كانت مناهضة لعبد الناصر.

وإذ اعتبر خير الدين حسيب مشكلة عبد الناصر في أنه يدعو إلى التغيير الاجتماعي ويدعو إلى الوحدة في الوقت نفسه، وهو ما لا يستطيع كثيرون استيعابه، لمح إلى أن من أسباب فشل الوحدة المصرية ـ السورية اصطدام السوريين بالبيروقراطية المصرية التي تصوروها على شاكلة عبد الناصر قبل أن يكتشفوا تخلفها عنه؛ وهو ما ذهب إليه ـ إلى حد ما ـ محمد البصري الذي لاحظ أن خطأ عبد الناصر كان عدم تعامله مع سوريا بطريقة مختلفة عما اعتاد أن يتعامل به مع الساحة المصرية. أما هلال خشان، فعزا أمر إخفاق الوحدة المصرية ـ السورية إلى كونها قامت على أساس عاطفي، وإلى كونها افتقرت إلى تكامل اقتصادي بين الاقليمين.

وإذا كان معن بشور انفرد بالقول إن أكبر أخطاء عبد الناصر أنه لم يتدخل لحماية الوحدة من الانفصال ولو بقوة السلاح، فإن منذر سليمان افترض أن نتائج ذلك التدخل العسكري لإسقاط الحركة الانفصالية ـ في ما لو حصل ـ كانت ستكون شبيهة في آثارها بالنتائج التي نجمت عن الانفصال أو ربما أكثر سلبية. وهو ما قاله ـ بشكل آخر ـ هيثم الكيلاني حين فهم من إحجام عبد الناصر عن التدخل عدم رغبته في إراقة دم يتعمد به الانفصال. أما خير الدين حسيب، فذهب إلى القول إن عبد الناصر لم يكن يستطيع منع الانفصال بالقوة العسكرية. وهو نفسه ما ذهب إليه كمال الطويل حين أكد أن عبد الناصر جرب أن يتدخل، لكنه خشي على قواته، وأخذ بتحذيرات يوغسلافية وبإفادات بأن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لن يقبلا بتدخله لأنهما يؤيدان الانفصال. أما محمد فائق، فنفى أن يكون إحجام عبد الناصر عن التدخل رضوخاً لطلب خارجي، مؤكداً أنه قرارٌ مصري صرف؛ فيما تساءل عبد الإله بلقزيز: لماذا يطالب عبد الناصر وحده بحماية الوحدة ـ كلما طرح موضوع إخفاقها للتقويم والبحث ـ ولا يطالب الشعب السوري بذلك؟

وحول موضوع التدخل المصري في اليمن، عزا محسن العيني سبب نجاح الثورة في اليمن والحفاظ على الجمهورية إلى دور مصر. وهو نفسه ما شاطره فيه كمال الطويل وإن آخذ مصر على إصرارها على نشر جيشها في كل الجغرافيا اليمنية بينما كان من المفيد تأمين مثلث صنعاء ـ تعز ـ الحديدة

وإيكال بقية المناطق للجيش الجمهوري والقبائل المتحالفة (الأمر الذي سيتم في العام ١٩٦٦).

أما محمد البصري، فذهب إلى القول إن فرض الثورة في اليمن لم يكن ممكناً بدون عنف، لكنه آخذ عبد الناصر على إرساله أشخاصاً إلى اليمن لا يتمتعون بالكفاءة والنزاهة، حيث لم يتعظ من عِبَر خبرات سابقة أثبت فيها هؤلاء الأشخاص أنهم كانوا من أسباب فشل الوحدة مع سوريا. وإذ تساءل هيثم الكيلاني عن انعكاسات حرب اليمن على حرب ١٩٦٧، أجاب محمد فائق بأنها لم تؤثر في حرب ١٩٦٧ ولا كانت من أسباب الهزيمة، لأن الجيش المصري لم يحارب في عام ١٩٦٧ سواء دخل إلى اليمن أو لم يدخل. لكنه أكد أن التدخل المصري في اليمن كان مفيداً للثورة اليمنية ولمصر معاً مبرهناً على ذلك بالقول إنه لولا (ذلك التدخل) لما كان ممكناً إقفال باب المندب في حرب العام ١٩٧٣.

أما في موضوع انتقال عبد الناصر من استراتيجية الثورة داخل المحيط العربي إلى استراتيجية التضامن، وباستثناء كمال الطويل الذي اعتبر الانتقال هذا جزئياً غير مؤثر في استراتيجية الثورة كبير تأثير، مال معظم المتحدثين في الموضوع إلى تفسير ذلك الانتقال بآثار هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧، وحاجة عبد الناصر - بالتالي - إلى تهدئة حالة النزاع الداخلي العربي (محمد جمال باروت)، وتجنيد طاقات كل الدول العربية في المعركة (محمد فائق)، أو إبطاء حركة الثورة لقطع الطريق على محاولات الإطاحة بها كما أطيح بغيرها في بلدان العالم الثالث (جميل مطر ومحمد البصري). أما منذر سليمان، فاعتبر أن منحى عبد الناصر والثورة لم يكن تراجعياً، وإنما كان التراجع تكتيكياً بهدف إعادة البناء: بناء القوة.

وفي ما خص علاقة التحالف بين مصر والاتحاد السوفياتي، وسياسة الحياد الإيجابي الناصرية، ذهب عصام نعمان إلى القول إن العلاقة تلك لم تكن اختياراً وإنما اضطراراً لأن الولايات المتحدة إنحازت لـ «إسرائيل» ومنعت الأسلحة والقروض عن مصر. غير أنه لم ينف بعض ما فيها من أبعاد استراتيجية مردها إلى التعاون المصري - السوفياتي في إطلاق «باندونغ» وقيام حركة عدم الانحياز، ومساعدة الدول العربية على التسلح. أما هلال خشان، فاعتبر أن عضوية مصر في منظمة عدم الانحياز منحت عبد الناصر فرصة لتطوير اندفاعته الثورية في المنطقة. بينما شدد محمد فائق على أن معنى عدم

الانحياز أو الحياد الإيجابي لدى عبد الناصر هو الاستقلال التام: ليس عن الغرب فقط، بل عن الاتحاد السوفياتي أيضاً الذي تربطه به علاقة تحالف. وهو عينه ما ذهب إليه كمال الطويل.

وحول السؤال المتعلق بتواضع الرصيد الايديولوجي للثورة، اتفق كل من أحمد بيضون ومنذر سليمان وعبد الإله بلقزيز على أن هذا الرصيد كان ضعيفاً، إما بسبب عسر اختيار «طريق ثالث» وإنتاج نظرية خاصة بهذا الاختيار (أحمد بيضون)، أو بسبب وجود حالة من الخصاص في النخبة الايديولوجية في العهد الناصري (عبد الإله بلقزيز)، أو بسبب غلبة الطابع التبريري ـ غير التنظيري وغير التنويري ـ على خطابها (منذر سليمان). وإذا كان هذا الأخير قد ذهب إلى اعتبار الأمر سمة عامة لازمت كل حركة التحرر العربية ولم تكن خاصة بالناصرية حصراً، فإن محمد جمال باروت وعبد الإله بلقزيز ألمحا إلى أن الفارق ملموس بين ما قدمته الناصرية من رصيد ايديولوجي متواضع وبين ما قدمه «حزب البعث» ـ مثلاً ـ (باروت)، أو ما قدمه «البعث» والأحزاب الشيوعية و«الإخوان المسلمون» (بلقزيز) من وثائق وأدبيات أكثر غنى في الكم على الأقل. أما خير الدين حسيب ومحمد فائق، فذهبا إلى القول بأن رصيد الثورة الايديولوجي لم يكن بالضرورة نظرياً دائماً، بل عبر عن نفسه من خلال تجربة الثورة وسياساتها التي تجاوزت في القيمة ما جرى التعبير عنه في وثائقها المذكورة، الأمر الذي يعني ـ كما قال خير الدين حسيب ـ أن الايديولوجيا الناصرية ليست الوثائق النظرية فحسب، بل «مجموعة الايديولوجيات الجزئية التي نجمت عن الممارسات».

وفي ما تعلق بالسؤال عن آثار ثورة يوليو في المحيط العربي، وفيما رأى محسن العيني أن موضوع الحكم على تلك الآثار متروك للتاريخ، بادر محمد البصري إلى التأكيد أن استقلال المغرب والمغرب العربي يدين لعبد الناصر بالكثير، حيث أمكن لهذا الأخير أن يوفر للمقاومة قاعدة خلفية في الشمال المغربي (المحتل من قبل إسبانيا) تشبه تلك التي وفرتها الصين للثورة الفييتنامية. أما منذر سليمان، فلم يخف أهمية ما قام به عبد الناصر على صعيد ما أسماه بإدخال مصر مجدداً في العروبة وبإعادة الوطن العربي إلى مصر.

أما عن السؤال الأخير في المحور الأول، والمتعلق بالمدى الزمني الذي

استغرقته ثورة يوليو، وهل انتهى برحيل عبد الناصر أم ما زال مستمراً على قاعدة استناد السلطة الحالية إلى شرعية ثورة يوليو؟، فذهب خير الدين حسيب إلى التمييز بين أهداف الثورة التي ما زالت مستمرة، وبين نظام الحكم الذي انتهى برحيل عبد الناصر؛ مستدلاً على أن من العلامات الدالة على استمرار تلك الأهداف حنين الأجيال الجديدة إلى عبد الناصر وإيمانها بمشروعه. أما عبد الإله بلقزيز، فاعتبر أن أي سلطة لا يمكن إلا أن تستند إلى شرعية تبرر بها نفسها. ومع أن سلطة السادات انقضت على شرعية يوليو وبحثت لها عن شرعيات أخرى (أيار/مايو ١٩٧١، وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣)، إلا أن النظام المصري وجد نفسه مضطراً إلى معاودة بناء شرعيته - ولو لفظياً - على أساس مرجعية ثورة يوليو بسبب ما تعنيه هذه الثورة في الوجدان الجمعي للشعب المصري. وهذا ما ذهب إليه محمد فائق أيضاً، فيما عارضه كمال الطويل ومحسن العيني اللذان اعتبرا رحيل عبد الناصر وانقلاب أيار/مايو ١٩٧١ نهاية للثورة.

* * *

أما مناقشات **المحور الثاني**، فدارت حول مسألة الديمقراطية في الحقبة الناصرية، وكاريزما جمال عبد الناصر، وسياسات ضرب مصالح الرأسمال المحلي، وأسباب هزيمة ١٩٦٧، وتعيين السادات نائباً لرئيس الجمهورية.

في المسألة **الأولى** المتعلقة بالديمقراطية، أجمع كل من محمد جمال باروت وكمال الطويل ومحمد فائق على أن حقبة ما قبل ثورة يوليو في مصر لم تكن حقبة ليبرالية ديمقراطية حقيقية كما يدّعي كثيرون، فالنخبة الليبرالية كانت قد وصلت إلى حالة إفلاس قبل الثورة (كمال الطويل)، و«حزب الوفد» مثلاً لم يحكم - طيلة ثلاثين عاماً - سوى ست سنوات (محمد فائق)، والنخبة التي صممت دستور ١٩٢٣ هي نفسها التي ستنضم إلى «الأحرار الدستوريين» لتمثل حزب الأقلية المناهض لحزب الأغلبية («الوفد») ولتصير أداة في يد الملك (محمد جمال باروت). ولذلك فإن هذه الاستعادة النوستالجية للحقبة الليبرالية لدى كثيرين اليوم ليست استعادة لواقع تاريخي كان متحققاً كما قال باروت - بل استعادة مرضية لواقع متخيل حمل عليها واقع الاستبداد السائد في الحياة السياسية العربية المعاصرة. ومع ذلك، فقد مالوا جميعاً إلى الاعتراف بأن الثورة أخطأت في تشددها حيال الحريات، وإزاء أحادية التمثيل السياسي. وإذ ذهب محسن العيني وكمال الطويل إلى القول إن الصدام مع

«الإخوان» كان ممكناً تفاديه، موزعين المسؤولية فيه على النظام (محسن العيني) وعلى قيادة الهضيبي لـ «الإخوان المسلمين» (كمال الطويل)، رأى أحمد بيضون أن الصدام كان حتمياً لأن سلطة الثورة لم تكن تستطيع - موضوعياً - أن تتعايش مع واقع وجود أحزاب أخرى كـ «الوفد» و«الإخوان» و«الشيوعي»، لأن المرجعية الوطنية الوفدية، والمرجعية الإسلامية الإخوانية، والمرجعية الاشتراكية الشيوعية، كانت ستصطدم بمرجعية الثورة.

وعن تغييب الثورة للديمقراطية، شدد عبد الإله بلقزيز على أن ذلك يحتاج إلى قراءة تاريخية تفهمه لا إلى قراءة معيارية تنتقده بلغة «ما كان ينبغي أن يكون»؛ ذلك أن الحقبة كانت - عالمياً - حقبة المثال السياسي والدولتي الكلاني الذي يدافع عن وحدة التمثيل وعن الديمقراطية الاجتماعية والاقتصادية بوصفها الديمقراطية الحق، و- بالتالي - فإن محاكمة تلك الحقبة بمطالب الحاضر ليست دائماً شرعية، كما أن فيها من الاسقاطات ما لا يتحمله التحليل الموضوعي. على أن ذلك لا يبرر سياسات العدوان على حريات كان ممكناً كفالتها دون تحول ديمقراطي. فيما ذهب خير الدين حسيب إلى تفسير ذلك بعدم تشبع رجال الثورة، ومنهم عبد الناصر، بثقافة ديمقراطية بسبب خلفيتهم العسكرية، مقارناً بينهم وبين نهرو ونيلسون مانديلا مثلاً.

أما عن كاريزما عبد الناصر التي نجمت عن أنه كان آسراً للجماهير وأسيراً لها في آن - كما عبّر عن ذلك كمال الطويل - والتي لا يجد لها أحمد بيضون سبباً يعللها شأن السحر الذي ليس يخضع لعلاقات السببية، فقد ردها عصام نعمان إلى عوامل **خمسة** هي: مزايا الزعيم في عبد الناصر، وقيادته لمصر كبرى دول العرب، وتصديه للغرب الاستعماري، ونوع خطابه السياسي ثم انتصاراته وإنجازاته التي حققها. فيما رأى عبد الإله بلقزيز أن المسؤول عن تلك الكاريزما ليس عبد الناصر وإنما ذهنية مجتمع يقدس الزعماء والأبطال ويرفعهم إلى مراتب القديسين.

وفي المسألة **الثانية** المتعلقة بسياسات ضرب مصالح الرأسمال المحلي، أشار محمد فائق إلى أن عبد الناصر اعترف لكثير من رؤساء الدول الاشتراكية بأنه أخطأ في بعض إجراءات التأميم التي مست بعض القطاعات الإنتاجية، خاصة الصغرى. وهذه هي أيضاً الفكرة التي عبر عنها محسن العيني، كما

عبَّر عنها بتفصيل كمال الطويل حين وصف بعض تلك الإجراءات بالتطرف، وبخاصة تأميم الصناعات المحلية الصغرى وشركات التجارة الداخلية، والسينما والنشر والمقاولات والمطاحن!

أما في المسألة **الثالثة**، المتعلقة بهزيمة ١٩٦٧ وما إذا كانت بسبب سوء الإدارة العسكرية، أم بسبب سوء الإدارة السياسية، فقد عزا منذر سليمان أمرها إلى العاملين معاً. وهو ما شاطره إياه كمال الطويل، معتبراً قرار عبد الناصر سحب القوات الدولية يوم ١٤ أيار/مايو ١٩٦٧ واحداً من أشد قراراته خطأ حيث استدرجه إلى الهزيمة. أما مسؤولية القيادة العسكرية، والمشير عبد الحكيم عامر بالذات في ما جرى، فقد أجمع عليها المتحدثون في الموضوع (خير الدين حسيب، محمد فائق، كمال الطويل)، مؤاخذين عبد الناصر على عدم إقدامه على تغيير القيادة العسكرية في الوقت المناسب وقبل أن يصبح المشير عبد الحكيم عامر مطلق السلطة في الجيش (فائق). لكن محمد فائق لم يبد أي شك في أن الحرب كانت مدبرة من الخارج مذكراً ببعض القرائن الدالة على ذلك.

وأخيراً، وفي المسألة المتعلقة بتعيين أنور السادات نائباً للرئيس وعدم الرجوع عن هذا القرار، أبدى خير الدين حسيب استغرابه لقرار التعيين، ولعدم التراجع عنه في ما بعد، على الرغم من معرفة عبد الناصر بالسادات وبضعف شخصيته، لافتاً إلى أنه (حسيب) لم يتلق تفسيراً مقنعاً لذلك من كل الذين استفسرهم في الأمر من المقربين من عبد الناصر. وفي حين عزا محسن العيني أمر الإنابة الرئاسية إلى أن السادات كان الوحيد الباقي - إلى جانب حسين الشافعي - من أعضاء مجلس قيادة الثورة، رد كمال الطويل الأمر إلى طاعة السادات لعبد الناصر، وإلى علاقاته بالأمراء والأمريكيين مما قد يساعد على طمأنتهم وعلى دفع السوفيات للاستجابة لطلبات السلاح، ولحاجة عبد الناصر إلى تحييد الرجلين الأقوى في النظام: زكريا محيي الدين وعلي صبري، ظناً أن وعكته الصحية (الأزمة القلبية) طارئة ولن يلبث بعدها أن يعاود مهامه كرئيس للجمهورية.

* * *

وأخيراً، دارت مناقشات **المحور الثالث** من حلقة النقاش حول السؤال المتعلق بمستقبل أهداف ثورة تموز/يوليو ١٩٥٢. واستهل د. **خير الدين**

حسيب المناقشة بالإشارة إلى أن مركز دراسات الوحدة العربية ركز عمله العلمي خلال السنوات العشر الأخيرة على موضوع المشروع النهضوي العربي الذي ينهل الكثير من أهدافه من المبادئ الستة لثورة يوليو. وقدم معلومات عن مراحل إعداد ذلك المشروع: من الدراسات إلى الندوة إلى ترتيبات صياغة نصه النهائي. وإذ شكك أحمد بيضون في إمكان اعتماد مفاهيم مثل التنمية المستقلة، والعدالة الاجتماعية، والوحدة العربية، والاستقلال الوطني - وهي أهداف ثورة يوليو - بشكل بديهي ودون مساءلة في ضوء متغيرات العالم المعاصر منبهاً إلى أن إعادة تضمينها مضامين جديدة لا يمكن أن تتم إلاّ على صعيد عالميّ، ذهب محسن العيني إلى اعتبار السد العالي، وأراضي الفلاحين، وحقوق العمال، والخطاب العروبي القومي مما بقي من الثورة وأهدافها. وإذا كان هلال خشان قد نبه إلى أن أهداف الثورة دخلت في أدبيات الذاكرة العربية، وأن المستقبل سيضيف إليها كثيراً، فإن محمد فائق ذهب إلى ما ذهب إليه خير الدين حسيب وعبد الإله بلقزيز من أن هدف الديمقراطية هو ما ينبغي أن يضاف إلى أهداف ثورة يوليو.

وقد لخص عصام نعمان حصيلة تراث ثورة يوليو في خمسة إنجازات تمثلت في: إعادتها الاعتبار لمطلب الوحدة العربية، وتكريسها عبد الناصر مرجعية للجماهير العربية، وترسيخها درساً عن قدرة العرب على تعظيم وزنهم الدولي حين يتحررون ويتحدون، كما غذت الشعور بالكرامة لدى الأمة، ونمت أواصر التواصل بين الشعوب العربية وقواها.

أما ما يمكن إضافته - في نظر نعمان - إلى رصيد ثورة يوليو، فثلاثة مستلزمات هي: بناء المشروع النهضوي العربي، وتعميم التقرير الدولي حول التنمية الإنسانية واستفتاء النخب الملتزمة حوله، ثم تنشيط دور هذه النخب الملتزمة في مختلف المجالات. أما عبد الإله بلقزيز، فذهب إلى القول إننا نستطيع أن نضع المشروع الناصري خلفنا في حالة واحدة فقط: حين ننجز الوحدة والتنمية، والعدالة الاجتماعية، والاستقلال الوطني والقومي، والتجدد الحضاري. وحتى ذلك الحين، ستظل أهداف ذلك المشروع هي أهداف النهضة التي لم نحققها بعد، وأهداف نضالنا في الحاضر والمستقبل مع مراعاة أمرين: أن تستدرك تلك الأهداف بهدف الديمقراطية الذي افتقر إليه المشروع الناصري، وأن يعاد بناء العلاقة بين تلك الأهداف مجتمعة على نحوٍ تترابط فيه ولا تخضع للمقايضة أو المساومة، وهو عينه ما ذهب إليه حسِيب مضيفاً

التأكيد أنه ليس هناك ما هو حتميّ، لأننا نحن من نصنع المستقبل بإرادتنا، وأن النضال من أجل الوحدة متعدد المشاهد والإمكانيات داعياً إلى الاستفادة من الخبرة الأوروبية. ولم يختلف رأي كمال الطويل حين ذهب إلى القول إن قيمة ثورة يوليو تكمن في أنها إشارات إلى المستقبل، وأنها أثبتت قدرة العرب على تحصيل إرادتهم إن تملكوا الإرادة، وأنها رسمت للأمة طريق الوصول إلى ضفة التقدم والنهضة.

وقد قدم أ. **عبد الرحيم مراد** مداخلة موسعة تناول فيها جملة موضوعات من قبيل طبيعة الثورة، وظروف الزمان المحيطة، وخبراتها في المكان، وبرنامجها الثوري، وحصيلتها؛ وإذ أكد أن ثورة يوليو دخلت في عملية تحقق حثيث لا تنال أخطاؤها من قيمته، ربط بين برنامجها التنموي الهادف إلى إقامة قاعدة صناعية وطنية وتحقيق التنمية المستقلة وبين تحدي السيطرة الاستعمارية التي كانت تسم حقبة الخمسينيات والستينيات. مثلما ربط بين المسألة الاجتماعية في برنامج الثورة ـ ومنها تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة ـ وبين شروط التخلف والتقليد الموروثين التي كانت سائدة حينها. وهو نفسه الربط الذي أقامه بين تأميم السويس وإطلاق فكرة الحياد الإيجابي في وجه النظام العالمي للقطبين آنئذٍ. ومثل معيار الزمان، اعتمد معيار المكان لفهم أهمية ثورة يوليو، ذاهباً إلى أنها لم تكن إجهاضاً لمسار الحركة الوطنية المصرية ـ كما قيل ـ بل حلقة من حلقاتها أجابت، في ظروف ما بعد نكبة ١٩٤٨، عما لم تكن تستطيع أن تجيب عنه الحركة الوطنية المصرية.

وقد عرج عبد الرحيم مراد على موضوع المقارنة بين ما كان في عداد المطالب قبل الثورة وما صار إليه الأمر عند إنجاز الثورة لتلك المطالب، فلاحظ أن الإصلاح الزراعي الذي أنجزته كان شاملاً بحيث تجاوز مطالب سابقة من قبيل تحديد الملكية وتوزيع الأرض؛ وهو نفسه ما ينطبق على مطلب الاستقلال الوطني الذي طرحته الحركة الوطنية قبل الثورة، لكن عبد الناصر هو من حققه. وإذا كان ذلك يعني أن عبد الناصر حوّل الأفكار إلى واقع، فليس يعني أن الثورة لم تكن من دون فكر. قد لا تكون انطلقت من نظرية كاملة للثورة، لكن ذلك ليس يبرر الاعتقاد بأنها لم تكن تستند إلى فكر اجتماعي وسياسي، وهو ما يؤكده وجود مبادئ (ستة) تستند إلى أرضية فكرية وإن لم تكتمل معالمها.

أما عن حصيلة الثورة، فذهب عبد الرحيم مراد إلى أن الثورة تقاس بمعيارين هما معيار الأهداف التي أعلنت عنها، ومعيار الأهداف التي تحققت. ولقد أنجزت بالمعيار الأول ما يفوق كثيراً ما وعدت به. أما ما تحقق من الأهداف، فكان إيجابياً وتجاوز نطاق مصر نفسها إلى الدائرتين العربية والإسلامية.

هذا الكتاب

يتضمن هذا الكتاب وقائع الندوة التي عقدها مركز دراسات الوحدة العربية في مقره في بيروت في التاسع من تموز/ يوليو ٢٠٠٢ لمناسبة مرور نصف قرن على قيام ثورة ٢٣ يوليو.

شارك في الندوة نخبة من المفكرين والممارسين والمعنيين بالحدث ،الا أن ما يميز هذه الندوة أنها أتت بعد نصف قرن من الثورة، كما أنها أتت في الوقت ذاته في سياق ورشة عمل فكرية كبرى يقوم بها (المركز) لإعلان **المشروع النهضوي العربي**.

يحتوي هذا الكتاب على جملة موضوعات سياسية ذات صلة بسياق قيام الثورة وتطورها، ومجمل الانجازات والمكتسبات السياسية التي أحرزتها في مضمار التنمية الاقتصادية ، والتوزيع العادل للثروة، والاستقلال الوطني والقومي، والنضال ضد الاستعمار والصهيونية ، والنضال من أجل الوحدة العربية.

يتضمن هذا الكتاب ثلاثة محاور: **الأول** سياق الثورة وبرنامجها؛ **الثاني** من أجل مراجعة تجربة الثورة؛ **الثالث** مستقبل وأهداف الثورة.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور»، شارع ليون، ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان
تلفون : ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الثمن: ٤
أو مـ

ISBN 9-953-43122-1
9 789953 431222